

الطبعة السابعة

السياسة الخارجية القطرية

د. محمد بن نويمي

السياسة
الخارجية القطرية

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.



وزارة الثقافة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولة قطر

السياسة الخارجية القطرية

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة السابعة 2026م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة - قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 1301 / 2025
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173301

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة عامة	

الفصل الأول: التاريخ السياسي لقطر		
المبحث الأول	مرحلة النشأة 1851	13
المبحث الثاني	مرحلة التأسيس 1878	21
المبحث الثالث	مرحلة المعاهدة البريطانية 1916	24
المبحث الرابع	مرحلة الاستقلال 1971	29

الفصل الثاني: تحولات السياسة الخارجية القطرية		
المبحث الأول	السياسة الخارجية القطرية قبل عام 1995	37
المبحث الثاني	تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995	41
المبحث الثالث	دوافع تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد 1995	48

الفصل الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية القطرية		
المبحث الأول	الإطار الدستوري لصنع القرار السياسي	59
المبحث الثاني	الفاعلون في السياسة الخارجية القطرية	62
المبحث الثالث	ثوابت السياسة الخارجية القطرية	69

الفصل الرابع: الأزمة الخليجية 2017		
المبحث الأول	سياقات الأزمة الخليجية 2017	77
المبحث الثاني	اندلاع الأزمة الخليجية 2017	83
المبحث الثالث	تطور ومسار الأزمة الخليجية 2017	89
المبحث الرابع	تداعيات الأزمة الخليجية 2017	92
المبحث الخامس	نهاية الأزمة الخليجية 2017	94

الفصل الخامس: الدبلوماسية القطرية		
المبحث الأول	ركائز الدبلوماسية القطرية	101
المبحث الثاني	أشكال الدبلوماسية القطرية	105
المبحث الثالث	الدبلوماسية القطرية في الوساطة والمساعي الحميدة	113

الفصل السادس: السياسة الخارجية القطرية في المنظمات الدولية		
المبحث الأول	السياسة الخارجية القطرية في مجلس التعاون الخليجي	121
المبحث الثاني	السياسة الخارجية القطرية في جامعة الدول العربية	125
المبحث الثالث	السياسة الخارجية القطرية في منظمة التعاون الإسلامي	128
المبحث الرابع	السياسة الخارجية القطرية في منظمة الأمم المتحدة	131

الفصل السابع: السياسة الخارجية القطرية تجاه القضايا الدولية		
المبحث الأول	التعاون والشراكات الدولية	141
المبحث الثاني	حوار الحضارات وحرية الأديان	144
المبحث الثالث	الدور الإنساني والتنموي	147
المبحث الرابع	الجهود المناخية	149
المبحث الخامس	مكافحة الإرهاب والتطرف	151
المبحث السادس	محاربة الفساد	154

الفصل الثامن: تحديات السياسة الخارجية القطرية		
المبحث الأول	التحديات الجيوسياسية	159
المبحث الثاني	التحديات الاقتصادية	163
المبحث الثالث	التحديات الأمنية	166
المبحث الرابع	التحديات الديمغرافية	169

الفصل التاسع: السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظريات العلاقات الدولية		
المبحث الأول	السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية الواقعية	177
المبحث الثاني	السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية الليبرالية	184
المبحث الثالث	السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية البنائية	192
المبحث الرابع	السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظرية الدور	198
المبحث الخامس	السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظرية الأمننة	205

المراجع	213

المقدمة

تتباين في أدبيات العلاقات الدولية قدرة الدول الصغرى على التأثير في النظامين الإقليمي والدولي، وذلك وفقًا لطبيعة البيئة الجيوسياسية المحيطة بها. ففي حين تتيح بعض النظم الإقليمية المستقرة – كما هو الحال في السياق الأوروبي – فرصًا للدول الصغرى للمشاركة الفاعلة في صنع القرار، فإن بيئات أخرى، مثل: منطقة الشرق الأوسط، تفرض قيودًا واضحة على هذه الأدوار بفعل التنافس على النفوذ، وغياب المؤسسات الإقليمية الفاعلة، وتكرار الأزمات والصراعات.

وفي ظل هذا السياق، شهدت السياسة الخارجية لدولة قطر خلال العقود الأخيرة مسارًا تصاعديًا من حيث المساهمة في حلّ عدد من القضايا والأزمات الإقليمية والدولية، عبر توسيع أدواتها الدبلوماسية وتكثيف نشاطها الخارجي. وقد شملت هذه الأدوات: الوساطة، وبناء العلاقات الثنائية، والانخراط في ملفات متنوعة ذات طابع إنساني وسياسي واقتصادي. جاء هذا التحول ضمن مرحلة شهدت تحولات أوسع في البيئة الإقليمية منذ تسعينيات القرن العشرين، وأسهمت في إعادة تشكيل توازن العلاقات داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي، لا سيما خلال أزمة عام 2017.

لذا، ينطلق هذا الكتاب من الحاجة إلى تناول السياسة الخارجية القطرية ضمن إطار علمي، يُراعي تعدد العوامل المؤثرة دون الانطلاق من فرضيات مسبقة. ويتم ذلك من خلال تحليل البنية التاريخية والمؤسسية لصنع القرار الخارجي، وتفسير التوجهات العامة للسياسة

الخارجية في ضوء الديناميات الإقليمية والدولية التي تُسهم في تشكيلها.

وعليه، يركز هذا الكتاب على استعراض وتحليل عدد من القضايا المحورية، بما في ذلك الخلفية السياسية للدولة، والتحولات في السياسة الخارجية، وطبيعة الدبلوماسية القطرية، وأدوارها في المنظمات الإقليمية والدولية، فضلاً عن استكشاف أبرز المنجزات والتحديات التي تواجه صانعي القرار. ويعتمد الكتاب منهجًا وصفيًا - تحليليًا يسعى إلى تقديم قراءة شاملة لمحددات الدور الخارجي لدولة قطر ضمن بيئتها الإقليمية والدولية.

والله وليّ التوفيق.

المؤلف

الفصل الأول

التاريخ السياسي لقطر

يتناول هذا الفصل تطور التاريخ السياسي لدولة قطر منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى إعلان الاستقلال في عام 1971، من خلال استعراض السياقات الداخلية والخارجية التي أثّرت في مسار تشكّل الدولة الحديثة، ويركّز على المراحل الأساسية للحكم، بدءًا من مرحلة النشأة، ومرورًا بفترة التأسيس حتى مرحلة الاستقلال، كما يناقش العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية، خاصة الدولة العثمانية وبريطانيا، باعتبارهما الفاعلين الأساسيين في البيئة السياسية آنذاك، ويُبرز الفصل جهود بناء المؤسسات، وتطور الاقتصاد من الاعتماد على الغوص والتجارة إلى دخول عصر النفط، وتشكل هذه الفترة الأساس لفهم البنية السياسية القطرية المعاصرة وتحوّلاتها اللاحقة.

المبحث الأول: مرحلة النشأة 1851

أولاً: بداية تشكّل السلطة

تم اختيار عام 1851 في هذا المبحث نظرًا لما يمثّله من أهمية في التاريخ السياسي لقطر، إذ يُعد بداية تشكّل حكم أسرة آل ثاني في البلاد، وتشير المصادر التاريخية إلى أن أجداد الأسرة هاجروا في أوائل القرن الثامن عشر من بلدة أشيقر، بمنطقة الوشم في نجد، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، وقد استقروا في البداية في «يبرين»، جنوب شرق شبه جزيرة قطر، ثم انتقلوا إلى «اسكك» في الجنوب، قبل أن يتجهوا شمالاً إلى الرويس وفويرط، ثم إلى الزبارة، حيث وُلد الشيخ ثاني بن محمد [1].

بعد وفاة الشيخ ثاني بن محمد عام 1839، تولّى ابنه، الشيخ محمد بن ثاني، زعامة قبيلته، وبعد نحو تسع سنوات، انتقل بها إلى منطقة البدع (الدوحة لاحقًا)، التي كانت، آنذاك، تعاني من آثار ما يُعرف بـ «خراب الدوحة الأول»، فبدت كبلدة شبه مدمّرة. وفي عام 1851، أصبح الشيخ محمد بن ثاني شيخًا للدوحة [2].

وعلى الرغم من قلّة الوثائق التاريخية التي تناولت سيرة الشيخ محمد، فإن الرحّالة البريطاني وليم بلجريف، الذي زار قطر في يناير 1863، يُعد من المصادر النادرة التي قدّمت وصفًا مباشرًا له، فقد أشار بلجريف إلى لقائه بالشيخ محمد، حاكم البدع، وأكّد أنه كان يحظى باعتراف واسع من السكان بوصفه رئيسًا لهم، ووصفه بأنه: «داهية، ورجل مسن إلى حدّ ما، معروف بالحكمة والبساطة، وعنيد في المساومة»، كما أضاف أنه: «رجل عملي في المقام الأول، اكتسب معرفة أدبية وشعرية من خلال الدراسة، وكان متديّنًا، وغالبًا، ما يؤم الناس في الصلاة بالمسجد الكبير» [3]، وفيما يلي أبرز المحطات التاريخية في حياة الشيخ محمد بن ثاني [4]:

السنة	الحدث
1776	وُلِد في بلدة فويرط شمال شرقي قطر
1839	تولّى زعامة قبيلته بعد وفاة والده
1848	انتقل إلى الدوحة (البدع)
1851	أصبح حاكمًا للدوحة ولقّب بـ «شيخ الدوحة"
1851	عقد تحالفًا مع الأمير فيصل بن تركي
1868	بسط نفوذه على معظم الأراضي في قطر
1871	طلب الحماية من العثمانيين المتواجدين في الأحساء
1878	توفي بعد نحو ثلاثة عقود من بداية تشكل الحكم

تمكّن الشيخ محمد بن ثاني من توحيد القبائل القطرية وبسط نفوذه على أجزاء واسعة من قطر خلال مرحلة شديدة التعقيد، حيث تولّى حكم الدوحة في عام 1851، ثم امتد نفوذه تدريجيًا ليشمل معظم أراضي شبه الجزيرة القطرية بحلول عام 1868، وقد ساهم في ذلك عاملان رئيسان: أولاً، توافق الأطراف المحلية على زعامته، مما مهّد الطريق لتعزيز سلطته وتثبيت الاستقرار، وثانيًا، الدور المبكر الذي قام به ابنه الشيخ جاسم بن محمد، لا سيما في ظل التحديات المستمرة، مثل: النزاعات القبلية، والصراعات الإقليمية، والضغوط الاقتصادية

والأمنية، وقد شكّلت هذه العوامل بيئة معقدة صعّبت مسار الاستقلال السياسي الكامل في تلك المرحلة [5].

ففي عام 1851، أثار تحالف الشيخ محمد بن ثاني مع الأمير فيصل بن تركي آل سعود حفيظة حاكم البحرين، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الذي اعتبر هذا التحالف تهديدًا لمصالحه، ونتيجة لذلك، فُرض حصار بحري على الدوحة، بمساندة من الشيخ سعيد بن طحنون، حاكم أبو ظبي، وقد عُرفت هذه الواقعة في بعض المصادر باسم «الحصار الأول»، وشكّلت أول تحدٍّ مباشر للسلطة الناشئة [6].

ثانيًا: حصار الدوحة – 1851م

وقع ما يُعرف في الأدبيات التاريخية بـ «الحصار البحري الأول على الدوحة» عام 1851 نتيجة تنامي نفوذ الشيخ محمد بن ثاني داخل قطر، وما تبِع ذلك من تحالف سياسي مع الأمير فيصل بن تركي آل سعود، وهو ما أثار قلق حاكم البحرين، الشيخ محمد بن خليفة، الذي اعتبر التحالف تهديدًا مباشرًا لمصالحه في المنطقة، واستجابة لذلك وجّه حاكم البحرين طلبًا إلى الشيخ سعيد بن طحنون، حاكم أبوظبي، للحصول على قوة مساندة، وبالفعل استجاب الأخير، وشُرع في تنفيذ حصار بحري على الدوحة، تضمن قطع الإمدادات البحرية عنها، في حين بقيت طرق الإمداد البرية من جهة الأحساء شبه مفتوحة [7].

استمر الحصار عدة أشهر، وشهد خلالها حالة من الترقب، لا سيما مع احتمالية تزايد الدعم القادم من التحالف القطري – السعودي عبر البر، وبفعل هذه المخاوف، قرر الشيخ سعيد بن طحنون الانسحاب من الحملة بالتشاور مع الشيخ محمد بن خليفة، مع السعي لعقد مصالحة بين الأخير والأمير فيصل بن تركي، وقد أسفر هذا التحوّل عن إنهاء الحصار وعودة الاستقرار النسبي إلى الدوحة في تلك المرحلة [8].

ثالثاً: خراب الدوحة الثاني - 1867م

شكّلت أحداث عام 1867 واحدة من أبرز المحطات في تاريخ قطر السياسي خلال القرن التاسع عشر، عندما تعرّضت كل من الدوحة والوكرة لهجوم مشترك شنّته قوات حاكم البحرين وحاكم أبوظبي، ما أدى إلى تدمير المدينتين بشكل شبه كامل، فيما عُرف، لاحقًا، بـ «خراب الدوحة الثاني»، وتعود جذور هذا الخلاف إلى العام 1865، عندما قام الشيخ محمد بن خليفة، حاكم البحرين، بتعيين أحمد بن محمد آل خليفة عاملاً له في حاضرة الوكرة، وفي العام التالي، اعتدى رجاله على قافلة تابعة لإحدى القبائل القطرية كانت تستعد لموسم الغوص، واستولوا على ممتلكاتها، واعتقلوا زعيمها وسجنوه، إثر ذلك تم الاستنجاد بالشيخ جاسم بن محمد، المتواجد في الدوحة حينها، حيث بادر بمحاصرة القلعة، ما أدى إلى فرار أحمد بن محمد إلى خور حسّان في شمال قطر وإطلاق سراح السجين [9].

حاكم البحرين، بعد علمه بما حصل، بعث رسالة إلى الشيخ جاسم تتضمّن دعوته إلى زيارة البحرين، معبّرًا عن استيائه من تصرّفات عامله في الوكرة، وداعيًا إلى «التشاور وإزالة الشبهة»، استجاب الشيخ جاسم لدعوة الشيخ محمد بن خليفة؛ لكنه فور وصوله إلى المنامة تم اعتقاله، ثم طلب الشيخ محمد بن خليفة من الشيخ زايد بن خليفة (زايد الأول) العون والمساعدة، فجاءت الاستجابة بقوة من الرجال والعتاد، حيث قُدّر عدد أفراد الحملة البحرينية - الظبيانية بنحو 2700 مقاتل، مدعومين بما يقارب 94 سفينة [10].

وفي أكتوبر عام 1867، بدأ الهجوم على حاضرتي الدوحة والوكرة، ما أسفر عن تدمير واسع، ثم بدأت بعد ذلك عملية السلب والنهب، حتى خُرّبت الحاضرتان تمامًا في نهاية العام 1867، وبعد ثمانية أشهر،

وتحديدًا في يونيو عام 1868، دارت واقعة بحرية تُسمّى «دامسة» بين القطريين والبحرينيين، سقط فيها العديد من الجانبين، تلتها معركة الوكرة التي أسفرت عن أسر اثنين من آل خليفة، هما إبراهيم بن عيسى وحمود بن سلمان، حينها تم استخدام هذه الورقة للمساومة مقابل إطلاق سراح الشيخ جاسم، وبالفعل، أُطلق سراح الشيخ جاسم بن محمد مقابل الإفراج عن الأسيرَين البحرينيين، ما أنهى فصول هذا الخلاف بشكل مؤقت [11].

رابعًا: الدور البريطاني في تسوية الخلاف القطري - البحريني 1868

كانت بريطانيا تراقب ما يحدث في شبه الجزيرة القطرية، حينها قرر المقيم السياسي البريطاني في الخليج، لويس بيلي، التدخّل لوقف النزاع بين القطريين والبحرينيين، فطلب من حكومة الهند البريطانية تفويضه بالسلطة الكاملة لإعادة الهدوء في البحرين وقطر، وبالفعل تحقق له ذلك، حيث توجّه أولاً إلى البحرين وأمر الأسطول البريطاني بإطلاق المدافع تجاه قلعة حاكم البحرين في المحرق [12].

برّر لويس بيلي هذا الهجوم على البحرين بأن حاكمها محمد آل خليفة نقض شروط معاهدة 1861 مع الإنجليز، الرامية إلى السلام والهدوء وعدم الاعتداء في منطقة الساحل، ونتيجة لذلك هرب حاكم البحرين، الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، ثم أرسل لويس بيلي إلى أخيه، الشيخ علي بن خليفة، يطلب منه تسلُّم الحكم بدلاً من أخيه، بسبب خرقه المعاهدة [13].

كما فرض بيلي فوق ذلك مبلغ 20 ألف ريال غرامةً بسبب تخريب البحرينيين للدوحة، واستولى على الأسطول البحريني ودمّره بالكامل، ثم أمر المقيم البريطاني الحاكم الجديد للبحرين، الشيخ علي بن خليفة، بتسليم أخيه الهارب محمد آل خليفة في حال لجأ إليه، وإلا سيُعامله معاملة الخارج على القانون الذي يستحق العقاب، وقد استجاب الشيخ علي لذلك مباشرة دون تردّد، ثم

قرر لويس بيلي فرض عقوبة مالية على شيخ أبوظبي تعويضًا عن الخسائر التي لحقت بقطر [14].

خامسًا: المعاهدة البريطانية مع الشيخ محمد بن ثاني عام 1868

في سبتمبر من عام 1868، وصل المقيم السياسي البريطاني في الخليج، لويس بيلي، إلى قطر، ثم التقى بكبار قطر، وعلى رأسهم الشيخ محمد بن ثاني، وأظهر استياء بريطانيا من ردّة فعل القطريين وحملتهم التي قاموا بها على جزر البحرين، ثم أخبرهم بتفهُّم الحكومة البريطانية لأسباب هذا الهجوم، وأن الخطأ الأكبر يقع على عاتق الشيخ محمد بن خليفة، وطلب منهم عدم القيام بأي هجوم آخر ضد البحرين، ثم وقّع المعاهدة البريطانية مع الشيخ محمد بن ثاني، وفيما يلي نص المعاهدة [16]:

نص المعاهدة البريطانية 1868	– يتعهد الشيخ محمد بالعودة إلى الدوحة للعيش بأمان – يتعهد بعدم القيام بأي أعمال هجومية بحرية أو ضد البحرين – يتعهد بعدم تقديم أي دعم لمحمد بن خليفة – يتعهد بتسليم محمد بن خليفة للسلطات البريطانية إذا وقع في قبضته – يتعهد بإقامة علاقات طيبة مع الشيخ علي بن خليفة، حاكم البحرين – يتعهد بالاحتكام إلى المندوب السامي البريطاني في حال وقوع نزاع

العام 1868 أحدث نقلة في تاريخ قطر السياسي، فالنتائج السياسية التي ترتّبت بعد المعاهدة البريطانية عام 1868، قادت إلى الاعتراف بقطر كيانًا سياسيًا مستقلاً عن القوى الأخرى لأول مرة، والاعتراف رسميًا بزعامة الشيخ محمد بن ثاني على قطر، والاحتكام للمندوب السامي البريطاني في أي نزاع أو خلاف، وإقامة علاقات طيبة بين قطر والبحرين.

سادسًا: العلاقة بين قطر والدولة العثمانية

في عام 1871، أعادت الدولة العثمانية ضم إقليم الأحساء إلى سلطتها، بعد أن كانت قد خضعت له في فترة سابقة تعود إلى أواخر القرن السادس

عشر، ومن هنا توجّه الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، بطلب من والده الشيخ محمد بن ثاني، إلى الأحساء، طالبًا انضمام قطر إلى الدولة العثمانية، لدعمه في مواجهة النفوذ البريطاني في قطر، والتخلّص من تعهّدات والده للبريطانيين، وبالفعل تحقق ذلك، وأصبحت قطر قضاءً تابعًا للدولة العثمانية، حيث وصلت قوة عثمانية إلى الدوحة، وعلّق الشيخ جاسم الراية العثمانية على قصره، رغم امتناع والده الشيخ محمد عن رفع العلم العثماني [17].

احتجّت السلطات البريطانية على تصرّف الدولة العثمانية، مشيرة إلى أنها ترتبط مع شيخ قطر، باتفاقية تعود إلى العام 1868، غير أن الدولة العثمانية طمأنت الجانب البريطاني بأنها لا تنوي توسيع نفوذها إلى بقية السواحل العربية، وأن ما جرى في قطر جاء استجابة لطلب حاكمها، وفي العام 1872، تطورت العلاقة بين قطر والدولة العثمانية، حيث أعلنت الأخيرة أن قطر أصبحت قائم مقامية عثمانية، وأن الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني أصبح قائم مقام عليها [18]، ويتّضح هنا أن الشيخ جاسم كان يتولى شؤون الحكم في قطر إلى جانب والده، الذي تقدّم به العمر، في المقابل، كان النفوذ العثماني في قطر محدودًا آنذاك، إذ ظلت الشؤون الداخلية بيد الشيخ محمد بن ثاني وابنه الشيخ جاسم بن محمد.

تطور العلاقة بين قطر والدولة العثمانية (1871 – 1872)	– الشيخ جاسم بن محمد بتوجيه من والده يطلب ضم قطر إلى الدولة العثمانية – وصول قوة عثمانية إلى الدوحة ورفع الراية العثمانية على مقر الشيخ جاسم – بريطانيا تحتج على التدخل العثماني مستندة إلى اتفاقية 1868 – إعلان قطر قائم مقامية عثمانية وتعيين الشيخ جاسم بن محمد قائم مقام عليها – بقاء الشؤون الداخلية في يد الشيخ محمد بن ثاني وابنه جاسم رغم الوجود العثماني

سابعًا: الخلافات الحدودية بين قطر والكيانات المجاورة 1873 – 1892

سعت بريطانيا خلال سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الحد من النفوذ العثماني المتصاعد في شبه الجزيرة القطرية، خاصة مع تنامي حضور الدولة العثمانية في الدوحة بعد عام 1871، وفي هذا السياق، لجأت بريطانيا إلى إثارة عدد من الخلافات الحدودية بين قطر والكيانات المجاورة الواقعة ضمن نطاق نفوذها السياسي، ففي عام 1873، تم إثارة نزاع حول السيادة على منطقة خور العديد بين قطر وأبوظبي، إذ كانت بريطانيا تعتبر أن حدود قطر تنتهي قبل هذه المنطقة، بينما أصرت الدولة العثمانية على أنها جزء من الأراضي القطرية الخاضعة لإدارتها، وتكررت السياسة ذاتها في عام 1874، عندما أُثيرت قضية الزبارة بين قطر والبحرين، إثر محاولة الدولة العثمانية إعادة إعمار الميناء، وهو ما قابلته السلطات البريطانية باحتجاج رسمي، باعتبار أن ذلك يمثل تمددًا غير مرغوب فيه نحو أراضٍ تعتبرها بريطانيا ضمن النفوذ البحريني [19].

أخذت هذه التوترات طابعًا تصعيديًا في السنوات اللاحقة، إذ وقعت اشتباكات مسلّحة بين قطر وأبوظبي في عام 1880. أمّا في الزبارة، فقد تصاعدت الأحداث في عام 1875 إلى مواجهات بين قطر والبحرين، على خلفية التدخل العثماني في تطوير المنطقة، واعتبرت بريطانيا أن هذه التحركات تمسّ بمصالحها، فبرّرت موقفها بالقول إن الزبارة تابعة للبحرين، وفي عام 1892، احتجّت بريطانيا مجددًا على تعيين الدولة العثمانية موظفين رسميين في كلٍّ من الزبارة والدوحة والوكرة وخور العديد، معتبرةً ذلك محاولة لتوسيع النفوذ العثماني في مناطق تُعدّ ضمن نطاق النفوذ البريطاني في الخليج [20].

المبحث الثاني: مرحلة التأسيس 1878

أولًا: تأسيس كيان قطر السياسي

شهد عام 1878 تسلّم الشيخ جاسم بن محمد الحكم في قطر بعد وفاة أبيه الشيخ محمد [21]، حيث كان يتولى إدارة شؤون البلاد فعليًا إلى جانب والده منذ عدة سنوات، لا سيما بعد تعيينه قائم مقام من قبل الدولة العثمانية عام 1872، ويُنظر إلى تاريخ 18 ديسمبر 1878 بوصفه نقطة بداية لتأسيس قطر على يد الشيخ جاسم، وهو التاريخ الذي اعتمدته الدولة القطرية، لاحقًا، ليكون اليوم الوطني، وفيما يلي بعض المعلومات التاريخية عن الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني [22]:

السنة	الحدث
1827	وُلِد الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني
1872	منحته الدولة العثمانية لقب «قائم مقام»، ثم رتبة «قابوتشي باشي»
1878	أصبح حاكمًا لقطر بعد وفاة والده
1913	توفي بعد 35 عامًا من الحكم

تم الاعتراف في عهد الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني بسلطته الفعلية على قطر، من خلال تثبيت دعائم الحكم، وتعزيز علاقته مع الدولة العثمانية، كما لم يكن التعليم بعيدًا عن اهتماماته، فعمل على نهضته من خلال إنشاء الكتاتيب، وجلب الفقهاء، وإعمار المساجد، واهتم بتطوير الموانئ البحرية، وبناء السفن، وتعزيز تجارة اللؤلؤ، مما وطّد العلاقات التجارية مع الهند وسواحل إفريقيا الشرقية، وتوفرت في عهده فرص العمل، وتوسّع العمران، وازداد عدد السكان [23].

ثانيًا: العلاقة مع الدولة العثمانية

شهدت العلاقة بين الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني والدولة العثمانية في بداياتها نوعًا من التفاهم المشروط، حيث ارتكزت على مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي لقطر، وقد استمرت هذه العلاقة بشكل مستقر نسبيًا طوال

العقد الأول من الحكم، إلا أن التوازن بدأ يختل تدريجيًا مع نهاية الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وتحديدًا منذ عام 1887 حين بدأت الدولة العثمانية باتخاذ إجراءات إدارية داخل قطر أثارت حفيظة الشيخ جاسم، ومنها [24]:

أسباب تدهور العلاقات بين الشيخ جاسم والدولة العثمانية	– التدخل في الشؤون الداخلية خلافًا للتفاهمات السابقة – تعيين مسؤولين عثمانيين في الزبارة والدوحة والوكرة وخور العديد – تأسيس العثمانيين دائرة لتحصيل الجمارك في قطر – تعزيز الحامية العثمانية في الدوحة – تجاهل طلب الشيخ جاسم للدعم العسكري ضد البحرين وأبوظبي

أدّت هذه السياسات إلى تدهور متسارع في العلاقة بين الطرفين، بدأ بإعراض الشيخ جاسم عن الاعتراف الفعلي بالسيادة العثمانية، وصولاً إلى دعوته لمقاومة بعض الإجراءات الميدانية التي اعتبرها انتهاكًا للاستقلال المحلي، وقد تمثّلت إحدى أبرز خطواته الاحتجاجية في التوقّف عن دفع الضرائب المفروضة من قبل الإدارة العثمانية، وبلغ الخلاف ذروته حين قامت مجموعات من أتباع الشيخ جاسم بقتل عدد من الجنود العثمانيين في مدينة الدوحة [25]، مما فتح الباب لمواجهة مفتوحة بين الطرفين في السنوات التالية.

ثالثًا: معركة الوجبة – 1893م

دخلت العلاقة بين الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني والدولة العثمانية في عام 1893م مرحلة من التصعيد الحاد، بعد فشل التفاهمات السابقة واستمرار التوترات بشأن السيادة المحلية والتدخل الإداري العثماني، وقد قرر والي البصرة محمد حافظ باشا استخدام القوة لإجبار الشيخ جاسم على الامتثال للإدارة العثمانية، فبدأ في تجهيز حملة عسكرية، وطلب دعمًا من الشيخ محمد بن صباح حاكم الكويت، الذي أوفد قوة بقيادة الشيخ مبارك الصباح، إلا أن الأخير، وفقًا للمصادر، تباطأ في التقدّم نحو قطر، تجنبًا للدخول في مواجهة مباشرة مع الشيخ جاسم [26].

وفي فبراير من العام نفسه، وصلت القوات العثمانية إلى الدوحة بقيادة محمد

حافظ باشا، وكانت تتكوّن من فرقة مشاة وسلاح فرسان قوامه نحو 300 جندي، حيث التقى الوالي بالشيخ أحمد بن محمد، وطلب مقابلة الشيخ جاسم الذي اعتذر عن الحضور، مبررًا ذلك بتقدّمه في السن، وخلال اللقاء، طالب الوالي الشيخ جاسم بدفع متأخرات ضريبية عن خمس عشرة سنة، وهو ما قوبل بالرفض، رغم عرض الشيخ جاسم تسوية مالية قدرها خمسون ألف ريال فرنسي وتقديم أربعمئة بندقية، إلا أن الوالي رفض ذلك[27].

تعثّرت المفاوضات بين الطرفين، حينها قام الوالي باعتقال الشيخ أحمد بن محمد، ثم بدأ بحصار الدوحة برًّا وبحرًا، وفي مارس من العام نفسه أرسل الوالي قوة عسكرية إلى الوجبة، التي تبعد مسافة 15 كيلومترًا غربي الدوحة، واستطاع الشيخ جاسم وقواته إلحاق الهزيمة بها، وكبّدها خسائر في الأرواح والعتاد، بعدها انسحبت القوات العثمانية المتبقية، واحتمت بأحد قصور الشيخ جاسم بن محمد في الشقب، ثم هاجم الشيخ جاسم القوة المتبقية في القصر، بعد أن استولى على عدد من المدافع العثمانية، وقبيل المساء بدأت القوات العثمانية بالانسحاب إلى الدوحة لتتحصن بها. أما والي البصرة، فبعد أن أحسّ أن المعركة لا تسير في صالحه، قرر نقل مكان إقامته من الدوحة إلى ظهر السفينة [28].

حينها تقدّم الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني ورجاله إلى الدوحة حتى أجبر الوالي على إطلاق سراح الشيخ أحمد ومن معه من أهل قطر، وطلب من الوالي إبعاد الجنود الذين أتى بهم من الأحساء، ثم أرسل الشيخ جاسم بشكوى إلى السلطان عبد الحميد الثاني، وبالفعل نجحت الشكوى في عزل الوالي محمد حافظ باشا عن ولاية البصرة نتيجة للأحداث في قطر، من خلال إصدار فرمان بعزله عن الولاية، وفرمان آخر بتثبيت الشيخ جاسم قائم مقام على قطر، ثم عادت العلاقة مع الدولة العثمانية إلى ما كانت عليه، رغم أن المقيم البريطاني في بوشهر اغتنم فرصة اضطراب العلاقة بين الشيخ جاسم والعثمانيين، فعرض

على الشيخ جاسم أن تقوم السلطات البريطانية بمساعدته من خلال تقديم الحماية البريطانية لبلاده، ولكن الشيخ جاسم رفض ذلك [29].

المبحث الثالث: مرحلة المعاهدة البريطانية 1916

أولاً: قطر في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم

أصبح الشيخ عبد الله بن جاسم حاكمًا لقطر عام 1913 عقب وفاة والده، ليبدأ عهدًا استمر أكثر من ثلاثة عقود، امتد من مرحلة إنهاء النفوذ العثماني إلى بدايات تصدير النفط، وقد تميّزت السنوات الأولى من حكمه بتحوّلات سياسية، كان أبرزها توقيع الاتفاقية الأنجلو – عثمانية بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي تمّ بموجبها إلغاء كل الحقوق العثمانية في الخليج، ومن ضمنها قطر، مما أدّى فعليًا إلى نهاية الوجود العثماني في البلاد بعد أكثر من أربعة عقود من النفوذ العسكري والإداري [30]، ويُبيّن الجدول التالي بعض الجوانب التاريخية في حياة الشيخ عبد الله بن جاسم [31]:

السنة	الحدث
1871	وُلِد الشيخ عبد الله في الدوحة
1906	عيّنه والده حاكمًا على الدوحة
1913	أصبح حاكمًا على قطر بعد وفاة والده
1916	توقيع المعاهدة الأنجلو – قطرية مع بريطانيا
1919	اعترفت بريطانيا رسميًا بحكمه ومنحته وسام إمبراطورية الهند
1935	تجديد المعاهدة البريطانية وتعيين الشيخ حمد بن عبد الله نائبًا للحاكم
1938	حفر أول بئر نفط في منطقة دخان
1940	بداية تدفق النفط من آبار دخان
1948	وفاة الشيخ حمد وتعيين الشيخ علي بن عبد الله نائبًا للحاكم
1949	تنازل عن الحكم لابنه الشيخ علي
1957	وفاة الشيخ عبد الله بن جاسم

شهد عهد الشيخ عبد الله تطورات على الصعيدَين؛ السياسي والاقتصادي، فقد حافظ على استقرار البلاد خلال مرحلة ما بعد العثمانيين، وأرسى أسس العلاقة مع بريطانيا، ومنحه ذلك شرعية واضحة، تجلّت في اعتراف بريطانيا الرسمي به، ومنحه أرفع وسام إمبراطوري آنذاك. أما على المستوى الاقتصادي، فقد مثّلت فترة الثلاثينيات وبداية الأربعينيات نقطة تحول في تاريخ قطر، مع اكتشاف النفط وبداية استخراجه، رغم توقف الإنتاج، لاحقًا، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، شكّلت هذه المرحلة بداية التحول من الاقتصاد التقليدي القائم على اللؤلؤ والتجارة إلى الاقتصاد النفطي.

ثانيًا: معاهدة 1916 بين بريطانيا وقطر

في إطار سعي بريطانيا إلى توسيع نفوذها في منطقة الخليج وتأمين مصالحها البحرية بعد انسحاب الدولة العثمانية، وُقّعت في عام 1916 معاهدة حماية ثنائية بين بريطانيا وقطر، عُرفت بالمعاهدة الأنجلو - قطرية، وقد وقع الاتفاقية الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني ممثلاً عن قطر، والسير برسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج نيابة عن الحكومة البريطانية، وقد مثّلت هذه المعاهدة إطارًا قانونيًا جديدًا لعلاقة قطر ببريطانيا، حيث أُدخلت البلاد بموجبها تحت «نظام الحماية البريطانية في الخليج»، مع احتفاظها بإدارة شؤونها الداخلية [32]، حيث تضمنت المعاهدة البنود التالية [33]:

تعهدات الشيخ عبد الله	1) القضاء على تجارة الرقيق 2) القضاء على القرصنة وتجارة السلاح 3) المحافظة على السلم البحري 4) عدم إقامة علاقات مع أي دولة دون موافقة بريطانيا 5) عدم التنازل عن أراضٍ أو منح امتيازات دون موافقة بريطانيا
تعهدات بريطانيا	6) حماية قطر من أي اعتداء بحري 7) عدم التدخل في الشؤون الداخلية المتعلقة بالحكم والإدارة والقضاء
تحفّظات الشيخ عبد الله	8) إنشاء معتمدية بريطانية في قطر 9) إنشاء مكتب للبريد والبرق 10) فتح البلاد أمام التجار والرعايا البريطانيين

رغم توقيع المعاهدة، أبدى الشيخ عبد الله تحفظًا واضحًا على عدد من البنود التي رأى أنها تمس السيادة المحلية، خاصة ما يتعلق بوجود تمثيل بريطاني دائم، وإنشاء خدمات البريد، والسماح بتوسع الحضور التجاري البريطاني، كما أثار التعهد البريطاني بحماية قطر من البحر، فقط، دون التزام بالحماية من جهة البر، شكوك الشيخ عبد الله حول مدى فاعلية هذه الحماية في حال حدوث تهديد بري، ومن هذا المنطلق، سعى، لاحقًا، إلى إعادة التفاوض على شروط المعاهدة، وهو ما تحقق جزئيًا عند تجديدها في العام 1935.

ثالثًا: المعاهدة القطرية - البريطانية 1935

في عام 1935، أعادت بريطانيا تنظيم علاقتها مع قطر من خلال توقيع معاهدة جديدة مع الشيخ عبد الله بن جاسم، عُرفت بالمعاهدة القطرية - البريطانية 1935، وجاءت بمثابة توسيع وتحديث للمعاهدة السابقة الموقّعة عام 1916، وقد وقع الاتفاق الشيخ عبد الله بن جاسم، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، فاول، ممثلاً عن الحكومة البريطانية، عكست المعاهدة الجديدة التطورات السياسية والاقتصادية، خاصة بعد اكتشاف النفط في المنطقة، حيث أتت بنود المعاهدة على النحو التالي [34]:

بنود معاهدة 1935 بين بريطانيا وقطر	1) تتعهّد بريطانيا بحماية قطر من أي هجوم بري، إضافة إلى الهجمات البحرية 2) تعترف بريطانيا بالشيخ حمد، الابن الثاني للشيخ عبد الله، نائبًا للحاكم 3) يلتزم الشيخ عبد الله بتنفيذ بنود معاهدة 1916م السابقة 4) إنشاء معتمدية سياسية بريطانية دائمة في قطر 5) السماح بإنشاء مكتب للبريد والبرق، وإنشاء مطار 6) السماح لرعايا بريطانيا بالإقامة في قطر 7) إنشاء محكمة بريطانية للفصل في النزاعات بين الرعايا البريطانيين والأجانب غير المسلمين 8) توقيع اتفاقية امتياز لشركة البترول الإنجليزية - الفارسية للتنقيب عن النفط في قطر

المعاهدة الجديدة جاءت لتوسّع الإطار القانوني لعلاقة قطر ببريطانيا، وتضفي طابعًا أكثر تنظيمًا على الحضور البريطاني الإداري والقضائي والتجاري، واللافت أن الشيخ عبد الله لم يعترض هذه المرة على البنود التي سبق أن تحفظ عليها في معاهدة 1916، مثل: تأسيس معتمدية بريطانية، وإنشاء خدمات البريد، أو السماح للرعايا البريطانيين بالإقامة، ويُعزى ذلك إلى تطور القناعة السياسية لدى القيادة القطرية بضرورة تأمين الحماية البرية، خاصة بعد اتساع دائرة المخاوف من اعتداءات محتملة من الداخل الإقليمي، وقد مثّل بند الحماية البرية إضافة نوعية مقارنة بالمعاهدة السابقة، وأسهم في طمأنة الجانب القطري تجاه التزام بريطانيا بأمن البلاد، لا سيما مع بدء خطوات فعلية للتنقيب عن النفط في أواخر الثلاثينيات.

رابعًا: واقعة الزبارة – 1937

في عام 1937 قدّم حاكم البحرين، آنذاك، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة التماسًا لبريطانيا، يطالب فيه بحق بلاده في السيادة على حاضرة الزبارة القطرية الواقعة في شمال غرب شبه الجزيرة القطرية، ثم قام بالتحريض والعصيان ضد حاكم قطر، إلا أن الشيخ عبد الله تحرّك لإعادة النظام وحفظ الأمن. قرر حاكم البحرين، ونتيجة لتلك الأحداث، قطع العلاقات التجارية مع قطر، واستمر التصعيد قرابة ثماني سنوات من العام 1937 حتى العام 1945، ما أدى إلى تضرر الاقتصاد لا سيما فيما يتعلق بتدفّق السلع والمواد الأساسية التي كانت تعتمد جزئيًا على المرور عبر الموانئ البحرينية [35].

فقد سعت البحرين إلى توظيف علاقاتها مع التجار العرب والهنود ودفعهم إلى تقليص تعاملاتهم مع قطر، فضلاً عن ذلك فُرضت قيود على السفن المتجهة إلى السواحل القطرية حيث منعتها من التزود بالمؤن أو الرسو في الموانئ البحرينية، ما ضاعف من حجم التحديات المعيشية التي واجهتها قطر في تلك الفترة، وقد اضطر التجار القطريون إلى البحث عن بدائل بحرية وتجارية، الأمر الذي أدّى إلى تسريع بناء موانئ مستقلة [36].

خامسًا: قطر في عهد الشيخ علي بن عبد الله 1949 – 1960

في العام 1949 سلَّم الشيخ عبد الله بن جاسم السلطة في قطر إلى ابنه الشيخ علي، وجاء هذا التحول في لحظة مهمة من تاريخ قطر، حيث تزامن مع بدايات إنتاج وتصدير النفط، وبموجب ذلك تحولت قطر من مرحلة الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الريعي الحديث، وقد شهدت فترة حكم الشيخ علي توسعًا في العلاقات الإقليمية بالتوازي مع تحسينات ملموسة في الداخل، شملت: مجالات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية، كما تم اتخاذ خطوات تنظيمية بارزة، مثل: إنشاء قوة شرطة نظامية، وتوقيع اتفاقيات لاستغلال الحقول البحرية، مما مهّد لنقل قطر إلى عصر الدولة الإدارية الحديثة، وفيما يلي أبرز المحطات التاريخية في حياة الشيخ علي بن عبد الله [37]:

السنة	الحدث
1896	وُلِد الشيخ علي بن عبد الله في قطر
1948	عُيّن نائبًا للحاكم
1949	أصبح حاكمًا لقطر بعد تنازل والده عن الحكم
1949	تم تصدير أول شحنة نفط من محطة مسيعيد
1950	تعيين آرثر ويلتون أول معتمد سياسي بريطاني في قطر
1950	تكليف رونالد كوكرين بتنظيم قوة الشرطة
1952	توقيع اتفاقية مع شركة «شل» لاستخراج النفط من الحقول البحرية
1960	تنازل عن الحكم لابنه الشيخ أحمد بن علي آل ثاني
1974	تُوفي في بيروت ودُفن في الريان بقطر

تركّزت جهود الشيخ علي بن عبد الله في تعزيز القدرات الإدارية للدولة، وتوسيع نطاق الخدمات الأساسية، حيث أعلن مجانية التعليم والصحة والكهرباء والماء لجميع المواطنين في خطوة تعكس التوجه نحو بناء عقد اجتماعي حديث يرتكز على الموارد النفطية، كما ساهمت اتفاقيات النفط، مثل تلك الموقعة مع شركة «شل»، في دخول البلاد مرحلة استثمارية جديدة سمحت ببناء موانئ ومنشآت

وخدمات غير مسبوقة، وعلى المستوى الإقليمي أدّت هذه التسارعات إلى توثيق علاقات قطر بعدد من الدول العربية [38]، مما ساعد في ترسيخ موقعها في الخارطة السياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج.

المبحث الرابع: مرحلة الاستقلال 1971

قبل التطرق إلى إعلان استقلال قطر في العام 1971، يجدر التوقف عند التحول الذي وقع في العام 1968، حين أعلنت حكومة حزب العمال البريطانية، وبشكل مفاجئ، عزمها سحب قواتها من شرق قناة السويس بحلول نهاية عام 1971، وقد ترتب على هذا القرار إنهاء معاهدات الحماية التي كانت قائمة مع عدد من كيانات الخليج، بما في ذلك المعاهدتان المبرمتان مع قطر في العامين 1916 و1935، وبهذا الإعلان، دخلت الكيانات الخليجية مرحلة الاستعداد الفعلي لنيل الاستقلال، باستثناء الكويت التي كانت قد سبقتها إلى ذلك بنحو عقد كامل، حين أعلنت استقلالها رسميًا في عام 1961 [39].

أولًا: قطر في عهد الشيخ أحمد بن علي آل ثاني 1960 – 1972

تولّى الشيخ أحمد بن علي الحكم في قطر عام 1960م، في مرحلة تميّزت بتسارع نمو الدولة وتبلور مؤسساتها السياسية والإدارية، وشهدت البلاد خلال فترة حكمه تطورات مهمة، كان أبرزها إعلان الاستقلال في 3 سبتمبر 1971، بعد إلغاء المعاهدتين الموقعتين مع بريطانيا في عامي 1916 و1935، وبذلك، أصبحت قطر دولة مستقلة، وانتهى رسميًا الوجود البريطاني، وقد شهدت البلاد قبل هذا الإعلان تحضيرات مؤسسية مهمة، مثل: إصدار أول نظام أساسي مؤقت للحكم عام 1970، وتشكيل أول مجلس وزراء برئاسة الشيخ خليفة بن حمد، نائب الحاكم حينها، كما أنشئت في عهده وزارة المالية، وإدارة للخدمة المدنية، ومجلس للشورى، مما مهّد لتأسيس دولة قائمة على

إدارة حكومية متكاملة [40]، ويُبرز الجدول التالي أهم المحطات التاريخية في حياة الشيخ أحمد بن علي [41]:

السنة	الحدث
1920م	وُلِد الشيخ أحمد في الدوحة
1960م	تولّى الحكم رسميًا كحاكم لقطر
1960م	تأسيس وزارة المالية
1960م	اكتشاف وتشغيل حقل العد الشرقي (أول حقل نفط بحري)
1963م	اكتشاف حقل ميدان محزم
1965م	إنشاء محطة لتجميع النفط في جزيرة حالول وبدء استكشاف حقل أبو الحنين
1967م	تأسيس إدارة الخدمة المدنية
1970م	إصدار النظام الأساسي المؤقت، وتشكيل أول مجلس وزراء
1971م	إعلان استقلال قطر، وإلغاء المعاهدَتين البريطانية – القطرية
1977م	توفي الشيخ أحمد بن علي

شهدت فترة حكم الشيخ أحمد بن علي تحوّلاً في مسار الدولة القطرية، حيث ارتكزت سياساته على تطوير البنية التحتية الحكومية وتوسيع شبكة الخدمات العامة، بالتوازي مع تسارع إنتاج النفط واكتشاف عدد من الحقول الرئيسة، وقد ساهم ذلك في ربط قطر تدريجيًا بالاقتصاد الدولي، والانتقال من اقتصاد تقليدي قائم على الغوص والتجارة الإقليمية إلى اقتصاد نفطي حديث، كما اتسمت هذه المرحلة بتوسّع العلاقات الخارجية لقطر على المستويين العربي والدولي بعد الاستقلال، وترسيخ مكانتها كدولة مستقلة.

ثانيًا: الاتحاد التساعي 1968 – 1971

شكّل إعلان بريطانيا سحب قواتها من شرق قناة السويس بحلول عام 1971 حافزًا رئيسًا أمام كيانات الخليج لتدارك الفراغ السياسي المحتمل، ما أدى إلى طرح فكرة تأسيس اتحاد يضم تسع إمارات: قطر، والبحرين،

ووأبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، والفجيرة، ورأس الخيمة، وأم القيوين. وقد شاركت قطر في هذه المفاوضات، وساهمت في الجهود السياسية لتقديم صيغة توافقية تضمن مصالح الجميع [42]، إلا أن استمرار الخلافات بين بعض الإمارات، وعودة الجدل حول قضايا سبق التفاهم بشأنها، أدى إلى إطالة أمد المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق نهائي.

وقد أوضح الشيخ خليفة بن حمد، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك، «أن قطر كانت تأمل في قيام اتحاد يشمل الإمارات التسع، غير أن التعثر كان نتيجة استمرار حدة الخلاف بين الإمارات التسع، وقيام بعض الإمارات بفتح باب النقاش مجددًا في قضايا سبق التفاهم حولها، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن فشل المشروع بعد ثلاث سنوات من المحاولات غير المثمرة» [43].

وفي خضم هذه التطورات، ركزت القيادة القطرية على تعزيز الجاهزية المؤسسية لمرحلة ما بعد الحماية، فبدأت بإصدار سلسلة من القوانين والإجراءات التنظيمية الداخلية، من أبرزها النظام الأساسي المؤقت الذي صدر عام 1970، وشكّل الإطار القانوني لتشكيل أول مجلس للوزراء، وتحديد صلاحيات الأجهزة الحكومية، كما أنشئت إدارة للشؤون الخارجية، اعتُبرت النواة الفعلية لوزارة الخارجية القطرية [44]، في خطوة أكدت التوجه نحو بناء مؤسسات وطنية قادرة على إدارة الشؤون الداخلية والخارجية بصورة مستقلة.

ثالثًا: إعلان الاستقلال في 3 سبتمبر 1971

في الثالث من سبتمبر عام 1971، أعلنت دولة قطر استقلالها رسميًا، وقد جاء هذا الإعلان تتويجًا لمجموعة من الإجراءات السياسية والإدارية التي اتخذتها قطر في السنوات السابقة، في إطار الاستعداد للتحوّل إلى كيان مستقل، حيث أصبح الشيخ أحمد بن علي آل ثاني أميرًا على دولة قطر، والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وليًا للعهد ورئيسًا لمجلس الوزراء [45].

وقد بدأت الدولة الجديدة بممارسة سياستها الخارجية بشكل مستقل، وتمثّل أولى الخطوات في توقيع معاهدة صداقة مع المملكة المتحدة، ترتكز على الاحترام المتبادل والتعاون الثنائي، كما انضمت قطر في الشهر نفسه إلى كل من منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية [46]، معزّزة بذلك موقعها كدولة عربية مستقلة.

رابعًا: قطر في عهد الشيخ خليفة بن حمد 1972 – 1995

في 22 فبراير 1972، حدثت ما يُعرف بـ «الحركة التصحيحية» في قطر، تم بموجبها تولي الشيخ خليفة بن حمد مقاليد الحكم، ليبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الدولة، تميّزت بإعادة هيكلة الحكومة، وتعزيز بناء مؤسسات الدولة، وتوسيع صلاحياتها التنفيذية، وقد اتسمت سنوات حكمه بإطلاق خطط واسعة لـ «تعريب الدولة»، وتنظيم السلطات التنفيذية، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية [47]، حيث جاء ذلك بالتزامن مع اتساع النشاط النفطي وبدء إنتاج الغاز.

وفي المجال الدستوري، صدر في عهده النظام الأساسي المؤقت المعدل عام 1972، والذي شكّل أساسًا قانونيًا جديدًا لتنظيم سلطات الدولة، واعتمد مبادئ الموازنة العامة، ودور ديوان المحاسبة، وإنشاء مجلس شورى، كما تم تعيين الشيخ حمد بن خليفة وليًا للعهد، ووزيرًا للدفاع عام 1977، ويُبرز الجدول التالي أهم المحطات التاريخية في حياة الشيخ خليفة بن حمد [48]:

السنة	الحدث
1932	وُلِد في الريان
1949	عُيّن رئيسًا لشؤون قطر الأمنية
1960	أصبح نائبًا للحاكم وتولّى وزارة المالية
1970	أصبح أول رئيس لمجلس الوزراء في قطر
1971	شارك في إعلان استقلال الدولة

1972	تولى الحكم رسميًا
1973	تأسست كلية التربية (أول كلية في قطر)
1975	افتتاح متحف قطر الوطني
1977	تعيين الشيخ حمد وليًا للعهد ووزيرًا للدفاع
1981	شارك في تأسيس مجلس التعاون الخليجي
1990	شاركت قطر في تحرير الكويت ضمن التحالف الدولي
1991	بدء إنتاج الغاز من حقل الشمال
1992	نزاع حدودي مع السعودية (حادثة الخفوس)
2026	توفي الشيخ خليفة بن حمد

شهدت البلاد في عهده تطورًا في قطاعات التعليم، الصحة، والاقتصاد، حيث تأسست أول جامعة في البلاد (جامعة قطر) عام 1977، كما أُنشئت إدارات حكومية جديدة، مثل: إدارة شؤون البترول، ودائرة العمل والشؤون الاجتماعية، وعلى الصعيد الاقتصادي، تم توقيع عدد من اتفاقيات الشراكة مع شركات نفطية دولية، مما أدى إلى نمو إيرادات الدولة، وبداية الاستفادة من حقل الشمال للغاز الطبيعي، أحد أكبر الحقول في العالم [49].

خارجيًا، وسّعت قطر علاقاتها الدبلوماسية، وانضمت إلى منظمات إقليمية ودولية، كما شاركت في تحالف تحرير الكويت عام 1990، وأسهمت في العمليات العسكرية المشتركة، ومنها تحرير مدينة الخفجي، في المقابل، شهدت فترته توترًا في العلاقات مع البحرين بسبب النزاع حول «فشت الديبل»، والذي أُحيل، لاحقًا، إلى محكمة العدل الدولية، وكذلك توترًا حدوديًا مع السعودية عام 1992، عُرف بـ «حادثة الخفوس»، وقد استمر الشيخ خليفة في الحكم حتى عام 1995 [50].

خاتمة الفصل الأول

استعرض هذا الفصل مراحل مهمة في تاريخ نشأة دولة قطر، بداية من تأسيس

السلطة في عهد الشيخ محمد بن ثاني، ثم تناول تطور العلاقة مع الدولة العثمانية، وما تبعها من دخول قطر تحت الحماية البريطانية، كما تم التطرق إلى جهود بناء قطر الحديثة في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم والشيخ علي بن عبد الله، خاصة مع بدء تصدير النفط، وتوقف الفصل عند إعلان الاستقلال عام 1971، وما صاحبه من خطوات لتأسيس دولة مستقلة. واختُتم الفصل بعرض ملامح مرحلة جديدة من التطوير في عهد الشيخ خليفة بن حمد، والتي شهدت توسعًا في مؤسسات الدولة وتعزيز مكانة قطر في الخارج.

الفصل الثاني

تحولات السياسة الخارجية القطرية

شهدت السياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تحولاً نوعيًا في الرؤية والأدوات والأهداف، ففي حين اتسمت المرحلة السابقة بالحذر، جاءت التحولات الجديدة مدفوعة بتغيرات داخلية في القيادة السياسية، فرضت إعادة تعريف لموقع الدولة في النظامين الخليجي والعربي، لذا، يتناول هذا الفصل تطور السياسة الخارجية القطرية عبر ثلاث مراحل: ماضيها التقليدي قبل 1995، ثم تحوّلها البنيوي بعد ذلك التاريخ، وأخيرًا الدوافع والسياقات التي شكّلت مبررات هذا التحول، ويستعرض الفصل، أيضًا، كيف انتقلت قطر من موقع المتلقي للتوازنات الإقليمية إلى فاعل مشارك فيها، عبر أدوات دبلوماسية وتحالفات متعددة الأبعاد، ويُحلل كذلك العلاقة بين السياسة الخارجية والاستراتيجيات الوطنية الداخلية، بوصفها جزءًا من فهم أوسع لمعادلة الاستقلال والتأثير.

المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية قبل عام 1995

أولاً: محددات القوة التقليدية

قبل الخوض في التحولات الجوهرية التي طرأت على السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995، من الضروري التوقف عند محددات القوة التقليدية التي تؤطر عادة سلوك الدول الخارجي، إذ تمثّل هذه المحددات الإطار البنيوي الذي تستند إليه الدول في رسم سياستها الخارجية، وهي تشمل:

مصادر القوة التقليدية للدولة	– العامل الجغرافي – الموارد الطبيعية – العامل الديمغرافي – القوة الاقتصادية – القوة العسكرية – القوة التكنولوجية

وعليه، فإن قدرة الدول على تبني سياسة خارجية مستقلة ومؤثرة تظلّ مرهونة

بتوفر هذه العناصر، إذ تفرض هذه المحددات حدودًا واقعية لتحركات الدول في الساحة الدولية. أما قطر، فإن غياب معظم هذه المقومات التقليدية حال دون امتلاكها نفوذًا إقليميًا فاعلاً قبل منتصف التسعينيات، مما فرض عليها التكيّف مع ميزان قوى إقليمي متقلب في منطقة الشرق الأوسط، تأثرت به دون أن تملك أدوات حقيقية لتغييره.

ثانيًا: ميزان القوى الإقليمي وتأثيره على قطر

في ظل فقرها النسبي إلى عناصر القوة التقليدية، وجدت قطر نفسها حبيسة سياق إقليمي تحكمه تنافسات القوى الكبرى في الشرق الأوسط، فقد شهدت الفترة الممتدة حتى عام 1990 بروز قوى إقليمية رئيسة: تركيا، السعودية، إيران، مصر، والعراق، وهي القوى التي احتكرت النفوذ وصناعة القرار في المنطقة، إلا أن غزو العراق للكويت عام 1990 وما تبعه من تداعيات، ولا سيما حرب الخليج الثانية، قد أدّى إلى تغييرات في هذا التوازن؛ حيث تراجعت مكانة العراق بفعل الحرب والحصار، ودخلت السعودية بصورة أكبر إلى دائرة التأثير الإقليمي.

هذا التوازن بقي مؤقتًا، إذ واصلت قوى، مثل تركيا وإيران، دورها الإقليمي، بينما بدأ الدور المصري بالتراجع تدريجيًا، خصوصًا بعد ثورة 2011، وما تلاها من اضطرابات سياسية واقتصادية، فضلاً عن التدهور الاقتصادي الذي أعقب تلك الأحداث.

ثالثًا: طبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط قبل 1995

تميز النظام الإقليمي للشرق الأوسط قبل عام 1995 بسمات فوضوية وضعف في مؤسسات الضبط الجماعي، فقد غابت آليات فعالة لتنظيم التفاعلات الإقليمية أو لتوزيع الأدوار بين الدول، وكانت معظم التفاعلات خاضعة لمنطق النفوذ العسكري والصراعات، مما جعل الساحة الإقليمية مفتوحة أمام التدخلات المتبادلة وانعدام الاستقرار.

وضمن هذا السياق، يُطرح السؤال المنهجي: هل مكّنت مصادر القوة التقليدية قطر من صياغة سياسة خارجية مستقلة وفاعلة في تلك الحقبة؟ والإجابة بكل وضوح، هي لا، إذ أن افتقار قطر إلى المحددات الكلاسيكية للقوة جعلها برغماتية في تحركاتها الخارجية، وغير قادرة على الخروج من مظلة القوى الإقليمية الأكبر، وهذا ما يجعل تحليل المرحلة اللاحقة - أي ما بعد عام 1995 - محوريًا لفهم التحول في المنهج القطري.

رابعًا: السياسة الخارجية القطرية في مرحلة ما قبل 1995

اتسمت السياسة الخارجية القطرية قبل عام 1995 بطابعٍ تقليديٍّ محدود، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، فقد تميزت هذه المرحلة بالحذر والانكفاء، واتجهت السياسة القطرية إلى التوافق مع الخط الخليجي العام، مع اعتماد خاص على الدور السعودي، الذي لعب، آنذاك، دور الحامي لمحيط الخليج العربي، وقد انعكس هذا التوجه على البنية الأمنية للدولة، التي شهدت مرحلتين حاسمتين [51]:

ما قبل الاستقلال	الاعتماد على الحماية البريطانية بموجب المعاهدات الثنائية
ما بعد الاستقلال	الانضواء ضمن مظلة أمنية خليجية جماعية، والاعتماد على الحماية الدولية، لا سيما الولايات المتحدة

وبالرغم من إعلان الاستقلال في عام 1971، لم تكن سياسة قطر الخارجية مستقلة بالمعنى الكامل، إذ ظلّت خياراتها الخارجية مرتبطة إلى حد كبير بالتوازنات الإقليمية، وبطبيعة التهديدات الخارجية التي واجهتها دول الخليج عمومًا.

خامسًا: انعكاسات حرب الخليج الثانية على السياسة الخارجية القطرية

شكّلت حرب الخليج الثانية لحظة فاصلة في إدراك دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها قطر، حدود الاعتماد على القوى الخليجية باعتبارها ضامنًا أمنيًا، إذ أظهر الاحتلال العراقي للكويت، وما تبعه من تهديدات

مباشرة للأراضي السعودية، أن الاعتماد الحصري على الدور الخليجي بات غير كافٍ، وبناء على ذلك، توجهت معظم دول الخليج، وفي مقدّمتها قطر، نحو إبرام اتفاقيات دفاعية مباشرة مع الولايات المتحدة، وفق ما يبيّنه الجدول التالي [52]:

الكويت	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة 1991
البحرين	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة 1991
قطر	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة 1992
الإمارات	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة 1994
السعودية	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة أوائل التسعينيات

وقد أدّى هذا التحوّل إلى بداية النظر التدريجي في مستوى السياسة الأمنية المعتمدة، وأسّس لمرحلة جديدة في فهم العلاقات الخليجية – الدولية.

سادسًا: الطابع الإقليمي للسياسة القطرية التقليدية

على المستوى الإقليمي، كانت السياسة الخارجية القطرية قبل 1995 تتسم بالتماهي شبه الكامل مع التوجهات السعودية، ضمن إطار منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولم تكن لقطر، كما لبقية الدول الخليجية باستثناء السعودية، سياسات خارجية مستقلة أو مواقف متميزة حيال القضايا الإقليمية الكبرى؛ بل كانت مخرجات السياسة القطرية خاضعة للمحددات الجغرافية والديموغرافية والعسكرية التي فرضت نمطًا محافظًا في التفاعل الإقليمي، وقد ظلّت قطر، على امتداد هذه المرحلة، تتأثر بالقوتين الإقليميتين البارزتين؛ إيران والعراق، من دون أن تكون لها القدرة على التأثير المباشر في توازنات الإقليم.

يُستنتج من استعراض هذه المرحلة أن السياسة الخارجية القطرية قبل 1995 كانت محكومة بعوامل عدة، أبرزها الحرص على التوافق داخل المنظومة الخليجية، ولم يكن لدى قطر مشروع سياسي مستقل يتجاوز

حدود الاستجابة للتحديات الأمنية الإقليمية، ومع ذلك، فإن هذا الوضع لم يستمر طويلاً، إذ مثّل عام 1995 نقطة تحوّل محورية أعادت رسم معالم التوجه الخارجي القطري، وهو ما سنعالجه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995

أولاً: انتقال السلطة في قطر 1995

شهدت دولة قطر في عام 1995 انتقالاً للسلطة من الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إلى ولي عهده الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وقد جاء ذلك فيما يُعرف بـ«العملية التصحيحية في قطر»[53]، حيث مثّل بداية لمرحلة جديدة في التوجهات العامة للدولة، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وقد ترافق هذا التحول مع سلسلة من المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي هدفت إلى تحديث بنية الدولة، وتعزيز موقعها الإقليمي والدولي، وهنا يُبرز الجدول التالي أبرز المحطات في مسار الحكم للشيخ حمد بن خليفة [54]:

السنة	الحدث
1952	ولد في الدوحة
1971	تخرّج من كلية «ساندهيرست» العسكرية في بريطانيا
1977	بوُيع وليًا للعهد وعُيّن وزيرًا للدفاع
1989	أصبح رئيسًا للمجلس الأعلى للتخطيط
1995	تولّى مقاليد الحكم في دولة قطر
2013	سلمّ مقاليد الحكم لولي عهده الشيخ تميم بن حمد
2026	توفي الشيخ حمد بن خليفة

وقد عُدّ هذا الانتقال من بين العوامل التي مهّدت لتحول نوعي في السياسة الخارجية القطرية، بعد سنوات من التقيّد بالأنماط التقليدية التي كانت تحكم علاقات الدولة خارجيًا.

ثانيًا: التحولات الداخلية في عهد الشيخ حمد بن خليفة

اتسمت السياسة الداخلية لدولة قطر بعد عام 1995 بميل واضح نحو تعزيز مؤسسات الدولة، وتكثيف الاستثمار في البنية التحتية والتنمية البشرية، وشهدت هذه المرحلة إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 التي استهدفت بناء اقتصاد متنوّع ومستدام، كما تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، وتقدّمت قطر إلى مراكز متقدمة عالميًا في مؤشرات الدخل الفردي والتنمية الاجتماعية، وهنا يعرض الجدول التالي أبرز تلك التحولات [55]:

أبرز التحولات الداخلية في قطر 1995 – 2013	– إطلاق رؤية قطر الوطنية 2030 – بدء تصدير الغاز الطبيعي المسال 1996 – تأسيس قناة الجزيرة 1996 – أول انتخابات بلدية 1999 – إقرار الدستور الدائم 2004 – إعلان استضافة كأس العالم 2022 – تصاعد الناتج المحلي الإجمالي – تضاعف الدخل الفردي – الاستثمار في التعليم والتنمية البشرية – تطوير البنية التحتية الوطنية

انعكست هذه التغيرات الهيكلية على صورة الدولة في الخارج، حيث أضحت التنمية والحداثة أحد مكونات «القوة الناعمة» التي وظفتها السياسة الخارجية القطرية لتعزيز مكانة الدولة في محيطيها؛ الإقليمي والدولي.

ثالثًا: ملامح السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة

شكّل تولّي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في عام 1995م نقطة انطلاق لتحول واضح في فلسفة السياسة الخارجية القطرية، والتي اتجهت نحو توسيع الحركة الدولية وتفعيل أدوات التأثير الخارجي، فقد تبنت قطر في تلك المرحلة سياسة انفتاح متعددة المحاور، واستندت إلى مزيج من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والإعلامية، والإنسانية، لتثبيت

حضورها في الساحة الدولية، وبناء على ذلك، يبين الجدول التالي ملامح تلك السياسة [56]:

ملامح السياسة الخارجية القطرية 1995 – 2013	– الاستقلالية في القرار السياسي الخارجي – تنويع التحالفات الاستراتيجية – دعم الوساطة وتسوية النزاعات – توظيف القوة الناعمة – توسيع الحضور في المنظمات الدولية – دمج السياسة الخارجية في رؤية قطر الوطنية – دعم القضية الفلسطينية عبر مبادرات اقتصادية ودبلوماسية – تقديم مساعدات إنسانية وتنموية في مناطق الأزمات

السياسة الخارجية القطرية خلال هذه المرحلة استفادت من تراجع أدوار بعض الفاعلين التقليديين في النظام الإقليمي، ما أتاح لها هامشًا أوسع للتحرك، كما ساهمت الموارد الاقتصادية، والدبلوماسية، والإعلام النشط، في تعزيز النفوذ القطري في قضايا النزاع والتنمية والوساطة، حيث ارتكز هذا التوجه الخارجي على مقاربة تقوم على الجمع بين العمل المؤسسي الدبلوماسي التقليدي، وبين توظيف ما يُعرف بـ «القوة الناعمة» لترويج صورة قطر باعتبارها فاعلاً محايدًا، ومبادرًا، في محيط دولي متعدد التوازنات.

رابعًا: أهداف السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995م

سعت السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995 إلى تجاوز الأدوار التقليدية لدول الخليج الصغيرة، من خلال تبنّي رؤية استراتيجية أكثر استقلالاً، تستند إلى مصالح قطر الوطنية ومتطلبات أمنها الإقليمي، وقد اتسم هذا التحول بسعي واضح نحو بلورة سياسة خارجية فاعلة، ترتكز على مبدأي الاستقلالية والتوازن، بدلاً من سياسة الالتحاق بالمواقف الإقليمية المهيمنة، كما في السابق، ولعل الجدول التالي يُوضح أهداف السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995:

أهداف السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995	– التعبير عن المصالح الوطنية بعيدًا عن منطق المجاملة السياسية – الحفاظ على استقلال القرار الخارجي دون تبعية لقوى إقليمية كبرى – تعزيز تماسك الجبهة الداخلية كشرط لتفعيل الدور الخارجي – تنشيط التحالفات الإقليمية والدولية لضمان الأمن والمصالح – توظيف أدوات القوة الناعمة للدولة في تعزيز النفوذ الدبلوماسي – توسيع الاعتراف بدور قطر بوصفه فاعلًا في السياسات الإقليمية – الاستفادة من غياب أو تراجع بعض القوى التقليدية في المنطقة

وقد جاء هذا التحول انسجامًا مع المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي سمحت بهوامش أوسع للدول متوسطة وصغيرة الحجم في التأثير على النظام الإقليمي، شريطة امتلاكها أدوات توظيف فعّالة لمواردها وموقعها.

ويكشف التحول في أهداف السياسة الخارجية القطرية عن انتقال من سياسة «رد الفعل» إلى سياسة «الفعل المؤثر»، حيث لم تعد الدوحة تكتفي بمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية؛ بل سعت إلى التأثير فيها ضمن حدود ما تسمح به إمكانياتها، وقد هيّأ هذا التوجه، لاحقًا، أرضية لتوسيع نطاق الحضور القطري في ملفات حساسة، أبرزها: معالجة النزاعات العربية، وملف الطاقة، والدبلوماسية متعددة الأطراف.

خامسًا: الخيارات الاستراتيجية أمام قطر بعد عام 1995م

في ظل المتغيرات الإقليمية المعقدة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، وازدياد حدة الاستقطاب في النظام الإقليمي، وجدت دولة قطر نفسها أمام خيارين رئيسين فيما يتعلق بتوجه سياستها الخارجي؛ إما الالتزام بسياسة التحالفات الدفاعية مع قوى دولية لحماية مصالحها، أو البقاء ضمن إطار التوافق مع قوة إقليمية أكبر تتولى الدفاع عنها كما في الجدول التالي:

الخيارات الاستراتيجية أمام السياسة الخارجية القطرية	
الخيار الأول	التحالفات مع قوى دولية لضمان الأمن الوطني
الخيار الثاني	التبعية لقوة إقليمية كبرى مقابل الحماية

انطلاقًا من تحليل التوازنات في النظام الإقليمي، وفي ظل محدودية القدرات العسكرية الذاتية، رأت القيادة القطرية في الخيار الأول مسارًا أكثر انسجامًا مع مبدأ السيادة الوطنية، وسعت منذ منتصف التسعينيات إلى تفعيل شراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة وعدد من القوى الفاعلة في النظام الدولي، وقد مثّلت هذه الاستراتيجية محاولة للخروج من عباءة التبعية الإقليمية، وضمان استقلالية القرار السياسي الخارجي، عبر تأمين غطاء أمني دولي يسمح بالتحرك في ملفات تتجاوز الإطار الخليجي التقليدي.

هذا التحول في الخيارات أظهر أن قطر لم تعد تكتفي بالموقع الجغرافي أو الوزن الاقتصادي بوصفهما محددين لسياستها الخارجية؛ بل شرعت في إعادة تشكيل موقعها ضمن التوازنات الإقليمية من خلال بناء تحالفات استراتيجية مستقرة، وقد أسّس هذا التوجه، لاحقًا، لإعادة تموضع قطر داخل النظام الإقليمي.

سادسًا: التواجد العسكري الأمريكي في قطر

كانت القوات الأمريكية تتمركز في قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض حتى مطلع الألفية، قبل أن تبدأ واشنطن بنقلها نتيجة تصاعد الرفض الشعبي والديني للتواجد العسكري داخل السعودية. وبواسطة سعودية، طلبت الولايات المتحدة من قطر استضافة قواتها، فوافقت الدوحة على نقلها إلى قاعدة العديد التي أصبحت، لاحقًا، مقرًا للقيادة الأمريكية في المنطقة [57].

جاء التعاون العسكري بين دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية في إطار السياسة القطرية الجديدة القائمة على التحالفات الاستراتيجية، حيث اتجهت الدوحة منذ أوائل التسعينيات إلى بناء علاقة دفاعية طويلة الأمد مع واشنطن، وقد مثّلت قاعدة العديد الجوية أبرز مظاهر هذا التعاون، لا سيما بعد انتقال القوات الأمريكية إليها بشكل تدريجي ابتداءً من عام 2001، وفيما يلي المحطات التاريخية في مسار العلاقات العسكرية بين قطر والولايات المتحدة [58]:

السنة	الحدث
1992	توقيع اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة
2000	تخصيص جزء من قاعدة العديد لاستخدام القوات الأمريكية
2001	بدء الانتقال التدريجي للقوات الأمريكية إلى القاعدة
2002	توقيع اتفاق رسمي للتواجد العسكري الأمريكي
2003	نقل القيادة المركزية الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان بالسعودية إلى العديد في قطر

ومن المهم هنا، التأكيد على أن قاعدة العديد الجوية لا تُعد حكرًا على الوجود العسكري الأمريكي كما يُشاع؛ بل تشكل جزءًا من البنية الدفاعية السيادية لدولة قطر، حيث تضم منشآت عسكرية قطرية رئيسة، من بينها [59]:

- مقر القوات الجوية الأميرية القطرية
- كلية الزعيم الجوية القطرية
- قيادة العمليات المشتركة للقوات المسلحة القطرية
- مركز العمليات المشتركة للقوات المسلحة القطرية

وقد ساهم هذا التواجد في تأمين الدولة ضد أي تهديدات محتملة في بيئة إقليمية شديدة التقلب، ومكّن السياسة القطرية من توسيع نطاقها الدبلوماسي الخارجي دون الخضوع لتهديد مباشر أو ضغوط عسكرية من قوى مجاورة، كما مثّل التمركز العسكري الأمريكي في قطر نقلة نوعية في موقع الدولة ضمن المعادلات الأمنية الإقليمية، إذ انتقلت من خانة الدول المعتمدة على الغطاء الإقليمي إلى دولة شريكة في التحالفات العسكرية، ووفّر هذا التموضع الأمني مظلة حماية ساهمت في اتساع هامش السياسة الخارجية القطرية، وخصوصًا في ملفات النزاع، والوساطة، والاقتصاد السياسي للطاقة.

سابعًا: العلاقات بين قطر وإسرائيل

اتسمت العلاقة بين دولة قطر وإسرائيل بعد عام 1995 بقدر من البراغماتية السياسية، اتساقًا مع التفاعلات الإقليمية والعملية السلمية في الشرق الأوسط،

دون أن تصل إلى مستوى الاعتراف الدبلوماسي الكامل، وقد شهدت العلاقة تطورات متباينة، عكست تفاعل السياسة الخارجية القطرية مع مستجدات القضية الفلسطينية [60]:

السنة	الحدث
1995	فتح خط جوي تجاري بين قطر وإسرائيل
1996	افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة
2008	قطع العلاقات التجارية بين قطر وإسرائيل عقب الحرب على غزة

أوقفت قطر علاقاتها التجارية مع إسرائيل في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في أواخر عام 2008، وأُغلِق المكتب التجاري في الدوحة، فيما رفضت الحكومة القطرية، رغم الضغوط، استئناف العلاقات الرسمية، ومع ذلك، استمر التواصل التقني - اللوجستي بين الجانبين عبر قنوات الأمم المتحدة، لأغراض تتعلق بالمساعدات الإنسانية في قطاع غزة [61].

وفي معرض الرد على اتهامات إسرائيلية بدعم قطر لجماعات مصنفة إرهابية، نفت الدوحة هذه الادعاءات، واعتبرتها ضمن حملات سياسية، كما أكدت قطر، في مناسبات رسمية، أن موقفها من تطبيع العلاقات مرتبط بالتوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية، وفقًا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية [62].

ثامنًا: انتقال السلطة عام 2013

في يونيو 2013، شهدت دولة قطر انتقالاً للسلطة، حين سلّم الشيخ حمد بن خليفة مقاليد الحكم إلى ولي عهده الشيخ تميم بن حمد [63]، وهذا الانتقال لم يؤدِ إلى تغيّر جوهري في التوجهات العامة للسياسة الخارجية، فقد تولّى الشيخ تميم قيادة الدولة في ظل بيئة إقليمية معقدة، تتسم بتصاعد الأزمات العربية، وتنامي الاستقطابات في منطقة الخليج، وظهور تحديات تتعلق بالأمن الوطني والتنافس الإقليمي، ورغم ذلك، استمرت السياسة الخارجية القطرية

في مسارها العام، من حيث تمسّكها بمبادئ الاستقلال، وتوازن الشراكات، وتوظيف القوة الناعمة، مع تعزيز انخراط الدولة في المحافل الإقليمية والدولية.

المبحث الثالث: دوافع تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد 1995

أولاً: التحولات الإقليمية والدولية

جاءت تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995 في سياق دولي وإقليمي شهد تغيرات جذرية في بنية النظامين؛ العربي والدولي، ما شكّل بيئة محفزة لصياغة خيارات سياسية جديدة، فلم تكن هذه التحولات استجابة لتحديات طارئة فحسب؛ بل كانت انعكاسًا لمراجعة استراتيجية عميقة لموقع الدولة ضمن محيطها الإقليمي، ولإدراك فجوة التأثير والحماية في ظل غياب توازنات مستقرة، وفيما يلي أبرز التحولات الإقليمية والدولية الدافعة لإعادة صياغة السياسة الخارجية القطرية [64]:

التحولات الإقليمية والدولية	– انتهاء الحرب الباردة وتفكك الثنائية القطبية التي كانت تُقيّد حركة الدول الصغيرة – غزو العراق للكويت 1990 وما كشفه من حدود الدور السعودي في حماية الخليج – صعود المشروع الإيراني بعد 1979 وما تلاه من حروب وتدخلات إقليمية مباشرة – اتساع النزاعات الحدودية داخل مجلس التعاون الخليجي – ضعف المؤسسات العربية الجماعية، خصوصًا جامعة الدول العربية

في ضوء ذلك، أدركت القيادة القطرية الحاجة إلى بناء سياسة خارجية أكثر استقلالاً، تنطلق من تأمين الأمن الوطني، وتنويع التحالفات، وتوظيف أدوات التأثير غير التقليدية، وتكشف هذه المرحلة عن تحوّل في الطريقة التي رأت بها قطر موقعها في النظام الإقليمي، حيث لم تعد التفاعلات السياسية مجرد استجابات لضغوط؛ بل تحوّلت إلى فرص لإعادة التموضع، وبناء هوية خارجية

جديدة أكثر فاعلية، وقد شكّلت هذه الدوافع المدخل التفسيري لفهم القرارات الاستراتيجية القطرية خلال العقدين التاليين، بما في ذلك دعم الوساطة، وتوسيع الحضور الإعلامي، وتكثيف التحالفات الدولية.

ثانيًا: المحاولة الانقلابية عام 1996

في عام 1996، وبعد عام واحد من تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم، شهدت دولة قطر محاولة انقلابية، حيث جاءت بتخطيط مباشر من قِبل كلٍّ من السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر، بالإضافة إلى استعانة تلك الدول بعناصر أمنية من عدة دول، وقد كان الهدف منها الإطاحة بأمير دولة قطر آنذاك، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، وعزله عن الحكم [65]، وفيما يلي أبرز أشكال الدعم المقدَّم من تلك الدول [66]:

الدعم المقدَّم من تلك الدول	- الدعم المالي - الدعم المعنوي والإعلامي - الدعم الاستخباراتي - الدعم العسكري واللوجستي - التدريب والتسليح

وقد برّرت تلك الدول تدخّلها بأنه محاولة «لإعادة ترتيب بيت الحكم» في دولة قطر، وإعادة الشيخ خليفة بن حمد إلى الحكم مجددًا، إلا أن الحقيقة تكمن في أن الوضع السياسي الجديد في دولة قطر، منذ تولّي الشيخ حمد بن خليفة، عام 1995، لم يكن مطمئنًا لتلك الدول. فقد بدأ الأمير الجديد عهده بخطوات، اعتبرتها تلك الدول خروجًا عن السياسة الخارجية القطرية التقليدية، مما دفعها إلى التخطيط لمحاولة انقلابية تهدف إلى عزله عن سُدّة الحكم.

اللافت أن الشيخ خليفة، يرحمه الله، هو من أوقف المحاولة الانقلابية، حين قال: «أوقفوا كل شيء، إنهم أبنائي، هذه بلدي، آمركم بوقف كل شيء»[67]، وذلك بعد أن علم أن عدد القتلى من القطريين في حال تنفيذ العملية قد يصل إلى

الآلاف، وفقًا لما ذكره قائد المرتزقة الفرنسي بول باريل، الذي أشرف على تنفيذ خطة غزو قطر، حيث قال: «إن الشيخ خليفة هو من قرر إيقاف الغزو العسكري بعد إدراكه خطورة الموقف على قطر وشعبها»، مؤكدًا: «أن موقفه أفقد العملية الغطاء السياسي والقانوني الذي كانت تلك الدول تتخذه ذريعة لغزو قطر» [68]، بعد ذلك عاد الشيخ خليفة إلى بلاده، وعاش فيها حتى وفاته عام 2016.

من الناحية العملياتية، كانت الخطة موزعة على ثلاث مجموعات رئيسة: إحداها داخل الأراضي القطرية، والثانية متمركزة على الحدود البرية، والثالثة مكلفة بتنفيذ إنزال جوي. وقد تمكّنت الأجهزة الأمنية القطرية من إحباط العملية قبل انطلاقها، بعد تلقيها معلومات من أحد المشاركين، حيث تم إعلان حالة الطوارئ، واعتقال عدد من العناصر، وإغلاق المنافذ الحدودية، واعتبرت السلطات القطرية، في بياناتها الرسمية، أن ما جرى يُعد خرقًا لسيادة الدولة وتدخلاً مرفوضًا في شؤونها الداخلية [69].

سلّطت هذه الحادثة الضوء على هشاشة الثقة داخل المنظومة الخليجية، وأبرزت قابلية الدول الصغيرة للتعرض لمحاولات إعادة الاحتواء عند اتخاذها خيارات سيادية مستقلة. وقد دفعت هذه التجربة دولة قطر إلى ترسيخ عدد من الأسس في سياستها الخارجية، من أبرزها:

- تعزيز منظومة الأمن الوطني الداخلي
- تأكيد استقلال القرار السياسي عن التأثيرات الإقليمية
- تنويع التحالفات الدولية
- توظيف قوتها الناعمة

ثالثًا: طبيعة العلاقات مع دول الجوار

1) العلاقات بين قطر والبحرين

مثّلت العلاقات بين قطر والبحرين أحد أكثر الملفات تعقيدًا في منطقة الخليج، خاصةً في ظل الخلاف حول ترسيم الحدود البحرية. وعلى الرغم من جهود

الوساطة التي قادتها السعودية منذ عام 1982، استمر النزاع دون التوصل إلى تسوية، وفي عام 1986، أدت أعمال بناء بحرينية في فشت الديبل إلى تدخل عسكري قطري، قابله تعزيز بحريني في جزر حوار، مما استدعى تدخل السعودية مجددًا لإعادة التهدئة بين الجانبين. وفي عام 1987، تم الاتفاق على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، إلا أن الإجراءات القضائية لم تبدأ فعليًا إلا في عام 1994، حين رفعت قطر القضية رسميًا [70]، وفي عام 2001، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها النهائي كما هو موضح في الجدول التالي [71]:

حُكم محكمة العدل الدولية بين قطر والبحرين – 2001	
سيادة قطر على	الزبارة – جزيرة جنان – فشت الديبل
سيادة البحرين على	جزر حوار – جزيرة جرادة

رحّبت الدولتان بحكم محكمة العدل الدولية، وتبادلت قيادتهما الزيارات الرسمية، كما شُكّلت لجان تعاون ثنائي في مجالات متعددة. وطرحت قطر فكرة إنشاء جسر بحري يربط البلدين، مع تعهّدها بتمويله بالكامل، إلا أن المشروع توقّف، لاحقًا، دون صدور توضيح رسمي، وسط ترجيحات بوجود تحفظ سعودي حال دون تنفيذه.

وهنا يُطرح التساؤل: هل طُويت صفحة الخلاف بين قطر والبحرين بعد تسوية النزاع الحدودي قانونيًا؟

الإجابة: ليس تمامًا، فرغم غياب نزاعات ثنائية مباشرة بعد صدور الحكم، ظلّت السياسة الخارجية البحرينية تجاه قطر مرتبطة بطبيعة العلاقة بين الدوحة والرياض؛ فكلما تصاعد التوتر بين قطر والمملكة العربية السعودية، انعكس ذلك على الفور في علاقاتها مع البحرين، التي درجت على الاصطفاف إلى جانب الرياض في مواقفها الإقليمية.

وقد تجلّى هذا النمط بشكل واضح خلال الأزمة الخليجية في عام 2017، حين

تبنّت البحرين موقفًا متشددًا ضد الدوحة، رغم عدم وجود خلاف مباشر بين الطرفين آنذاك. ويُشير هذا إلى أن موقف البحرين كان مدفوعًا بإرادة سياسية إقليمية أوسع، الأمر الذي يفسّر حالة عدم الاستقرار بين البلدين، على الرغم من التحسن النسبي الذي شهدته بعد انتهاء الأزمة.

2) العلاقات بين قطر والسعودية

اتسمت العلاقات بين قطر والسعودية بتطورات متقلبة منذ استقلال دولة قطر، حيث شكّلت مسألة ترسيم الحدود بين البلدين محورًا رئيسا للخلاف، ففي عام 1965، تم توقيع اتفاقية أولية حددت الخطوط العامة للحدود البرية والمائية، إلا أنها لم تحسم وضع منطقة خور العديد بشكل واضح، مما أبقى النزاع قائمًا لعقود، وفي عام 1992، وقعت حادثة الخفوس، التي أسهمت في توتر العلاقات، قبل أن يتم توقيع اتفاقية نهائية لترسيم الحدود في عام 2001م، وأنهت بذلك رسميًا خلافًا استمر أكثر من 35 عامًا [72].

1965	تحديد الحدود من خليج سلوى إلى العديد، دون حسم وضع خور العديد
1992	نزاع مسلح أدى إلى أزمة سياسية حادة
2001	إنهاء الخلاف الحدودي وترسيم نهائي للحدود البرية والبحرية

ورغم هذه التسوية، فإن العلاقة السياسية بين البلدين شهدت توترًا بعد عام 1995، حين تبنت قطر سياسة خارجية أكثر استقلالاً، وهو ما أثار تحفظات سعودية تُرجمت، لاحقًا، بدعم المحاولة الانقلابية في قطر عام 1996، ورفض مشاريع قطرية إقليمية من بينها خطوط أنابيب الغاز والجسور البرية [73].

3) العلاقات بين قطر والإمارات

تميّزت العلاقات بين قطر والإمارات، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال، بالتعاون السياسي والاقتصادي، وتبادل الزيارات الرسمية، والتنسيق المشترك في

ملفات إقليمية، أبرزها دعم الموقف الخليجي الموحد تجاه الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران، غير أن هذا التناغم تعرّض لهزّة كبيرة عقب المحاولة الانقلابية في قطر عام 1996، حيث اتهمت الدوحة أبو ظبي بالتورط في دعم الانقلاب، فضلاً عن استقبال مطلوبين قطريين ورفض تسليمهم في البداية [74].

ورغم تحسّن العلاقات، لاحقًا، وطرح مشاريع كبرى مثل الجسر البحري بين البلدين، إلا أن المشروع توقّف بعد اعتراض سعودي باعتبار أن مساره يمر عبر المياه الإقليمية السعودية. ومع دخول العقد الثاني من الألفية، شهدت العلاقة بين البلدين تدهورًا متصاعدًا، بدأ باتهامات إماراتية لقطر بدعم جماعة الإخوان المسلمين، وتوَّجته أزمة سياسية حادة بين عامي 2013 و2014 [75].

1996	اتهام قطر للإمارات بالتورط في المحاولة الانقلابية
2012 – 2014	اتهام الإمارات لقطر بدعم الإخوان المسلمين

ورغم وجود فترات من الانفراج والتعاون، فإن العلاقات القطرية الإماراتية تدهورت بشكل حاد بعد عام 2012، نتيجة خلاف جوهري في التوجه الإقليمي للبلدين، لا سيما تجاه ثورات الربيع العربي. فقد دعمت قطر مطالب الشعوب وتوجهات الحكومات المنتخبة، بينما تبنت الإمارات نهجًا مضادًا قائمًا على دعم الثورات المضادة.

وقد تجسد هذا التباين في تبادل الاتهامات السياسية والإعلامية، وظهور تدابير أمنية متبادلة، منها اعتقال مواطنين قطريين في الإمارات عامي 2013 و2014 [76]، وتعد هذه العلاقة نموذجًا واضحًا لتقاطع الخلافات الأيديولوجية مع الحسابات الجيوسياسية في تشكيل سياسات دول الخليج. وسيتم تحليل أبعاد هذا الخلاف بشكل أعمق في الفصل الخاص بالأزمة الخليجية عام 2017.

رابعًا: الثورات العربية

شكّلت موجة الاحتجاجات العربية التي بدأت نهاية عام 2010، والمعروفة اصطلاحًا بـ «الربيع العربي» لحظة مفصلية في توازنات النظام الإقليمي، إذ أفضت إلى سقوط أنظمة سياسية، مثل: تونس، ومصر، وسوريا، وليبيا، واليمن، وقد تبنّت السياسة الخارجية القطرية موقفًا داعمًا لهذه التحولات، انطلاقًا من رؤية مؤيدة لخيارات الشعوب وتطلعاتها السياسية، وفي هذا السياق، يمكن تلخيص أبرز مواقف قطر تجاه الثورات العربية وفق ما هو موضح في الجدول التالي [77]:

سياسة قطر تجاه الثورات العربية	– دعم الانتقال السياسي في تونس (مساعدات مالية – تغطية إعلامية) – مساندة الحكومة المنتخبة في مصر بعد 2012 – دعم العملية السياسية الليبية عبر مسار الصخيرات – تقديم مساعدات إنسانية ودعم سياسي للمعارضة السورية – التوظيف الدبلوماسي في المبادرات الدولية المتعلقة باليمن

لم يكن هذا الانخراط نابعًا من تبنّي نهج أيديولوجي، بقدر ما جاء استجابة لتحولات الواقع الإقليمي، ورغبة في لعب دور وساطة وتأثير في ظل غياب عدد من الفاعلين العرب التقليديين، في المقابل، أثار هذا التوجه القطري ردود فعل من بعض القوى الإقليمية التي اعتبرت انخراط الدوحة في هذه الملفات تهديدًا لنمط التوازن القائم، وهو ما أدى إلى توتر في علاقاتها مع دول مثل: السعودية، والإمارات، ومصر، التي اتخذت مواقف مناهضة لبعض الثورات.

خامسًا: أزمة سحب السفراء 2014

في مارس 2014، أعلنت كل من السعودية، والإمارات، والبحرين، سحب سفرائها من دولة قطر، متهمة إياها بانتهاج سياسات لا تنسجم مع التوجهات الخليجية المشتركة، وبالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وقد مثّلت هذه الأزمة اختبارًا واضحًا لاستقلالية السياسة الخارجية القطرية، حيث

رفضت الدوحة الضغوط الإقليمية، وتمسّكت بمواقفها السياسية، وفيما يلي الاتهامات الموجهة إلى قطر [78]:

الاتهامات الموجهة إلى قطر	– دعم وتسليح جماعات إسلامية متشددة داخل سوريا – تقديم دعم للحوثيين عبر وسائل غير مباشرة – دعم جماعة الإخوان المسلمين ماليًا وإعلاميًا – التورط في محاولات لزعزعة الاستقرار الداخلي في مصر – التدخل في الشؤون الداخلية لكل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر

في المقابل، أكدت قطر أن مواقفها تنبع من سياسات وطنية مستقلة، تستند إلى مبادئ الدبلوماسية والانفتاح، كما اعتبرت أن الخلاف لا يتعلق بخرق التزامات أمنية؛ بل بمحاولة فرض رؤى سياسية إقليمية على القرار القطري، وقد انتهت الأزمة بتوقيع اتفاقين في الرياض (2013 و2014) برعاية كويتية، أُعلن بموجبهما عن عودة السفراء، بعد تفاهمات سياسية ضمنية أكّدت على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في السياسات الداخلية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي [79].

سادسًا: الاعتبارات الداعمة لتحول السياسة الخارجية القطرية

لم تكن تحولات السياسة الخارجية القطرية بعد عام 1995 مجرد نتيجة لتغيّر في القيادة السياسية أو استجابة للضغوط الإقليمية؛ بل جاءت مدعومة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي هيّأت الظروف لبروز سياسة أكثر استقلالاً وفاعلية، وقد تضافرت هذه العوامل في تشكيل قاعدة صلبة مكّنت قطر من تجاوز أدوار الدول الصغيرة التقليدية، والتموضع كفاعل نشط في قضايا إقليمية ودولية، وفيما يلي العوامل الداعمة للسياسة الخارجية القطرية

العوامل الداعمة للسياسة الخارجية القطرية	– القوة الاقتصادية والمالية التي تتمتع بها دولة قطر. – تماسك الجبهة الداخلية القطرية مما ساعدها للتفرغ للشأن السياسي الخارجي. – اعتماد دولة قطر على دبلوماسية القوة الناعمة. – الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به دولة قطر.

ساهم تلاقي هذه العوامل في تشكيل لحظة استراتيجية مكنت السياسة الخارجية القطرية من أن تتجاوز مرحلة الحذر التقليدي إلى مرحلة المبادرة، دون أن تنفصل عن الواقع الإقليمي، وتكشف تجربة السياسة الخارجية القطرية أن التحولات الكبرى لا تنشأ، فقط، من التحديات؛ بل من التقاط الفرص، وتوفر بنية داخلية داعمة، وقد أتاح هذا التوازن بين الداخل المستقر والخارج المتغير إمكانية بناء سياسة خارجية نشطة، تحرص على الاستقلال دون الانعزال، وتسعى إلى التأثير دون الصدام.

خاتمة الفصل الثاني

كشفت السياسة الخارجية القطرية عن تحول تدريجي نحو نهج أكثر استقلالية ومرونة في التعامل مع البيئة الإقليمية، فقد عملت الدولة على توسيع خياراتها من خلال تعزيز الاستقرار الداخلي واستثمار مواردها الاقتصادية وبناء شراكات متنوعة، وشكّلت التحولات الإقليمية، مثل: النزاعات الحدودية، والثورات العربية، دافعًا لتموضع قطر ضمن النظام الإقليمي، كما أكدت التجربة القطرية أن الدول الصغيرة قد تؤدي أدوارًا مؤثرة حين تُحسن استخدام إمكاناتها، لذا، يمهّد هذا التحليل لفهم أعمق لتطور سياسات قطر في سياقات أكثر تعقيدًا خلال الأزمات الخليجية والعلاقات الدولية اللاحقة.

الفصل الثالث

صنع القرار في السياسة الخارجية القطرية

تُعتبر عملية صنع القرار في السياسة الخارجية انعكاسًا مباشرًا لطبيعة النظام السياسي وتركيبته الدستورية والمؤسسية، وفي الحالة القطرية، تتميّز هذه العملية بقدر عالٍ من التماسك والانضباط، بالنظر إلى تركيبة الدولة ووضوح صلاحيات الفاعلين الرئيسين، ويتطلب فهم السياسة الخارجية القطرية العودة إلى الأسس الدستورية التي تنظّم علاقات السلطات واختصاصاتها، وتحديد الجهات الرسمية التي تُشارك في رسم القرار السياسي الخارجي، كما أن البنية التشريعية والتنفيذية في قطر توفّر إطارًا يوازن بين مركزية القرار ومرونة المشورة المؤسسية، لذلك، يستعرض هذا الفصل العناصر القانونية، والفاعلين الرئيسين، وآليات اتخاذ القرار الخارجي، إلى جانب الثوابت والأدوات والخصائص التي تميّز النهج القطري في العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الإطار الدستوري لصنع القرار السياسي

أولًا: النشأة التاريخية للدستور القطري

قبل الخوض في مبادئ السياسة الخارجية القطرية، من الضروري التوقف عند الأسس الدستورية التي تنظّم نظام الحكم، إذ لا يقتصر الدستور القطري على تحديد شكل الدولة واختصاصات السلطات الثلاث؛ بل يُمثّل المرجعية الرئيسة لفهم كيفية اتخاذ القرار السياسي، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي. وتوضح التطورات الدستورية في قطر مسار التحول من نظام أساسي مؤقت إلى دستور دائم ينظّم العلاقة بين السلطات ويحدّد صلاحيات كل منها، بما يوفّر أساسًا قانونيًا لفهم توجهات السياسة الخارجية. ويوضح الجدول التالي أبرز المحطات الدستورية التي شكّلت هذا الإطار [80]:

1970	صدور أول نظام أساسي مؤقت للحكم في قطر
1972	تعديل النظام الأساسي المؤقت بعد الاستقلال
1999	إصدار القرار الأميري رقم (1) لتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم

2002	تسلّم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني وثيقة مشروع الدستور الدائم
2003	إجراء استفتاء شعبي على مشروع الدستور بموافقة 96.6 ٪
2004	دخول الدستور الدائم لدولة قطر حيّز التنفيذ رسميًا

شُكّلت التطورات الدستورية في دولة قطر مسارًا تدريجيًا نحو ترسيخ مرجعية قانونية مستقرة لنظام الحكم، فمنذ صدور النظام الأساسي المؤقت عام 1970، ثم تعديله بعد الاستقلال عام 1972، بدأت الدولة في بناء إطار دستوري يعكس متطلبات السيادة والتنظيم المؤسسي، ومع تشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم في 1999، تبلورت الإرادة السياسية لإقرار وثيقة شاملة تُوّجت باستفتاء شعبي في 2003، وأدّت إلى دخول الدستور الدائم حيّز التنفيذ عام 2004، ليؤسس بذلك قاعدة قانونية حديثة لصنع القرار السياسي.

ثانيًا: البنية العامة للدستور القطري

يُشكّل الدستور الدائم لدولة قطر، الصادر عام 2004، المرجعية العليا لتنظيم السلطات، ويعكس التوجهات السياسية للدولة، بما في ذلك السياسة الخارجية. فقد نصّت المادة (8) على أن نظام الحكم في قطر «وراثي في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة»، كما نصّت المادة (59) على أن «الشعب مصدر السلطات»، ولفهم الخلفية الدستورية لصنع القرار السياسي في قطر، لا بد من الوقوف على بنية الدستور وتوزيع مواده، وطبيعة نظام الحكم، وتنظيم السلطات الثلاث، كما يوضّح الجدول التالي [81]:

تركيبة الدستور	يتألف من 150 مادة موزعة على خمسة أبواب: - الدولة وأسس الحكم - مقومات المجتمع - الحقوق والواجبات - تنظيم السلطات - الأحكام الختامية
نظام الحكم	نصّت المادة (8) على أن نظام الحكم وراثي أميري في عائلة آل ثاني، وفي ذرية حمد بن خليفة من الذكور

تنظيم السلطات	– المادة (59): الشعب مصدر السلطات – المادة (61): السلطة التشريعية: يتولاها مجلس الشورى – المادة (62): السلطة التنفيذية: يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء – المادة (63): السلطة القضائية: تتولاها المحاكم، وتصدر الأحكام باسم الأمير

تُبرز تركيبة الدستور القطري تنظيمًا دقيقًا لبنية الدولة ومهام سلطاتها، من خلال تقسيمه إلى أبواب واضحة تحدد المبادئ الأساسية، والمقومات المجتمعية، والحقوق العامة، إلى جانب التنظيم المفصل للسلطات الثلاث. ويؤكد الدستور في مادته الثامنة على الطبيعة الوراثية للحكم في أسرة آل ثاني، ما يعكس الجمع بين التقاليد الأميرية والشرعية الدستورية. كما يوضّح توزيع السلطات بين التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع الإبقاء على موقع مركزي للأمير، الأمر الذي يُمكّن من فهم كيفية توزيع أدوار صنع القرار في الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسة الخارجية، ضمن إطار دستوري ينظم العلاقة بين المؤسسات.

ثالثًا: المبادئ الدستورية المنظمة للسياسة الخارجية

ينصّ الدستور الدائم لدولة قطر على مجموعة من المبادئ التي تُوجّه السياسة الخارجية، وتضبط سلوك الدولة في تعاملها مع المحيطين؛ الإقليمي والدولي، وتُجسّد هذه المبادئ التزامات قطر القانونية، وتعكس رؤيتها المستقلة للسلام والأمن الدوليين، كما تمنح قراراتها الخارجية شرعية مستمدة من الوثيقة الدستورية نفسها، وهو ما يمنح سياستها الخارجية ثباتًا واستمرارية، كما في الجدول التالي [82]:

المادة (6)	تحترم الدولة المواثيق والعهود الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية التي تكون طرفا فيها
المادة (7)	تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية
المادة (66)	يمثل الأمير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية
المادة (68)	يباشر الأمير رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء
المادة (68)	يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ويبلغها لمجلس الشورى، وتكون للمعاهدة والاتفاقية قوة القانون بعد التصديق عليها

تشكل هذه المبادئ الدستورية إطارًا مرجعيًا يُلزم الدولة باتباع نهج متوازن في علاقاتها الخارجية، قائم على احترام السيادة، وعدم التدخل، والالتزام بالشرعية الدولية، وهذا يعكس التوجه القطري نحو اعتماد الدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات بالحوار، والانفتاح على الشراكات الاستراتيجية، ويبرّر - دستوريًا - السياسة النشطة التي تتبعها قطر في الوساطة والتسوية الإقليمية، باعتبارها منسجمة مع الروح العامة للدستور القطري.

المبحث الثاني: الفاعلون في السياسة الخارجية القطرية

أولاً: أمير دولة قطر

أمير دولة قطر يُعَدُّ الفاعل الأول والأهم في عملية اتخاذ القرار السياسي، إذ تُنَاط به الصلاحيات الدستورية العليا، ويباشر مهام السيادة والتوجيه العام للسياسات الداخلية والخارجية للدولة، وذلك وفقًا لمواد دستورية واضحة تحدد موقعه القيادي ودوره المحوري في تنظيم شؤون الحكم والإدارة، كما أن صلاحياته تشمل: اعتماد السياسة العامة للدولة، والإشراف على القوات المسلحة، وتوجيه العمل الحكومي والدبلوماسي [83]، وفيما يلي أبرز صلاحيات أمير دولة قطر [84]:

صلاحيات أمير دولة قطر وفقًا للمادة 67	- رسم السياسة العامة للدولة بمعاونة مجلس الوزراء - المصادقة على القوانين وإصدارها - دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ورئاسة الجلسات - تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وإنهاء خدماتهم - اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية - العفو أو تخفيف العقوبات وفقًا للقانون - منح الأوسمة المدنية والعسكرية - إنشاء وتنظيم الوزارات والأجهزة الحكومية - إنشاء أجهزة استشارية للإشراف على السياسات العليا للدولة

وتُشكّل الأدوات التشريعية التي يملكها الأمير – من أوامر وقرارات ومراسيم – منظومة متكاملة تمكّنه من تعيين كبار المسؤولين وإدارة شؤون الدولة العليا، وعليه يُوضح الجدول التالي أدوات أمير دولة قطر التشريعية [85]:

الأمر الأميري	تعيين ولي العهد، ونائب الأمير، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة الدستورية
القرار الأميري	تشكيل مؤسسات الدولة، وتعيين الوزراء والسفراء، ومحافظ مصرف قطر المركزي
المرسوم الأميري	تعيين وكلاء الوزارات، والقضاة، وأعضاء النيابة

يتبيّن من خلال الصلاحيات الدستورية والأدوات التشريعية أن الأمير في دولة قطر يشغل موقعًا محوريًا ضمن هيكل السلطة، حيث لا يقتصر دوره على تمثيل السيادة؛ بل يشمل، أيضًا، توجيه السياسات العامة للدولة. ويعكس تنوع وتدرج الأدوات التشريعية (من أوامر وقرارات إلى مراسيم) تنظيمًا دقيقًا للعلاقات بين مستويات الحكم المختلفة، ويُتيح للأمير مجالاً واسعًا للتدخل في القضايا الكبرى وتعيين المسؤولين في المناصب التنفيذية والقضائية والدبلوماسية. وتُشير هذه الصلاحيات إلى دور مهم في تنسيق عمل مؤسسات الدولة وضمان استقرار التوجهات العامة للسياسة الوطنية.

ثانيًا: الديوان الأميري

يُعدّ الديوان الأميري الجهاز السيادي الأعلى في الدولة، والمكتب الإداري الخاص بأمير دولة قطر، ويُشكّل المحور المركزي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وتنبع أهميته من كونه حلقة الوصل المباشرة بين الأمير ومؤسسات الدولة كافة، فضلاً عن دوره الحيوي في إحاطة القيادة العليا بالمستجدات المحلية والدولية، واستعراض مشروعات القوانين والتشريعات قبل رفعها للمصادقة، ويضم الديوان نخبة من المستشارين والخبراء في المجالات المختلفة، ما يعزز من فعاليته في دعم القرار السيادي وتوجيه

السياسات الخارجية، ويُوضح الجدول التالي أبرز وظائف الديوان الأميري التي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية القطرية وتنفيذها [86]:

أبرز وظائف الديوان الأميري	– حلقة الوصل بين الأمير وجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية – تقديم المشورة السياسية والدبلوماسية للأمير – رفع المستجدات المحلية والدولية إلى الأمير – استعراض مشروعات القوانين قبل رفعها للمصادقة الأميرية – نقل توجيهات الأمير إلى الوزارات والمؤسسات التنفيذية

ثالثًا: مجلس الوزراء

مجلس الوزراء في دولة قطر هو أحد الفاعلين الرئيسين في تنفيذ التوجهات السياسية العليا، ويضطلع بوظيفة محورية في تحويل الرؤية الأميرية إلى سياسات ملموسة تُدار عبر أجهزة الدولة المختلفة، حيث يعمل مجلس الوزراء كهيئة تنفيذية عليا مسؤولة عن إدارة شؤون الدولة؛ داخليًا وخارجيًا، من خلال اقتراح القوانين، واعتماد الموازنات، والإشراف على السياسات العامة. ويكشف التنسيق بين المجلس والديوان الأميري عن نمط مؤسسي يقوم على توزيع الأدوار والتكامل بين القيادة السياسية والأجهزة التنفيذية. ويوضح الجدول الآتي أبرز المهام والصلاحيات التي يضطلع بها المجلس ضمن عملية صنع القرار السياسي [87]:

الوظيفة العامة	الهيئة التنفيذية العليا في الدولة، تعمل تحت إشراف الأمير
التشريع	اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم ورفعها للأمير بعد مناقشتها في مجلس الشورى
المالية العامة	إدارة مالية الدولة ووضع الميزانية العامة
العلاقات الدولية	الإشراف على العلاقات الخارجية وتقديم تقرير سنوي عن السياسة الخارجية
السياسات العامة	رسم السياسات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وفقًا لأحكام القانون

ويتبيّن من هذا العرض أن مجلس الوزراء لا يضطلع، فقط، بالتنفيذ؛ بل يشارك بفعالية في توجيه السياسات، بما فيها السياسة الخارجية، ضمن إطار دستوري

يوفّر له الصلاحيات والآليات اللازمة. كما يبرز الدور التشاركي بين الأمير والمجلس في الحفاظ على وحدة القرار السياسي، وضمان فاعلية الجهاز الحكومي في مواجهة المتغيرات المحلية والدولية.

رابعًا: وزارة الخارجية

تمثّل وزارة الخارجية القطرية الذراع التنفيذي الأبرز للسياسة الخارجية للدولة، فهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ توجهات القيادة القطرية في المجال الدولي، عبر أدواتها الدبلوماسية والقنصلية المنتشرة حول العالم، وتُعد الوزارة بمثابة نقطة الارتكاز الفنية والمؤسساتية التي تُترجم الرؤية العليا لصانع القرار إلى مواقف وتحركات ملموسة في الساحة الدولية، وتكتسب الوزارة دورها المحوري من خلال موقعها بعد الديوان الأميري ومجلس الوزراء، بما يجعلها الفاعل الرسمي الأكثر ارتباطًا بالشبكة العالمية للعلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، ويبيّن الجدول التالي أبرز المهام التي تنهض بها الوزارة في هذا السياق [88]:

المهام التنفيذية لوزارة الخارجية القطرية	– اقتراح السياسات الخارجية ورفعها للأمير لإقرارها – تنفيذ السياسات الخارجية بالتنسيق مع الجهات المعنية – تنظيم التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول والمنظمات – متابعة الاتفاقيات والمعاهدات من حيث التفاوض والتطبيق – تمثيل الدولة في المحافل الدولية ورعاية المواطنين في الخارج – تعزيز التعاون الدولي والمشاركة في جهود التنمية المستدامة

ويعكس دور وزارة الخارجية القطرية مزيجًا من التنفيذ الفني والرؤية الاستراتيجية، فهي لا تقتصر على الأداء البروتوكولي أو الإداري؛ بل تُسهم فعليًا في صياغة السياسة الخارجية، وفي تكييفها مع المتغيرات الدولية بما يخدم المصالح الوطنية، ومن خلال هذا الدور، تُترجم الوزارة مبادئ السيادة والاستقلال القطري إلى تحركات دبلوماسية فاعلة، تكفل تعزيز مكانة الدولة دوليًا، وتنمية علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، كما تبرز كحلقة حيوية

للتنسيق بين الداخل والخارج، مما يُظهر مدى قوة البنية المؤسسية التي تستند إليها قطر في رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية.

خامسًا: مجلس الشورى

مجلس الشورى القطري أحد أركان النظام الدستوري في الدولة، ويشكّل أداة تشريعية ورقابية تسهم في إرساء قواعد الحوكمة والمساءلة ضمن منظومة صنع القرار، ورغم أن السياسة الخارجية تظل من اختصاصات الأمير ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية، فإن لمجلس الشورى دورًا مهمًا، يتمثل في إقرار القوانين العامة، واعتماد الموازنات، وممارسة الرقابة على أداء الحكومة، وهي جميعها جوانب تمس الإطار المؤسسي الذي تنبثق منه السياسة الخارجية، ومنذ صدور الدستور الدائم عام 2004، بات مجلس الشورى يتمتع بصلاحيات محددة وواضحة، تمثل تطورًا مهمًا في البنية التشريعية للدولة، ويبيّن الجدول الآتي أبرز اختصاصات مجلس الشورى وفقًا لما نصّ عليه الدستور القطري [89]

اختصاصات مجلس الشورى في دولة قطر	– سنّ القوانين ومناقشة مشاريع القوانين المحالة من مجلس الوزراء – اعتماد مشروع الموازنة العامة للدولة بعد مناقشتها – مراقبة أداء السلطة التنفيذية وطرح الأسئلة على الوزراء

تُبرز المعطيات الواردة في الجدول، الطبيعة المتكاملة لاختصاصات مجلس الشورى في دولة قطر، إذ تُظهر أن دوره لا يقتصر على التشريع؛ بل يمتد إلى الرقابة والمساءلة المالية، ويُعدّ إقرار الموازنة ومناقشة الأداء الحكومي أدوات مؤسسية تتيح للمجلس التأثير غير المباشر على أولويات الدولة، بما فيها تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية. كما يُسهم وجود هذه الصلاحيات في تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وتكريس الشفافية في العمل الحكومي، ومن هذا المنطلق، يتضح أن لمجلس الشورى موقعًا داعمًا ضمن هيكل صنع القرار، حتى وإن لم يكن صاحب القرار المباشر في القضايا الخارجية.

وتشكل اللجان الدائمة في مجلس الشورى القطري أحد أبرز الأدوات

التشريعية والرقابية التي تساهم في تنظيم العمل البرلماني وتوجيهه نحو التخصص والدقة، فهي تمثل البنية الداخلية التي من خلالها يناقش المجلس مشروعات القوانين، ويتفاعل مع قضايا المجتمع والدولة في مختلف المجالات، وتقدّم توصياتها تمهيدًا لاتخاذ القرار داخل جلساته العامة، وتتنوع اختصاصات هذه اللجان لتشمل الجوانب القانونية والاقتصادية والسياسية والخدمية والاجتماعية، مما يمنحها طابعًا شموليًا يعكس الأولويات الوطنية، ويعرض الجدول التالي اللجان الدائمة في مجلس الشورى واختصاصاتها التفصيلية [90]:

القانونية والتشريعية	مراجعة مشروعات القوانين، وشؤون العدل وحقوق الإنسان، والحصانة، والرقابة الإدارية والمالية
الداخلية والخارجية	دراسة الأمن والسياسة العامة، والعلاقات البرلمانية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية
المالية والاقتصادية	النظر في الموازنة والسياسات الاقتصادية والتنمية، والقوانين التجارية والصناعية
الصحة والخدمات والبيئة	مناقشة الصحة العامة، والنقل، والبنية التحتية، والكهرباء، والبيئة والتغير المناخي
التعليم والثقافة والرياضة والإعلام	بحث شؤون التعليم، والبحث العلمي، والتراث، والثقافة، والإعلام، والرياضة، والسياحة
الاجتماعية والعمل والإسكان	تختص بالأوقاف، وشؤون الأسرة، والعمل، والجمعيات الخيرية، الإسكان، والإحصاء والتخطيط

وتبرز هذه اللجان بوصفها امتدادًا تخصصيًا للعمل التشريعي والرقابي في دولة قطر، وتُسهم في تعميق النقاشات، وتسريع آلية اتخاذ القرار، وضمان فاعلية الدور المؤسسي لمجلس الشورى، كما أنها تشكل منصة تنظيمية فعالة لاستيعاب احتياجات الدولة المتنوعة وتقديم المعالجة القانونية والسياسية الملائمة، ومع تطور أداء المجلس، يمكن لهذه اللجان أن تصبح مرجعًا تشريعيًا فاعلاً في مأسسة القرار السياسي، والمشاركة في تطوير منظومة الحكم الرشيد.

التحول من الانتخاب إلى التعيين

جاء تنظيم انتخابات مجلس الشورى في دولة قطر عام 2021 محطة محورية في مسار التطور السياسي والدستوري للدولة، باعتبارها أول تجربة انتخابية لتشكيل السلطة التشريعية وفقًا للدستور الدائم، وقد عكست هذه الخطوة رغبة القيادة في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية ضمن الإطار السياسي القطري القائم على الحكم الأميري، إلا أن التجربة فتحت نقاشًا داخليًا واسعًا حول طبيعة التمثيل، وشروط المشاركة، ومدى انسجام الانتخابات مع البنية الاجتماعية والدستورية، وفي ضوء ذلك، أعلنت القيادة القطرية في عام 2024 تعديلاً دستوريًا يعيد العمل بنظام التعيين الكامل في مجلس الشورى، مع طرح الأمر للاستفتاء الشعبي [91]، ويوضح الجدول التالي أبرز المحطات والتحولات الدستورية التي شهدها مجلس الشورى في قطر بين عامي 2021 و2024 [92]:

انتخابات أكتوبر 2021	أول انتخابات تشريعية في تاريخ قطر بناءً على الدستور الدائم لعام 2004
خطاب أكتوبر 2024	أعلن أمير قطر نية تعديل الدستور والعودة إلى نظام التعيين بدلاً من الانتخاب
مبررات التعديل	تعزيز العدالة والمساواة ومعالجة تحفظات اجتماعية بشأن شرط «الجنسية الأصلية»
الاستفتاء الشعبي	أُجري في نوفمبر 2024 بنسبة مشاركة 84 %، وبلغت نسبة الموافقة على التعديلات 90.6 %
مضمون التعديلات	تضمنت إلغاء ثلاث مواد، وتعديل أربع عشرة مادة، وإضافة مادتين
النتيجة النهائية	العودة إلى نظام التعيين الكامل في مجلس الشورى وفقًا للدستور المعدل

نظام التعيين في مجلس الشورى جسّد تحولاً دستوريًا يعكس تفاعل النظام السياسي القطري مع خصوصياته المجتمعية والمؤسسية، حيث فُسّر التعديل بوصفه استجابة لحاجة داخلية لإعادة ضبط التمثيل التشريعي بما يضمن التوازن والانسجام الوطني، كما عكست العملية

رغبة الدولة في تجنب الانقسام المجتمعي المحتمل الناتج عن معايير الانتخاب، وخاصة ما يتصل بالجنسية «الأصلية»، بما يعزز من مفهوم المواطنة المتساوية، ورغم أن هذه الخطوة قد تُقرأ باعتبارها تراجعًا عن مسار الانتخاب، فإن طرحها للاستفتاء الشعبي منحها شرعية دستورية ومجتمعية، ما يجعلها إحدى أبرز محطات التطور المؤسسي في دولة قطر خلال العقد الأخير.

سادسًا: مراكز الأبحاث والدراسات

لا يمكن إغفال الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الأبحاث والدراسات العلمية والأكاديمية في إنتاج الفكر والمعرفة والتحليلات الاستراتيجية، فهي تُعنى برصد وتحليل التطورات والتحوّلات في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية والإعلامية، وتشكل هذه المراكز رافدًا معرفيًا أساسيًا في عملية صُنع واتخاذ القرار السياسي، لما تقدمه من دراسات معمقة وبدائل مدروسة، مما ينعكس مباشرة على توجهات السياسة الخارجية القطرية ويُسهم في ترشيدها وتعزيز فاعليتها على المستويين؛ الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: ثوابت السياسة الخارجية القطرية

أولاً: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية

ترتكز السياسة الخارجية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ الدستورية والثوابت الوطنية التي تضبط سلوكها الخارجي وتحدّد بوصلتها في العلاقات الإقليمية والدولية، فبعيدًا عن المواقف الظرفية، تبنّت الدوحة نهجًا ثابتًا يقوم على احترام السيادة، ونصرة القضايا العادلة، وتعزيز السلم العالمي، وتكريس مبادئ القانون الدولي، كما حرصت قطر على أن تنعكس هذه المبادئ في أدائها الدبلوماسي وتعاملها مع التحديات، مستندة

إلى نصوص واضحة في دستورها، تُترجم في سلوكها السياسي والمؤسسي خارجيًا، ويعرض الجدول التالي أبرز تلك المرتكزات الدستورية التي تمثل أسس ومنطلقات السياسة الخارجية القطرية:

مرتكزات السياسة الخارجية القطرية	- الدفاع عن القرار الوطني ورفض الوصاية والتدخل الخارجي - دعم القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية - الالتزام القانوني بالمواثيق والاتفاقيات الدولية وتكريس المصداقية الدبلوماسية - دعم الحلول السلمية وتبنّي أدوار الوساطة والحوار في الأزمات - تجنّب السياسات التدخلية وتعزيز احترام سيادة الدول - انتهاج الوساطة والمساعي الحميدة باعتبارها أدوات رئيسة في تسوية الخلافات

يعكس التزام دولة قطر بهذه المبادئ بُعدًا مؤسسيًا ينطلق من مرجعية دستورية تضبط توجهات السياسة الخارجية وتحد من الارتجال أو الانفعال الظرفي، فالدولة لا تتحرك بمعزل عن إطار قانوني واضح؛ بل تسعى إلى تحقيق توازن بين مصالحها الوطنية والالتزامات الدولية، وقد بيّنت التجارب الإقليمية والدولية، مثل الأزمة الخليجية، أن الدوحة حافظت على قدر من الثبات في مواقفها، مما ساهم في تقديمها بوصفها طرفًا يُنظر إليه باعتباره قادرًا على تبنّي نهج وسطي في تسوية الخلافات، ولا يُعد هذا النهج مجرد انعكاس لقيم سياسية؛ بل هو، أيضًا، أداة لتعزيز موقع الدولة في النظام الدولي، خصوصًا في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة.

ثانيًا: أهداف السياسة الخارجية القطرية

لا تقتصر السياسة الخارجية لدولة قطر على المبادئ والثوابت التي تنظّم سلوكها الدولي؛ بل تتضمّن، أيضًا، أهدافًا استراتيجية واضحة تنبع من إدراك لطبيعة النظامين؛ الإقليمي والدولي، وما يفرضانه

من مصالح متشابكة وتحديات مستمرة، وقد سعت الدوحة إلى بلورة توجهات خارجية تخدم أولويات السيادة والاستقلال، وتستند إلى ما تمتلكه من موارد اقتصادية وأدوات تأثير دبلوماسي، وفيما يلي عرض لأبرز أهداف السياسة الخارجية القطرية كما تنعكس في الخطاب السياسي والممارسة العملية:

أهداف السياسة الخارجية القطرية	– حماية السيادة القطرية – استقلال القرار الخارجي – تعزيز الأمن الوطني – بناء مكانة دولية معترف بها – الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية – بناء القدرات العسكرية والتحالفات الاستراتيجية

تشير الأهداف الواردة في الجدول إلى أن السياسة الخارجية القطرية تتبنى مقاربة متعددة الأبعاد تسعى إلى التكيّف مع البيئة الدولية المعقدة دون التفريط في الثوابت الوطنية، فالحفاظ على السيادة واستقلال القرار يعكس توجهًا نحو تقوية الهوية السياسية للدولة، في حين يشير التركيز على بناء القدرات والتحالفات إلى إدراك لطبيعة التحديات الأمنية في المنطقة، كما يُعدّ الاستثمار في الموارد أداة استراتيجية لتحقيق تأثير دبلوماسي واقتصادي يتجاوز الحدود الجغرافية، وتُظهر هذه الأهداف أن السياسة الخارجية القطرية لا تقوم على ردود أفعال ظرفية؛ بل على رؤية مدروسة تتكامل فيها المصالح الوطنية مع أدوات التأثير الإقليمي والدولي.

ثالثًا: أدوات السياسة الخارجية القطرية

تمثّل أدوات السياسة الخارجية القطرية البُعد التنفيذي الذي يترجم المبادئ والأهداف إلى ممارسات ميدانية، سواء على صعيد التأثير الإقليمي أو الحضور الدولي، وقد اعتمدت قطر مزيجًا متوازنًا بين أدوات القوتين؛ الناعمة والصلبة، وسعت إلى توظيف إمكانياتها الاقتصادية، ودبلوماسيتها النشطة، واستثماراتها، إلى جانب تحالفاتها الدفاعية،

لتحقيق مصالحها العليا، ويعرض الجدول التالي أبرز الأدوات التي تعتمدها السياسة الخارجية القطرية:

الأدوات الدبلوماسية	من خلال توظيف أشكال الدبلوماسية المختلفة لتعزيز صورة الدولة وبناء شبكة علاقات متوازنة
الأدوات الاقتصادية	من خلال تقديم المنح والقروض والتسهيلات التجارية لدعم الحلفاء وتوسيع النفوذ الخارجي
الأدوات الإنسانية	من خلال تفعيل المساعدات الإغاثية والبرامج التنموية لإبراز الدور الأخلاقي لقطر عالميًا
الغاز الطبيعي	من خلال استثماره كمصدر استراتيجي لتمويل السياسة الخارجية عبر عائدات الغاز الضخمة
الأدوات الإعلامية	من خلال تسخير المنصات الإعلامية لنقل الرؤية السياسية والتأثير في الرأي العام محليًا ودوليًا
الاستثمارات الخارجية	من خلال توظيف الصندوق السيادي لخلق نفوذ اقتصادي يعزّز الحضور الجيوسياسي للدولة
التحالفات العسكرية	من خلال الانخراط في التحالفات الدولية لتعزيز الأمن الجماعي وترسيخ موقع قطر كفاعل دولي

تُظهر الأدوات المذكورة أعلاه، أن السياسة الخارجية القطرية تتسم بطابع تكاملي، يهدف إلى خلق تأثير سياسي متعدّد الأبعاد لا يرتبط حصريًا بموقع الدولة الجغرافي أو قدراتها العسكرية، إذ يُمثّل التنسيق بين الموارد الاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية آلية فعالة لتوسيع دائرة النفوذ الخارجي ضمن أطر قانونية ومؤسساتية، كما أن الاعتماد على أدوات، مثل: الاستثمارات، والصندوق السيادي، يعكس فهمًا عميقًا لدور الاقتصاد في العلاقات الدولية، ويُشير هذا التوظيف المنهجي للأدوات إلى سعي قطر لتأطير سياساتها الخارجية ضمن استراتيجية طويلة المدى توازن بين الهوية الوطنية ومتطلبات الحضور الدولي.

رابعًا: خصائص السياسة الخارجية القطرية

تتسم السياسة الخارجية لدولة قطر بمجموعة من الخصائص البنيوية

والوظيفية التي تميزها في محيطيها؛ الإقليمي والدولي، فهي سياسة تقوم على موارد ذاتية محددة، وتسعى إلى تعظيم أثرها عبر أدوات دبلوماسية متعددة، وتتصف بدرجة من الاستقلالية والمرونة تسمح لها بالتفاعل مع التحولات الدولية دون التخلي عن ثوابتها. وفي هذا السياق، تتضح ملامح سياسة خارجية فاعلة تنتهج الوساطة، وتحرص على المشاركة في القضايا الدولية الكبرى، كما يوضح الجدول التالي:

خصائص السياسة الخارجية القطرية	- سياسة نشطة إقليميًا ودوليًا - سياسة تعتمد في تأثيرها على مواردها المتنوعة - سياسة تهتم بتفعيل أدوار الدبلوماسية في الوساطة والمساعي الحميدة - سياسة تتميّز باستقلالية القرار السياسي - سياسة المشاركة في مختلف الظواهر الدولية - سياسة تتمتع بالاستقرار الداخلي

تُظهر هذه الخصائص أن السياسة الخارجية القطرية لا تستند، فقط، إلى عوامل ظرفية أو ردود فعل آنية؛ بل إلى رؤية تراكمية لبناء التأثير من خلال أدوات منتقاة تتناسب مع حجم الدولة وإمكاناتها، فالاستقلالية والمرونة، إلى جانب الاستقرار السياسي، مكّنت قطر من لعب أدوار تتجاوز ثقليها؛ السكاني والجغرافي، خصوصًا في مجالات الوساطة والنزاعات، كما أن الاهتمام بتفعيل أدوات القوة الناعمة يوضح تفضيلاً لمسارات التأثير غير التقليدية. ومن خلال هذا النمط، تُرسّخ السياسة الخارجية القطرية تموضعًا مرنًا في النظام الدولي، دون الارتهان لمحاور أو تحالفات جامدة.

خاتمة الفصل الثالث

تُعبر السياسة الخارجية القطرية عن مستوى عالٍ من التنظيم والاستقلالية، ضمن إطار مؤسسي يستند إلى مرجعية دستورية واضحة وتوزيع متكامل للأدوار بين الجهات المعنية، وتشير التجربة القطرية خلال السنوات الأخيرة

إلى أن قراراتها الخارجية تنبع من تصور يرتبط بالهوية الوطنية والمبادئ السيادية للدولة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الدولي ودعم الاستقرار الإقليمي، كما يعكس توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية وعيًا استراتيجيًا بمكانة الدولة وحدود إمكاناتها. وعلى الرغم من تعدد التحديات في البيئة الإقليمية، استطاعت قطر أن تحافظ على حضورها السياسي الفاعل، مستفيدة من تحالفاتها واستثماراتها وآلياتها التفاوضية، ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى عملية صنع القرار الخارجي القطري بوصفها نموذجًا قابلاً للدراسة في كيفية التكيّف مع بيئة دولية متغيرة مع الحفاظ على ثوابت السيادة والمصلحة الوطنية.

الفصل الرابع

الأزمة الخليجية 2017

يُعالج هذا الفصل الأزمة الخليجية التي اندلعت في الخامس من يونيو عام 2017، بوصفها محطة فاصلة في مسار العلاقات الخليجية البينية، حيث مثّلت تحولاً نوعيًا في أنماط التفاعلات داخل مجلس التعاون الخليجي، إذ انتقلت من التباين السياسي إلى القطيعة الشاملة والإجراءات الأحادية، لذا، يسعى هذا الفصل إلى تفكيك بنية الأزمة من حيث الأسباب والسياقات، وتحليل الأدوات المستخدمة لتأطيرها وشرعنتها، سواء عبر الحملات الإعلامية أو الخطاب السياسي، كما يتناول الفصل المواقف الإقليمية والدولية حيال الأزمة، ويستعرض الأبعاد القانونية والدبلوماسية التي اتخذتها الأطراف المختلفة، وينتهي باستعراض آليات الحل التي أفضت إلى اتفاق العلا، وما نتج عنه من مؤشرات على إعادة تشكيل العلاقة بين دول الخليج.

المبحث الأول: سياقات الأزمة الخليجية 2017

شهدت منطقة الخليج العربي، خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، جملة من التوترات السياسية والتباينات الاستراتيجية التي مهّدت لاندلاع الأزمة الخليجية عام 2017، ولم تكن تلك الأزمة وليدة لحظة مفاجئة أو خلاف طارئ؛ بل جاءت تتويجًا لمسار تصاعدي من الخلافات المتراكمة بين قطر من جهة، وعدد من الدول الخليجية (السعودية - الإمارات - البحرين) من جهة أخرى، وقد تداخلت في هذا المسار مجموعة من العوامل الهيكلية والتحولات الإقليمية التي أعادت رسم ملامح التوازنات داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفيما يلي جدول تحليلي يلخص أبرز السياقات التي مهّدت للأزمة الخليجية 2017:

السياقات المهدة للأزمة الخليجية 2017م	- تصاعد دور السياسة الخارجية القطرية - تنامي أدوات التأثير القطري (القوة الناعمة) - التباين في أنماط الحكم والانفتاح السياسي داخل مجلس التعاون الخليجي - مواقف قطر المؤيدة لبعض الثورات العربية - دعم بعض الدول الخليجية للثورات المضادة - أزمة سحب السفراء من قطر عام 2014م بوصفها إنذارًا مبكرًا للأزمة

أولاً: اختراق وكالة الأنباء القطرية

في 23 مايو 2017، حضر أمير دولة قطر حفل تخريج الدفعة الثامنة من المجندين القطريين في الخدمة الوطنية، وفي ليلة 24 مايو، تعرّض موقع وكالة الأنباء القطرية لعملية قرصنة إلكترونية [93]، تم خلالها بثّ تصريحات مفبركة نُسبت إلى أمير قطر، وشملت الآتي [94]:

نص التصريح المغلوط والمنسوب لأمير قطر	– الدعوة إلى عزل الرئيس الأمريكي بسبب أزمات داخلية – الإشارة إلى توتر العلاقات القطرية مع إدارة ترامب – انتقاد مبطّن للمملكة العربية السعودية – التعبير عن تضامن قطر مع إيران – وصف حركة حماس بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني – مطالبة مصر والإمارات والبحرين بمراجعة مواقفها المناهضة لقطر

المسؤولون القطريون أكدوا أن موقع وكالة الأنباء القطرية تعرّض للاختراق، وأن التصريحات المنسوبة إلى أمير قطر لا أساس لها من الصحة، ولم تصدر عنه خلال حفل تخريج المجندين، وأعلنت الحكومة القطرية تشكيل فريق تحقيق لملاحقة مرتكبي الجريمة وتقديمهم للقضاء [95]. ورغم النفي الرسمي، تجاهلت وسائل الإعلام في الإمارات والسعودية والبحرين ومصر هذا التوضيح، وأصرّت على صحة التصريحات الملفقة، لتبدأ حملة إعلامية ممنهجة ضد قطر، ما يشير إلى وجود تنسيق مسبق، وقد عبّرت وزارة الخارجية القطرية عن استغرابها من استمرار تداول هذه الادعاءات رغم النفي الرسمي الصريح.

ووفقًا للأعراف البروتوكولية بين الدول، يُعتَبر التصريح الصادر عن مسؤول رسمي ملزمًا ما لم تُصدر الدولة المعنية نفيًا أو توضيحًا، وهو ما ينهي عادةً أي خلاف دبلوماسي، إلا أن الأزمة الخليجية شكّلت استثناءً لهذه القاعدة؛ إذ تجاهلت تلك الدول النفي الرسمي القطري، وأصرّت على نسب التصريحات الملفقة إلى أمير قطر، وهو سلوك يتنافى مع الأعراف المتعارف عليها في العلاقات بين الدول.

ثانيًا: العلاقة بين قطر والسعودية قبيل الأزمة الخليجية

قبل حادثة قرصنة وكالة الأنباء القطرية، كانت العلاقات القطرية – السعودية في أفضل حالاتها؛ فقد شهدت تلك المرحلة تبادلاً مكثفًا للزيارات الرسمية على أعلى المستويات، واتسمت بتقارب سياسي واضح، وتنسيق في العديد من الملفات الإقليمية، فقد استُقبل العاهل السعودي في الدوحة استقبالاً رفيعًا، وتُوّج بمنحه «سيف المؤسس»، وهو أرفع وسام قطري، كما زار وزير الخارجية السعودي الدوحة قبيل الأزمة بأيام، وأشاد بالعلاقات بين البلدين، في المقابل، شارك أمير قطر في القمم الثلاث التي عُقدت في الرياض في مايو 2017، دون أن تظهر أي مؤشرات على خلاف وشيك؛ بل إن أمير الكويت حينها أكّد عدم وجود بوادر أزمة، وفيما يلي يُبرز الجدول التالي أبرز مظاهر التوافق القطري – السعودي قبيل الأزمة [96]:

أبرز مظاهر التوافق القطري – السعودي قبيل الأزمة	– تبادل زيارات رفيعة المستوى بين أمير قطر والملك السعودي – منح الملك السعودي «سيف المؤسس» في الديوان الأميري – مشاركة أمير قطر في القمم الثلاث بالرياض قبل جريمة القرصنة بأربعة أيام – المشاركة القطرية في التحالف العربي والإسلامي والدولي لمحاربة الإرهاب – وقوف قطر مع السعودية أمام الانتقادات الدولية والإقليمية في المحافل الدولية – سحب قطر سفيرها من طهران تضامنًا مع السعودية

هذا التوافق المتعدد الأوجه يعكس مستوى غير مسبوق من الانسجام بين الدوحة والرياض قبيل الأزمة، وهو ما يُضعف من سردية «الخلاف المتراكم» التي حاولت تلك الدول ترويجها، لاحقًا؛ بل إن موقف قطر من الأحداث الإقليمية – سواء في اليمن أو سوريا أو حتى إيران – كان متناغمًا مع السعودية، ما يجعل توقيت الأزمة محيرًا، ويطرح تساؤلات حول دوافعها الحقيقية.

ثالثًا: العلاقة بين قطر والإمارات قبيل الأزمة الخليجية

رغم استمرار التواصل الرسمي بين قطر والإمارات قبيل الأزمة، فإن العلاقات بين البلدين كانت تشهد تباينًا واضحًا في المواقف الإقليمية،

لاسيّما تجاه ملفات اليمن، وسوريا، وليبيا، فقد دعمت قطر مطالب الشعوب العربية في الثورات، في حين اتخذت الإمارات موقفًا داعمًا للثورات المضادة، ما ولّد توترًا مكتومًا، ورغم انعقاد اللجان المشتركة واستمرار الزيارات الرسمية، إلا أن العلاقات شهدت تدهورًا مفاجئًا بعد طلب الإمارات تسليم مواطنة إماراتية مقيمة في قطر، وهي زوجة أحد المطلوبين الإماراتيين الموجودين في بريطانيا [97]، وهو ما رفضته الدوحة لعدم وجود أي تهمة جنائية بحقها، أعقب هذا الرفض قطع أبوظبي لقنوات الاتصال وتصعيد الخطاب تجاه قطر، ما دفع أمير قطر إلى اطلاع القيادة السعودية على ملابسات الخلاف، التي أبدت بدورها تأييدًا للموقف القطري في هذه القضية [98].

رابعًا: العلاقة بين قطر والبحرين قبيل الأزمة الخليجية

لم تكن العلاقات بين قطر والبحرين مستقرة بصورة طبيعية، إذ كانت المنامة تعتمد بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين الدوحة والرياض، فكلما ساد التوافق بين قطر والسعودية انعكس إيجابًا على العلاقات القطرية البحرينية، والعكس كذلك، وبالتالي فإن الخلافات بين قطر والبحرين لم تكن نابعة من جوهر العلاقات الثنائية بين البلدَين، باستثناء الخلاف الحدودي بينهما، الذي جرى تسويته بحكم المحكمة الدولية، دون أن تتبلور قضايا جوهرية أخرى تستدعي توترًا دائمًا.

خامسًا: العلاقة بين قطر ومصر قبيل الأزمة الخليجية

العلاقات بين دولة قطر وجمهورية مصر كانت مستقرة نسبيًا، إذ توترت منذ تدخل القاهرة في المحاولة الانقلابية في قطر عام 1996، ورغم ذلك، شهدت العلاقات بين البلدين فترات من التحسن خلال عهد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك. واستمر الدعم القطري لمصر في مراحل لاحقة، شمل فترة حكم المجلس العسكري وحتى وصول أول رئيس منتخب

ديمقراطيًا، وقد عكست هذه السياسة موقفًا قطريًا بدعم مصر، بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، غير أن العلاقات تدهورت مجددًا عام 2013 بعد أن امتنعت قطر عن مباركة الانقلاب العسكري [99]، وهو ما اعتبرته القاهرة انحيازًا للرئيس مرسي وتدخلًا قطريًا في الشأن الداخلي المصري، كما تكررت اتهامات الإعلام المصري لقطر بمحاولات زعزعة الاستقرار، وهو ما كانت الدوحة تنفيه باستمرار، ورغم مشاركة أمير دولة قطر في قمة عربية بالقاهرة في تلك الفترة [100]، إلا أن الأجواء بين البلدين بقيت متوترة.

وفيما يلي جدول مختصر يبيّن طبيعة العلاقة بين دولة قطر وكل من الدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) قبيل الأزمة الخليجية 2017:

الدولة	طبيعة العلاقة مع قطر قبل الأزمة
السعودية	متميّزة – توافق في ملفات سوريا واليمن، دعم متبادل
الإمارات	متوترة – الخلاف تفجّر بسبب قضية مواطنة إماراتية
البحرين	غير واضحة – مرتبطة بطبيعة العلاقات القطرية السعودية
مصر	متوترة – بسبب عدم مباركة قطر لما حدث في عام 2013

سادسًا: التخطيط المسبق للحملات الإعلامية

شهدت الفترة الفاصلة بين اختراق وكالة الأنباء القطرية وبداية الأزمة الخليجية حملة إعلامية مكثّفة موجهة ضد دولة قطر، حيث اتسم الخطاب الإعلامي للدول الأربع بالتناغم والتصعيد المنظم، ما يشير إلى وجود تخطيط مسبق ومستوى عالٍ من التنسيق، إذ لم تكتفِ وسائل الإعلام في تلك الدول بنقل البيان المفبرك؛ بل تجاهلت النفي الرسمي القطري، وبدأت بترويج رواية وحيدة تهاجم قطر وقيادتها، مع تغييب كامل للرأي الآخر.

ملامح الحملة الإعلامية قبيل الأزمة	– قيادة حملة إعلامية ممنهجة عبر الوسائل الرسمية والخاصة كافة – التعتيم على النفي القطري والتركيز، فقط، على التصريحات المفبركة – تغييب الصوت القطري، ومنع بث التصريحات الرسمية – دخول القنوات الرسمية بقوة في المشهد الإعلامي التصعيدي – استضافة وجوه إعلامية مناهضة لقطر، وتغييب الأصوات المحايدة – استعمال مكثف لوسائل التواصل الاجتماعي في التجييش والتحريض – استخدام أساليب غير مألوفة، مثل: الإساءة للأعراض، وإهانة الرموز

تلك الحملة الإعلامية عكست انزلاقًا غير مسبوق في المعايير الأخلاقية والمهنية، حيث خرج الخطاب من الإطار السياسي إلى المساس بالكرامة والرموز السيادية، في سابقة لم تعرفها تقاليد الإعلام الخليجي، وتؤكد هذه الحملة أن ما حدث لم يكن رد فعل تلقائيًا؛ بل خطوة محسوبة بدأت من أعلى المستويات في الدول الأربع، استهدفت تشويه صورة دولة قطر وخلق مبررات لتأزيم الموقف سياسيًا وشعبيًا.

سابعًا: موقف مدير وكالة الأنباء البحرينية

في خضم التوتر الإعلامي المحيط بواقعة القرصنة، برز موقف مدير عام وكالة الأنباء البحرينية بوصفه استثناءً بين مسؤولي الدول الأربع، فقد كان المسؤول الوحيد الذي استجاب للتوضيحات الرسمية الصادرة عن الدوحة، ونقل النفي القطري عبر وكالة الأنباء البحرينية [101]، إلا أن هذا الخبر سُحب من الموقع الرسمي للوكالة بعد دقائق معدودة، ثم توارى المسؤول البحريني عن المشهد، ليتم إعفاؤه من منصبه، لاحقًا، ويعد هذا التصرف مؤشرًا إضافيًا على التنسيق المسبق والتوجيه السياسي للإعلام، ويعزز فرضية وجود خطة منظمة لتأزيم الموقف مع قطر، بغضّ النظر عن الحقائق أو المواقف الرسمية.

المبحث الثاني: اندلاع الأزمة الخليجية 2017

أولًا: ما الذي حصل؟

مع فجر الخامس من يونيو 2017، أعلنت السعودية والإمارات والبحرين ومصر بشكل متزامن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، وفرضت مجموعة من الإجراءات التصعيدية غير المسبوقة في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، بحجّة اتهامات سياسية وأمنية، اعتبرتها قطر ذرائع بلا دليل، ويوضح الجدول الآتي طبيعة تلك المبررات والإجراءات التي تم اتخاذها ضد قطر [102]:

مبررات الدول الأربع	– قطر تزعزع أمن واستقرار الدول الأربع – قطر تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول – قطر تمارس التحريض الإعلامي المستمر – قطر تموّل جماعات مرتبطة بإيران في البحرين – قطر لم تلتزم باتفاق الرياض (2013 و2014) – قطر تدعم تنظيمات مصنفة إرهابيًا مثل: الإخوان، وداعش، والقاعدة

ورغم تمسك الدول الأربع بهذه المبررات لتبرير إجراءاتها، فقد اعتبرتها قطر اتهامات تفتقر إلى الدليل، وتخفي وراءها نوايا سياسية مبيتة، وفي ضوء ذلك، أقدمت تلك الدول على تنفيذ حزمة من الإجراءات التصعيدية التي مثّلت شكلاً غير مسبوق، كما يوضحه الجدول التالي [103]:

الإجراءات المعلنة ضد قطر	– قطع العلاقات الدبلوماسية – منع تصدير الغذاء والدواء والسلع – فرض حظر جوي شامل على الخطوط القطرية – إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية – مطالبة القطريين بالمغادرة خلال 14 يومًا – مطالبة مواطنيها بمغادرة قطر

تلك الإجراءات مثّلت صدمة سياسية واقتصادية وإعلامية مفاجئة، إذ لم تسبقها بوادر خلاف معلن أو تصعيد دبلوماسي تدريجي كما تقتضي الأعراف الدولية، ما دفع العديد من المراقبين للتشكيك في نوايا الدول

الأربع، والتساؤل عن الخلفيات الحقيقية التي دفعت إلى اتخاذ هذا القرار الجماعي المفاجئ.

ثانيًا: ردّة فعل دولة قطر على تفجّر الأزمة الخليجية

عبّرت قطر عن أسفها واستغرابها من الخطوة المفاجئة، ووصفت الإجراءات بأنها غير مبررة وتستند إلى مزاعم لا أساس لها من الصحة. وأكدت أنها تواجه حملة ممنهجة تهدف إلى الإضرار بها والنيل من سيادتها واستقلال قرارها السياسي، مشددة، في الوقت نفسه، على التزامها بميثاق مجلس التعاون الخليجي، وبدورها في مكافحة الإرهاب واحترامها لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أوضحت الدوحة أن الحملة الإعلامية ضدها فشلت في إقناع الرأي العام، وأن قطر ماضية في مواجهة التحديات دون أن يتأثر سير الحياة اليومية [104].

الحملة الإعلامية للدول الأربع لم تكن مقنعة للرأي العام في الخليج والمنطقة العربية؛ بل خلقت موجة من التعاطف الشعبي مع قطر، خصوصًا بعد زج الشعوب في الخلاف السياسي عبر فرض إجراءات قسرية على المواطنين القطريين، ومنع التبادل الإنساني والاجتماعي. في المقابل، رفضت قطر اتخاذ أي إجراءات انتقامية بحق رعايا الدول الأربع؛ بل رحّبت ببقائهم على أراضيها، وأكدت معاملتهم كمواطنين لهم ما للقطريين من حقوق وعليهم ما عليهم من واجبات [105]، هذا السلوك عزز من صورة قطر أمام الرأي العام العربي والدولي.

ثالثًا: الضغط على الدول لقطع علاقاتها مع قطر

ضمن محاولاتها لتوسيع نطاق الخلاف مع قطر، انتهجت الدول الأربع سياسة تُعرف في العلاقات الدولية بـ «سياسة الابتزاز»، حيث مارست ضغوطًا ممنهجة على عدد من الدول لإقناعها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة، وشملت هذه الدول: الأردن، وجزر القمر،

والمالديف، والسنغال، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، وإريتريا. وقد استخدمت هذه الدول أدواتها السياسية والمالية لإغراء هذه الدول أو تهديدها بخفض المساعدات في حال لم تستجب، الهدف من هذه الحملة كان إظهار أن الموقف المناهض لقطر ليس حكرًا على الدول الأربع، فقط؛ بل يمثل موقفًا دوليًا أوسع، ويُبين الجدول التالي طبيعة الضغوط التي مارستها الدول الأربع [106]:

طبيعة الضغوط التي مارستها الدول الأربع	- تقديم مبالغ مالية طائلة - خفض المساعدات المالية - إلغاء المنح الدراسية المقدّمة - إيقاف الدعم التنموي - خفض تأشيرات الحج والعمرة

بمرور الوقت، راجعت معظم هذه الدول مواقفها، وأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر، بعد أن أدركت أن الإجراءات التي اتخذتها كانت متسرعة وغير مدروسة، ونتجت عن ضغوط سياسية أكثر من كونها تعبيرًا عن مواقف سيادية مستقلة، وقد أظهرت قطر تفهمًا لتلك الظروف، وتعاملت مع عودة العلاقات بنهج دبلوماسي.

رابعًا: إشكالية الإجراءات المتبعة ضد قطر

عند نشوب خلاف بين الدول عادةً، تفترض الأعراف الدبلوماسية أن تبدأ خطوات المعالجة بالحوار، ثم تتدرج الإجراءات وفق تسلسل مدروس يتضمن تقليص التمثيل الدبلوماسي، وصولاً إلى المقاطعة أو حتى الحرب بوصفها حلاً أخيرًا؛ لكن ما حدث في الأزمة الخليجية عام 2017 خرج عن هذا النسق؛ إذ لجأت الدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) إلى تطبيق إجراءات تصعيدية غير معهودة منذ البداية، شملت قطع العلاقات؛ بل وصلت إلى معاقبة المتعاطفين مع دولة قطر، هذا الخروج عن البروتوكول التقليدي أظهر بوضوح طابع العقوبة الجماعية، وغياب منطق التدرج في

معالجة الخلاف، وهنا يُوضح الجدول التالي تسلسل البروتوكول الدبلوماسي التقليدي في حل الخلافات:

الحوار	التفاوض المباشر للوصول إلى حل سلمي بين الأطراف
تقليل التمثيل الدبلوماسي	سحب السفير بوصفه خطوة احتجاجية مؤقتة على تصاعد الخلاف
قطع العلاقات الدبلوماسية	إنهاء التمثيل الدبلوماسي بالكامل ومغادرة البعثات
المقاطعة الشاملة	وقف جميع أنواع العلاقات (سياسية، واقتصادية، وعسكرية وغيرها)
فرض العقوبات	إجراءات قسرية اقتصادية أو سياسية ضد الدولة المخالفة
الحرب	الحل العسكري بوصفه خيارًا أخيرًا لحسم النزاع

لم تتبع الدول الأربع التدرج البروتوكولي المعتاد؛ بل بدأت بإجراءات قصوى، وبلغت مستوى سنّ قوانين تجرّم التعاطف مع قطر، وهو ما فعله النائب العام الإماراتي، ثم تبعته وزارة الداخلية البحرينية [107]، ما شكّل سابقة خطيرة في العلاقات الخليجية، وجعل الأزمة تتخذ طابعًا سياسيًا وشعبيًا متوترًا، فهذه القوانين، بدلاً من أن تحصّن مواقف تلك الدول، كشفت عن هشاشة حججها وافتقارها إلى أدلة تُبرر العقوبات، وهو ما تسبب في موجة رفض شعبي وإعلامي واسع داخل الخليج وخارجه.

خامسًا: المطالب الثلاثة عشر المقدّمة إلى دولة قطر

في 23 يونيو 2017، سلّمت الدول الأربع (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) عبر الوسيط الكويتي قائمةً تضم ثلاثة عشر مطلبًا اعتبرتها «شروطًا» لإنهاء الأزمة مع قطر، حملت هذه المطالب طابعًا غير مسبوق في تاريخ الخلافات البينية بين الدول الخليجية، إذ استهدفت ركائز السيادة القطرية في مجالات السياسة، والأمن، والإعلام، والاقتصاد، وطالبت الدوحة بتنفيذها خلال عشرة أيام، فقط، ما أثار تساؤلات عديدة حول مدى واقعية هذه الشروط، وأهدافها العميقة في فرض وصاية سياسية شاملة على قطر، وفيما يلي يستعرض الجدول التالي قائمة المطالب الثلاثة عشر المقدّمة إلى دولة قطر في يونيو 2017 [108]:

1	خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق الملحقيات والاكتفاء بالتعاون التجاري
2	الإغلاق الفوري للقاعدة العسكرية التركية، ووقف أي تعاون عسكري معها
3	قطع العلاقات مع جميع التنظيمات الإرهابية والطائفية والأيديولوجية
4	وقف التمويل لأي كيانات إرهابية متطرفة وفق تصنيف الدول الأربع
5	تسليم العناصر الإرهابية المطلوبة، والتحفظ على ممتلكاتهم، وتوفير المعلومات عنهم
6	إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية
7	وقف التدخل في الشؤون الداخلية، ومنع تجنيس مواطني الدول الأربع
8	تعويض الدول الأربع عن جميع الأضرار السياسية والاقتصادية السابقة
9	الالتزام باتفاق الرياض 2013 والمُلحق التكميلي 2014، والانسجام مع دول الخليج والعالم العربي
10	تسليم معلومات عن المعارضين الذين تلقوا دعمًا قطريًا
11	إغلاق جميع وسائل الإعلام التي تدعمها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر
12	تنفيذ جميع المطالب خلال عشرة أيام، وإلا تعتبر لاغية
13	آلية لمراقبة التنفيذ عبر تقارير دورية تمتد حتى عشر سنوات

رفضت دولة قطر هذه المطالب جملةً وتفصيلاً، ووصفتها بأنها تمسّ صميم السيادة الوطنية، وتكشف النية لفرض وصاية خارجية لا تتماشى مع قواعد العلاقات الدولية، حيث عزّزت قناعة القيادة القطرية بأنها لا تمثّل دعوة حقيقية للحل؛ بل محاولة لتكريس واقع سياسي جديد يُضعف استقلال القرار القطري.

سادسًا: المطالب الثلاثة عشر تتحوّل إلى مبادئ ستة

في 21 يوليو 2017، أعلن مندوب السعودية في الأمم المتحدة، خلال مؤتمر صحفي، تحوّل الموقف الرسمي للدول الأربع من المطالب الثلاثة عشر إلى ما عُرف بـ «المبادئ الستة»، والتي تم الاتفاق عليها في اجتماع وزراء خارجية الدول الأربع في القاهرة، هذا التعديل في الطرح مثّل تغيرًا لافتًا في لهجة الخطاب من قائمة شروط صريحة نحو مجموعة مبادئ عامة، ما اعتبره كثيرون خطوة

للتراجع التكتيكي عن سقف المطالب الأولية التي قوبلت بالرفض القطري القاطع، وعليه يسلط الجدول التالي الضوء على المبادئ الستة التي طرحتها الدول الأربع كبديل للمطالب الثلاثة عشر [109]:

المبادئ الستة التي طرحتها الدول الأربع	- الالتزام بمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع تمويلهما أو توفير الملاذات الآمنة لها - وقف التحريض وخطاب الكراهية أو العنف - الالتزام الكامل باتفاق الرياض 2013 والاتفاق التكميلي 2014 - الالتزام بمخرجات القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض مايو 2017 - الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية أو دعم الكيانات الخارجة عن القانون - الإقرار بمسؤولية المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب كتهديد للسلم والأمن الدوليين

يشير التراجع من ثلاثة عشر مطلبًا تفصيليًا إلى ستة مبادئ عامة إلى خفوت حدة الخطاب السياسي للدول الأربع، وإدراكها لصعوبة فرض الشروط السابقة على دولة قطر، كما يعكس هذا التحول ارتباكًا في الإستراتيجية التفاوضية لتلك الدول، ومحاولة لإعادة تكييف موقفها بما يبدو أكثر انسجامًا مع الأعراف الدولية.

سابعًا: تناقضات مواقف الدول الأربع لتبرير الأزمة الخليجية

رغم أن الدول الأربع برّرت إجراءاتها ضد قطر بمجموعة من الاتهامات، إلا أن تلك المبررات سرعان ما كشفت عن تناقضات جوهرية في مواقفها وسلوكها السياسي، ما أثار تساؤلات مشروعة حول مصداقية الأزمة برمتها، وبالنظر في تفاصيل تلك التبريرات، نجد أن معظمها يفتقر إلى الانسجام مع الواقع؛ بل ويكشف عن ازدواجية معايير واضحة في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية، وهو ما يُضعف الحجة السياسية لتلك الدول ويعزز فرضية افتعال الأزمة لأسباب غير معلنة، وفيما يلي يُبرز الجدول التالي أبرز التناقضات في مواقف الدول الأربع:

الموضوع	التناقض
العلاقة مع إيران	الإمارات الشريك التجاري الأول لإيران خليجيًا، وتحتفظ بعلاقات دبلوماسية معها
دعم الحوثيين	قطر شاركت في التحالف العربي، واستشهد جنودها على حدود السعودية
دعم الإخوان المسلمين	الإصلاح مكوّن شرعي بالحكومة اليمنية ومقر قادته في الرياض نفسها
دعم الإرهاب	لم تُقدّم أي وثائق قانونية تثبت تورط قطر، رغم التعهد بذلك مرارًا

يتضح من خلال استعراض هذه التناقضات أن الأزمة لم تُبنَ على أسس موضوعية أو قانونية متماسكة؛ بل جاءت نتيجة حسابات سياسية ضيقة، أبرزها سعي بعض الدول إلى فرض الوصاية على القرار السيادي القطري، ومحاولة تحجيم الدور الإقليمي للدوحة، كما أن التباين الصارخ بين ما تُطالِب به الدول الأربع وما تمارسه فعليًا في سياساتها الخارجية يكشف عن انعدام الاتساق في خطابها السياسي، ويعزز فرضية أن جوهر الأزمة كان صراعًا على النفوذ الإقليمي لا أكثر.

المبحث الثالث: تطور ومسار الأزمة الخليجية 2017

أولًا: السيناريوهات المطروحة أمام قطر لمواجهة الأزمة الخليجية

مع اندلاع الأزمة الخليجية في يونيو 2017، وجدت دولة قطر نفسها أمام تحدٍ غير مسبوق على الصعيدين؛ السياسي والاستراتيجي، وقد طرحت أمام القيادة القطرية عدة سيناريوهات للتعامل مع التبعات المفروضة من قبل الدول الأربع، حيث تنوعت هذه الخيارات بين الاعتماد على أدوات القوة الناعمة والقنوات القانونية، وبين الاستناد إلى التحالفات الإقليمية والدولية، وقد استدعى الموقف مراجعة دقيقة لكل سيناريو على حدة، لاختيار المسار الأنسب لمواجهة الأزمة وحماية السيادة الوطنية، وعليه، يُجمل الجدول التالي أبرز السيناريوهات المطروحة أمام قطر لمواجهة الأزمة الخليجية:

السيناريو	مدى جدواه
الاعتماد على القوة الناعمة	تحتاج وقتًا لإظهار أثرها السياسي والدبلوماسي
اللجوء إلى القانون الدولي	لا يلبي الحاجة لرد فعل سريع
الاعتماد على الولايات المتحدة	موقف واشنطن بدا منحازًا نوعًا ما للدول الأربع مع بداية الأزمة
التوجّه نحو إيران	قد يؤدي إلى تعزيز الاتهامات الموجهة إلى قطر ويزيد من تعقيد الأزمة
التحالف مع تركيا	قائم على علاقات استراتيجية

في ضوء هذه السيناريوهات، اختارت دولة قطر المسار الأكثر واقعية والأسرع أثرًا، عبر توثيق تحالفها الإقليمي مع تركيا [110]، الذي وفّر مظلة دعم لوجستي واستراتيجي فوري، كما عملت القيادة القطرية على تفعيل أدواتها السياسية والدبلوماسية والإعلامية، مع التركيز على تماسك الجبهة الداخلية وتعزيز ثقة المواطن في سياسات الدولة، بالتوازي، تحركت الدوحة دوليًا لإعادة رسم صورتها أمام المجتمع الدولي، مؤسِسةً بذلك لمرحلة جديدة في سياستها الخارجية تعتمد على تنويع التحالفات، وتكريس الاستقلالية السياسية، والتمسك بالسيادة الوطنية.

ثانيًا: محطات من عمر الأزمة الخليجية 2017

منذ اللحظة الأولى للأزمة الخليجية، بادرت دولة قطر إلى تنويع أدوات الرد الاستراتيجي والقانوني والإعلامي والدبلوماسي، ليس، فقط، لاحتواء تداعيات الأزمة؛ بل لإثبات عدم مشروعيته على المستويين؛ الإقليمي والدولي، وقد اتسمت الخطوات القطرية بالتصعيد ضمن الأطر القانونية، حيث سعت الدوحة إلى ترسيخ شرعيتها، وكشف الانتهاكات الواقعة بحقها، وتثبيت حقها السيادي في خياراتها السياسية والأمنية، وفيما يلي أبرز المحطات المفصلية في هذا المسار [111]:

يوليو 2017	البرلمان التركي يصادق على اتفاقية الدفاع المشترك، ويبدأ نشر القوات التركية في قطر
يوليو 2017	توقيع مذكرة تفاهم بين قطر والولايات المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله

يوليو 2017	الداخلية القطرية تعلن امتلاكها أدلة على ضلوع الإمارات في قرصنة وكالة الأنباء القطرية
يناير 2018	قطر تلجأ إلى التحكيم الدولي استنادًا إلى تقرير أممي يوثّق الانتهاكات
يناير 2018	قطر تُبلّغ الأمم المتحدة بوقوع خروقات جوية إماراتية موثقة
يوليو 2018	قطر ترفع دعوى في محكمة العدل الدولية ضد الإمارات لانتهاك حقوق المواطنين والمقيمين القطريين
ديسمبر 2018	منظمة التجارة العالمية تشكل لجنة تحكيم في قضية قرصنة «بي إن سبورتس» ضد السعودية
أبريل 2019	قطر تقاضي بنوكًا خليجية بتهمة التلاعب بالريال القطري في الخارج
مايو 2019	رئيس الوزراء القطري يشارك في قمم مكة، في أول زيارة رفيعة للسعودية منذ بدء الأزمة
ديسمبر 2019	قطر تشارك في القمة الخليجية الـ40 في الرياض بوفد رسمي رفيع
ديسمبر 2019	وزير الخارجية السعودي يعلن استمرار المفاوضات لحل الأزمة ويؤكد أهمية إبعاد الملف عن الإعلام
يوليو 2020	محكمة العدل الدولية تؤيد قطر وترفض طعن الدول الأربع ضد قرار «الإيكاو» لصالح الطيران القطري
نوفمبر 2020	القضاء البريطاني يدين قنوات عربية تابعة للإمارات ببث مواد تحريضية ضد الخطوط الجوية القطرية

يُظهر هذا التسلسل الزمني كيف تحركت قطر بطريقة جمعت بين الرد القانوني والدبلوماسي، دون الانجرار إلى ردود فعل متسرعة أو تصعيد غير محسوب، وقد أكدت هذه التحركات قدرة الدولة على بناء موقف دولي، وتفكيك سرديات الدول الأربع، كما كشفت أن استراتيجية التدويل، رغم بطئها، قد أثبتت نجاعتها في تقويض المشروعية التي سعت الدول الأربع لفرضها على مواقفها.

ثالثًا: استراتيجية الدعاية الإعلامية المتبعة

شكّلت الدعاية الإعلامية المنهجة أحد أبرز الأدوات التي استخدمتها الدول الأربع ضد قطر، في محاولة لتشويه صورتها أمام الرأيين العامين؛ الإقليمي والدولي، وقد ارتكزت هذه الاستراتيجية على تكثيف الحملات الإعلامية متعددة المستويات، وتوظيف الأدوات التقنية والسياسية لبناء خطاب سلبي

وموجّه ضد السياسات القطرية، كما انعكس هذا السلوك في إجراءات منفردة هدفت إلى عزل قطر سياسيًا واجتماعيًا، ومنها قرار البحرين بفرض تأشيرة مسبقة على المواطنين القطريين، في مظهر من مظاهر سعيها للاستقلال الرمزي عن بقية الدول الأربع، ورغم هذه الممارسات، ظلّت الوساطة الكويتية تمثّل الصوت العقلاني في الأزمة، مدفوعةً برؤية استقرائية لخطر الانقسامات الخليجية.

استراتيجية الدعاية الإعلامية المتبعة	– بث صورة سلبية عن دور قطر، وربطها بالإرهاب، وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي والشائعات – توفير معلومات مسيّسة لوسائل الإعلام لتشويه صورة قطر – تصوير قطر كدولة فاقدة للسيادة وتابعة لقوى خارجية (إيران وتركيا) – فرض تأشيرة دخول على القطريين من أجل حماية الأمن الوطني

تُظهر هذه المرحلة من الأزمة الخليجية أن الصراع لم يكن محصورًا في المجال السياسي والدبلوماسي، فقط؛ بل تمدّد إلى فضاء الحرب الإعلامية وإدارة الرأي العام، حيث سعت الدول الأربع إلى كسب الشرعية الإعلامية قبل السياسية، غير أن الاستراتيجية الإعلامية القائمة على التهويل والاختلاق افتقرت إلى المصداقية والاستدامة، فيما برزت الكويت كفاعل محايد من خلال احتواء الانهيار داخل مجلس التعاون.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الخليجية 2017

أولًا: الانعكاسات غير المسبوقة في الأزمة الخليجية 2017

أحدثت الأزمة الخليجية لعام 2017م شرخًا عميقًا وغير مسبوق في البنيان السياسي والاجتماعي والإقليمي لمنطقة الخليج العربي، لما انطوت عليه من إجراءات وسلوكيات تجاوزت الأعراف الدبلوماسية والأخلاقية المعهودة بين دول المجلس، فبينما كان يُفترض أن تظل الخلافات ضمن الأطر السياسية المتعارف عليها، انفجرت الأزمة في

توقيت حساس وبأسلوب غير معتاد، ما أدخل المنطقة في منعطف جديد من الانقسام والتأزم الداخلي، وفيما يلي يُبرز الجدول التالي التداعيات غير المسبوقة في الأزمة الخليجية [112]:

توقيت اندلاع الأزمة	العاشر من رمضان 1438هـ
تفجير الأزمة	قرصنة وكالة الأنباء القطرية ونشر تصريح ملفّق وإطلاق حملات إعلامية معدّة مسبقًا
منع الغذاء والدواء	حصار بري وحظر دخول الدواء والغذاء إلى قطر، رغم الادّعاء بعدم استهداف المواطن القطري
الشقاق الاجتماعي	طرد المواطنين القطريين من الدول الأربع خلال 14 يومًا، ومنع التزاور وتقييد العلاقات الأسرية
تسييس الشعائر الدينية	وضع شروط على أداء الحج والعمرة للقطريين، ومساومة علنية بين أداء الشعائر والولاء للقيادة
ذريعة دعم الإرهاب	اتهام قطر بدعم الإرهاب، وهو ما نفته الدوحة وطالبت بتقديم أدلة قانونية عليه

تُظهر أزمة الخليج 2017 بوضوح كيف يمكن أن تتحوّل الخلافات السياسية بين الدول إلى أدوات ضغط تمس جوهر السيادة الوطنية وكرامة المواطن، لقد تم تسييس مفاهيم إنسانية ودينية، مثل: الغذاء والدواء، وحرية العبادة، بطريقة غير مسبوقة في تاريخ الخليج الحديث، كما تم استخدام «الإرهاب» بوصفه حجة للتعبئة والتشويه الإعلامي، ما أفقد المصطلح دقته وأبعاده الحقيقية، وفي النهاية، بدلاً من أن تؤدي هذه الأساليب إلى عزل قطر أو إضعاف موقفها، أدت إلى نتائج عكسية، عزّزت من تماسك الجبهة الداخلية القطرية، وأكسبت الدوحة تعاطفًا إقليميًا ودوليًا.

ثانيًا: التبعات السياسية للأزمة الخليجية

أفرزت الأزمة الخليجية 2017 جملة من التبعات السياسية التي زلزلت أسس العمل الخليجي المشترك، وعمّقت من مشاعر الارتياب وعدم الثقة بين دول مجلس التعاون، إذ لم تكن نتائج الأزمة مقتصرة على الانقسام

الآني؛ بل تجاوزته نحو خلخلة بنية العلاقات السياسية الخليجية، وتسببت في تقويض رمزية المجلس بوصفه منظمة إقليمية طالما عُدّت نموذجًا للوحدة والاستقرار في بيئة مضطربة، والجدول التالي يوضح أبرز التبعات السياسية للأزمة الخليجية:

التبعات السياسية للأزمة الخليجية	– انعطاف حاد في مسار العلاقة بين قطر والسعودية بعد أن كانت توصف بالشراكة الاستراتيجية – تصدّع في تماسك ومصداقية مجلس التعاون الخليجي، وتراجع في قدرته على إدارة الأزمات الداخلية بشكل توافقي – فقدان ملحوظ للثقة بين دول الخليج، ما سيؤثر على مستقبل التكامل السياسي والأمني بينها – تراجع صورة الخليج ككتلة موحدة، وتحول الصراع إلى مادة إعلامية عالمية تُظهر هشاشة البنيان السياسي – تحرر نسبي لبعض الدول الخليجية من التبعية السياسية، وظهور توجهات أكثر استقلالاً في القرار الخارجي

ما بعد الأزمة الخليجية ليس كما قبلها؛ فقد انكشفت هشاشة الروابط السياسية بين دول الخليج، وتعرّضت مفاهيم العمل المشترك لامتحان قاسٍ قلّص من فاعليتها ورمزيتها، ولم يكن الضرر محصورًا على قطر، فقط؛ بل طال الجميع، فالسعودية خرجت بأقل مما دخلت به، ومجلس التعاون فقد الكثير من هيبته، والثقة المتبادلة تهشّمت، وربما تحتاج سنوات طويلة لإعادة ترميمها، وبهذا، فإن الأزمة لم تكن، فقط، خلافًا سياسيًا مؤقتًا؛ بل زلزالاً دبلوماسيًا أعاد تشكيل الخريطة السياسية لمنطقة الخليج.

المبحث الخامس: نهاية الأزمة الخليجية 2017

أولاً: اتفاق العلا

بعد أكثر من ثلاث سنوات من التوتر والانقسام الخليجي، شكّلت قمة العلا في يناير 2021 لحظة مفصلية في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث أعلنت

الكويت عن توصل الأطراف إلى اتفاق شامل ينهي الأزمة الخليجية، ويمهّد الطريق لعودة العلاقات الدبلوماسية بين دولة قطر والدول الأربع، وعلى رأسها السعودية، وقد مثّلت هذه الخطوة نتيجة لجهود وساطة حثيثة قادتها دولة الكويت، بدعم دولي بارز، لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي خطوات إنهاء الأزمة الخليجية 2017[113]:

خطوات إنهاء الأزمة الخليجية 2017	- إعلان إنهاء الأزمة عبر بيان متلفز من وزير خارجية الكويت - أمير الكويت يتصل بأمير قطر وولي العهد السعودي لتأكيد فتح الأجواء واستئناف العلاقات - انعقاد القمة الخليجية في العلا بحضور أمير قطر وترحيب رسمي سعودي - إعلان العلا تمثل طيّ صفحة الخلاف، وعودة العلاقات، وتثمين الجهود الكويتية والأمريكية

مثّل «اتفاق العلا» نقطة تحوّل محورية في مسار العلاقات الخليجية، إذ طوى واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في تاريخ مجلس التعاون، وبرزت الوساطة الكويتية باعتبارها نموذجًا دبلوماسيًا خليجيًا ناجحًا في احتواء التصدعات الإقليمية، وقد أظهر الاتفاق - أيضًا - إدراكًا متبادلاً بضرورة تجاوز الانقسام خدمةً لاستقرار الخليج وتعزيزًا لفاعلية المجلس في مواجهة التحديات المشتركة، وبرغم أن التئام القمة لم يكن كفيلاً بإزالة جميع آثار الأزمة، إلا أنه أطلق ديناميكية جديدة نحو ترميم الثقة وتعزيز الوحدة الخليجية.

ثانيًا: مسار العلاقات الثنائية بعد اتفاق العلا

أثمر «اتفاق العلا» في إعادة تشكيل العلاقات الثنائية بين دولة قطر والدول الأربع السابقة، إذ بدأت مسارات التقارب والتطبيع الدبلوماسي تتسارع بوتيرة متفاوتة عقب المصالحة، وقد مثّلت العلاقات القطرية - السعودية نموذجًا في سرعة الترميم السياسي، بينما سارت العلاقات

مع الإمارات ومصر على وتيرة تدريجية، قائمة على التواصل المؤسسي وتبادل السفراء، وفيما يلي يستعرض الجدول التالي مسار العلاقات الثنائية بعد اتفاق العلا [114]:

السعودية	تبادل دعوات رسمية، زيارات متبادلة رفيعة المستوى، تبادل السفراء، عقد لجان ثنائية، وتطور سريع في إعادة بناء الثقة
الإمارات	عقد عدة اجتماعات للجان ثنائية، تواصل مباشر بين وزيري الخارجية، تبادل السفراء، بوادر لرؤية مشتركة لتجاوز الخلاف
مصر	لا توجد ملفات عالقة بحسب وزير الخارجية القطري، عقدت لجان ثنائية، تبادل السفراء، إشادة متبادلة بنتائج اللقاءات الثنائية
البحرين	عودة العلاقات الدبلوماسية رسميًا في أبريل 2023 ببيان مشترك، تبادل السفراء

أظهرت مرحلة ما بعد «قمة العلا» رغبة سياسية واضحة في تجاوز آثار الأزمة الخليجية، وقدّمت قطر نموذجًا دبلوماسيًا يقوم على إعادة بناء الثقة تدريجيًا عبر اللجان الفنية والحوار المباشر، فقد تصدرت السعودية مشهد المصالحة من خلال سرعة إعادة العلاقات، في المقابل بدت العلاقات مع الإمارات ومصر أكثر حذرًا، لكنها اتسمت بواقعية سياسية تهدف إلى طيّ صفحة الخلافات، ومع ذلك، فإن ترميم العلاقات على المستوى الشعبي والاجتماعي لا يزال بحاجة إلى وقت أطول، لتجاوز ما أحدثته الأزمة من شرخ في النسيج الخليجي.

خاتمة الفصل الرابع

انتهت الأزمة الخليجية رسميًا بإعلان «بيان العلا» في يناير 2021، بعد أكثر من ثلاث سنوات من القطيعة؛ لكن آثارها السياسية والاجتماعية والإعلامية لا تزال ماثلة في ذاكرة دول الخليج وشعوبها، لقد كشفت الأزمة عن هشاشة منظومة التعاون الخليجي، وأبرزت مدى تأثير الخلافات السياسية على وحدة الصف الخليجي والنسيج الاجتماعي بين شعوبه، فقد خسرت بعض الدول جزءًا من صورتها الإقليمية

والدولية بسبب تجاوزها للأعراف السياسية والدبلوماسية، وعلى الرغم من انتهاء الأزمة رسميًا، إلا أن إعادة بناء الثقة تبقى عملية طويلة ومعقّدة، تتطلب إرادة صادقة لتجاوز الماضي والعمل من أجل مستقبل خليجي أكثر تماسكًا.

الفصل الخامس

الدبلوماسية القطرية

الدبلوماسية القطرية تُعتبر من أبرز مكونات السياسة الخارجية للدولة، إذ شكّلت أداة رئيسة لتحقيق طموحاتها الإقليمية والدولية، وتعزيز حضورها في الساحة العالمية، وقد تبنّت قطر نموذجًا متميزًا يجمع بين الدبلوماسية التقليدية وأشكال مبتكرة من القوة الناعمة، مكّنها من تجاوز القيود الجغرافية والديموغرافية، ومنحها قدرة على التأثير في ملفات معقدة، لذا، في هذا الفصل، نسلّط الضوء على ركائز هذه الدبلوماسية، وأشكالها المختلفة، وفعاليتها في مجالات الوساطة والمساعي الحميدة، كما نستعرض كيف شكّلت هذه الأدوات ركيزة في تمكين السياسة الخارجية القطرية من تحقيق توازن دقيق في محيطٍ مضطرب.

المبحث الأول: ركائز الدبلوماسية القطرية

أولًا: مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز

اتبعت دولة قطر سياسة الحياد الإيجابي بوصفه أحد الركائز الأساسية في دبلوماسيتها، مما مكّنها من أداء دور الوسيط المقبول دوليًا، فبدلاً من الانضمام إلى المحاور المتنازعة، سعت إلى بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، هذا التوجه منحها القدرة على التحرك بحرية ضمن المشهدين؛ الإقليمي والدولي، خاصة في مناطق النزاع، كما أن الحياد النشط أسهم في تعزيز مكانة قطر بوصفها دولة ذات مصداقية في جهود الوساطة، وهذه الاستراتيجية جعلت من الدوحة مركزًا دبلوماسيًا فاعلاً رغم محدودية المساحة وعدد السكان، لذا يوضح الجدول التالي أبرز ملامح تطبيق مبدأ الحياد الإيجابي في السياسة القطرية:

تطبيق مبدأ الحياد الإيجابي في السياسة القطرية	– انتهاج حياد نشط يعزز فرص الوساطة – إقامة علاقات متوازنة مع قوى متعارضة – تجنّب الاصطفاف في الأزمات الإقليمية – تعزيز المصداقية الدولية عبر الحياد – الاستفادة من الحياد بوصفه أداة للنفوذ الناعم

تُبرز التجربة القطرية كيف يمكن للدول الصغيرة استخدام الحياد الإيجابي ليس، فقط، بوصفه آلية حماية؛ بل بوصفه وسيلة تأثير، فمن خلال تجنّب الانحياز، استطاعت قطر التغلغل في ملفات معقدة كانت مغلقة أمام أطراف أخرى، وقد أصبحت بذلك وسيطًا مؤهلاً في أزمات متعددة.

ثانيًا: الاستقلالية في القرار السياسي الخارجي

الاستقلالية في اتخاذ القرار تُعد إحدى سمات الدبلوماسية القطرية، حيث اتخذت الدوحة في كثير من الأحيان مواقف مستقلة عن توجهات البيئة الخليجية التقليدية، هذا التوجه انعكس في بناء شبكة علاقات متعددة، وتحقيق توازنات دقيقة بين المصالح الوطنية والضغوط الخارجية، كما أن هذه الاستقلالية دعمت تطور السياسة الخارجية نحو أفق أوسع من الالتزامات الإقليمية المحدودة، فبينما تعرضت قطر لانتقادات بسبب هذا المسار، إلا أن ذلك، أسهم في ترسيخ صورة الدولة صاحبة القرار السيادي، وعليه، يبرز الجدول الآتي مظاهر استقلالية القرار السياسي القطري:

مظاهر استقلالية القرار السياسي القطري	– مواقف مستقلة داخل مجلس التعاون الخليجي – الحفاظ على علاقات مع قوى متضادة (إيران وتركيا وأمريكا) – اعتماد سياسات تخدم المصلحة الوطنية أولاً – مقاومة الضغوط الإقليمية والدولية – تأكيد السيادة في نهج السياسة الخارجية

تُظهر هذه الركيزة كيف أن الاستقلالية في القرار لم تكن خيارًا تكتيكيًا؛ بل نهجًا استراتيجيًا، ورغم التحديات التي تواجهها الدوحة نتيجة لهذا المسار، إلا أنه يعكس حرص القيادة القطرية على رسم سياسة خارجية، تتماشى مع رؤيتها للأمن الوطني والمكانة الدولية.

ثالثًا: التوازن بين القوى الإقليمية والدولية

اعتمدت قطر نهجًا متوازنًا في تعاملها مع القوى الإقليمية والدولية، وهو ما يظهر جليًا في إدارتها لعلاقاتها مع أطراف متناقضة المصالح، فقد حافظت

على شراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة، في الوقت الذي طورت فيه علاقات اقتصادية وأمنية مع تركيا وإيران وروسيا، هذا التوازن منحها هامشاً واسعاً في الحركة، وجعلها طرفاً مقبولاً لدى الجميع، كما ساعدها على تفادي الدخول في صراعات المحاور، وبالتالي تقليل التهديدات الأمنية والسياسية، وانطلاقًا من هذا النهج، يستعرض الجدول التالي أبرز أبعاد التوازن في السياسة القطرية:

آلية التوازن بين القوى الإقليمية والدولية	– الحفاظ على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة – تعزيز التعاون العسكري والأمني مع تركيا – إدارة علاقات متوازنة مع إيران دون صدام – الانفتاح الدبلوماسي على روسيا والصين – تجنّب الانخراط في محاور إقليمية متصارعة

يعكس هذا التوازن وعياً عميقاً بمتطلبات الجغرافيا السياسية، حيث تدرك قطر محدودية قدرتها العسكرية، فتعوّض ذلك بسياسات خارجية مدروسة، تتفادى الاستقطاب، وتعزز قدرتها على التأثير دون تصعيد، كما أن التوازن يوفّر لها بيئة داعمة للوساطة والانخراط في ملفات معقّدة دون استفزاز أي طرف.

رابعًا: الاعتماد على القوة الناعمة بوصفها أداة تأثير

طورت قطر أدوات متنوعة ضمن ما يُعرف بالقوة الناعمة، بوصفها وسيلة لتعزيز مكانتها على المستوى العالمي، فقد استثمرت بشكل كبير في الإعلام، والتعليم، والثقافة، والرياضة، مستفيدة من هذه الأدوات في خلق صورة ذهنية إيجابية عن الدولة، وقد ساهمت قناة الجزيرة، ومؤسسات أخرى، مثل: متاحف قطر، ومشاريع تعليمية، مثل: فروع الجامعات العالمية، في تقديم قطر بوصفها قوة ناعمة فاعلة، كما برزت الدولة من خلال تنظيم أحداث رياضية عالمية، مثل كأس العالم 2022، ما عزّز حضورها الدولي، لذلك، يستعرض الجدول أدناه أبرز مظاهر توظيف قطر للقوة الناعمة:

مظاهر توظيف قطر للقوة الناعمة	- الاستثمار في الإعلام عبر شبكة الجزيرة - احتضان الجامعات العالمية ضمن «المدينة التعليمية" - دعم الفنون والمتاحف والمبادرات الثقافية - تنظيم الفعاليات الرياضية الكبرى - تمويل مشاريع إنسانية وتنموية دولية

القوة الناعمة مكّنت قطر من بناء نفوذ يتجاوز إمكاناتها التقليدية، وأصبحت بذلك طرفاً معترفاً به في تشكيل الرأي العام، والتأثير على صانعي القرار، وقد قدّمت نموذجًا مغايرًا في توظيف الثقافة والمعرفة بوصفهما رافعة للدبلوماسية المعاصرة.

خامسًا: دور القيادة السياسية في توجيه الدبلوماسية

تلعب القيادة السياسية القطرية دورًا محوريًا في توجيه السياسة الخارجية للدولة، هذا الدور لا يقتصر على الإشراف الرمزي؛ بل يمتد إلى بلورة الرؤية الاستراتيجية العامة، واتخاذ القرارات المفصلية في اللحظات الحرجة، وقد أظهرت قطر مرونة عالية، واستجابة سريعة للمتغيرات، كما اعتمدت القيادة القطرية أسلوب الدبلوماسية الشخصية، من خلال اتصالات مباشرة وزيارات عالية المستوى، ما عزّز من فاعلية التحرك الخارجي، نتيجة لذلك، يوضح الجدول التالي أبرز ملامح تأثير القيادة السياسية في توجيه السياسة الخارجية:

دور القيادة السياسية في توجيه الدبلوماسية	- رسم التوجهات العامة للسياسة الخارجية - استخدام الدبلوماسية الشخصية في العلاقات الثنائية - اتخاذ قرارات حاسمة في الأزمات الإقليمية - إشراف مباشر على ملفات الوساطة الدولية - تبني رؤية مستقلة قائمة على الحضور الدولي الفاعل

أظهرت قطر من خلال قيادتها السياسية أن الفاعلية في السياسة الخارجية لا ترتبط، فقط، بحجم الدولة؛ بل - أيضاً - بنمط القيادة وقدرتها على التفاعل مع العالم بذكاء ومرونة، وقد استطاعت بذلك أن تتجاوز العديد من التحديات بفضل وضوح الرؤية السياسية وسرعة القرار.

المبحث الثاني: أشكال الدبلوماسية القطرية

أولًا: دبلوماسية استضافة المؤتمرات

تبنّت قطر دبلوماسية استضافة المؤتمرات بوصفها أداة ناعمة لتعزيز حضورها الدولي وتوسيع شبكة علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد سعت من خلالها إلى توفير منصات حوار حول قضايا إقليمية ودولية معقدة، مما عزز من مكانتها كطرف محايد يُحسن الاستماع والتنسيق، كما ساهمت هذه المؤتمرات في فتح قنوات مباشرة مع منظمات دولية، وصانعي قرار، ومراكز أبحاث، واتسمت قطر بالاحترافية في التنظيم، وبتوفير بيئة مناسبة للنقاشات المفتوحة، ما أكسبها ثقة المجتمع الدولي، لذا يوضح الجدول التالي أبرز ملامح دبلوماسية استضافة المؤتمرات في السياسة القطرية:

دبلوماسية استضافة المؤتمرات	– استضافة منتديات إقليمية ودولية متعددة الأطراف – تحويل الدوحة إلى منصة لحوار الحضارات – تعزيز التفاعل المباشر مع الفاعلين الدوليين – بناء صورة الدولة بوصفها وسيطًا موثوقًا – دعم السياسات العامة من خلال الحوارات الدولية

تؤكد هذه الأداة قدرة قطر على خلق تأثير سياسي وثقافي خارج حدودها التقليدية، فاستضافة المؤتمرات لا تعكس، فقط، حسن التنظيم؛ بل تعبّر – أيضًا – عن طموح لتصدير نموذج الحوار والانفتاح، وقد ساعدت هذه الاستراتيجية في ترسيخ صورة قطر كجسر تواصلي بين الشرق والغرب.

ثانيًا: دبلوماسية التعليم

ركّزت قطر على دبلوماسية التعليم من خلال تأسيس مؤسسات تعليمية عالمية، واستضافة فروع لأرقى الجامعات في العالم ضمن «المدينة التعليمية» [115]، وسعت إلى تقديم التعليم بوصفه أداة للتنمية الداخلية والتأثير الخارجي في آنٍ واحد، كما دعمت برامج الابتعاث، ومشاريع البحث العلمي المشترك، والتعاون الأكاديمي

الدولي، هذه الجهود لم تُستخدم، فقط، لتطوير الموارد البشرية؛ بل - أيضًا - لبناء علاقات استراتيجية مع دول ومؤسسات تعليمية مرموقة حول العالم، وعليه، يبرز الجدول الآتي أبعاد دبلوماسية التعليم في التجربة القطرية [116]:

دبلوماسية التعليم	- تأسيس المدينة التعليمية، واحتضان جامعات عالمية - تمويل البحث العلمي، والتعاون الأكاديمي - برامج ابتعاث للطلاب القطريين للدول الكبرى - دعم التعليم في مناطق النزاع واللاجئين - ربط التعليم بمشاريع الدبلوماسية العامة والثقافية

وعليه، تُعتبر دبلوماسية التعليم من أكثر الأدوات تأثيرًا على المدى البعيد، إذ تؤسس لجيل من العلاقات العابرة للحدود، مبنية على المعرفة والاحترام المتبادل، وقد استطاعت قطر من خلالها أن تبني جسوراً دائمة مع المجتمعات والنخب الفكرية في مختلف دول العالم.

ثالثًا: دبلوماسية الاستثمار

اعتمدت قطر على دبلوماسية الاستثمار لتعزيز علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول، من خلال توجيه استثمارات استراتيجية في قطاعات حساسة، مثل: الطاقة، والبنية التحتية، والعقارات، والإعلام، وقد وظفت مؤسسات، مثل جهاز قطر للاستثمار، في هذا الإطار، لتوسيع النفوذ الاقتصادي والسياسي بشكل متوازن، وتُستخدم هذه الاستثمارات بوصفها أدوات لبناء الثقة المتبادلة، وتحقيق شراكات تعود بالنفع على الجانبين، مع الحفاظ على استدامة العلاقات السياسية، وانطلاقًا من هذا النهج، يستعرض الجدول التالي أهم أوجه دبلوماسية الاستثمار القطرية [117]:

دبلوماسية الاستثمار	- توجيه استثمارات ضخمة في أوروبا وآسيا وأمريكا - شراء حصص استراتيجية في شركات عالمية - دعم المشاريع التنموية في الدول الصديقة - ربط الاستثمار بالسياسة الخارجية والتقارب الدبلوماسي - تنويع مصادر القوة الاقتصادية لتعزيز النفوذ السياسي

تبرز دبلوماسية الاستثمار بوصفها وسيلة فعالة لتوسيع الدور القطري دون الحاجة إلى أدوات تقليدية للقوة، فهي تمكّن الدولة من تحقيق مصالح مزدوجة؛ اقتصادية وسياسية، معززة بذلك صورتها بوصفها شريكًا موثوقًا ومستقرًا في بيئة دولية متقلبة.

رابعًا: الدبلوماسية الإنسانية

أولت قطر اهتمامًا بالغًا للدبلوماسية الإنسانية، معتبرة إياها امتدادًا أخلاقيًا وفعّالاً لسياستها الخارجية، فقد دعمت عبر مؤسساتها الإنسانية، مثل: قطر الخيرية، ومؤسسة التعليم فوق الجميع، والمشاريع الإغاثية والتنموية في عشرات الدول، خصوصًا في مناطق النزاعات والكوارث، ويُنظر إلى هذا التوجه باعتباره انعكاسًا لقيم إسلامية وإنسانية، وفي الوقت نفسه، وسيلة لكسب التعاطف الدولي وتعزيز الروابط مع الشعوب، كما ساهمت هذه الدبلوماسية في تحسين صورة قطر في المحافل الدولية؛ لذلك، يوضح الجدول التالي أبرز تجليات الدبلوماسية الإنسانية القطرية [118]:

الدبلوماسية الإنسانية	– تمويل مشاريع الإغاثة في مناطق النزاع والكوارث – دعم اللاجئين والنازحين في آسيا، وإفريقيا، والشرق الأوسط – توفير التعليم والصحة للأطفال في بيئات هشة – التعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية – توظيف العمل الإنساني في خدمة أهداف الدبلوماسية الناعمة

ساهمت هذه الدبلوماسية في تقديم قطر بوصفها قوة فاعلة في المجال الإنساني، لا تكتفي بتقديم المساعدات؛ بل تشارك في صياغة الحلول، ومن خلال هذا الدور، كسبت احترامًا دوليًا، ورسّخت مكانتها بوصفها دولة تجمع بين المسؤولية الأخلاقية والقدرة التنفيذية.

خامسًا: الدبلوماسية الوقائية

تبنّت قطر مفهوم «الدبلوماسية الوقائية» القائم على استباق الأزمات وتفكيك عوامل الصراع قبل انفجارها، وقد تمثّل ذلك في دعم جهود الوساطة، وتعزيز

الحوار بين الأطراف المتنازعة، إلى جانب المساهمة في مبادرات الإنذار المبكر، ومتابعة التوترات الإقليمية، وتنظر الدوحة إلى الوقاية الدبلوماسية بوصفها خيارًا استراتيجيًا أقل تكلفة من التدخل بعد اندلاع الأزمات، خاصة في بيئة الشرق الأوسط المعقدة، وعليه، يُبرز الجدول التالي الأبعاد الرئيسة للدبلوماسية الوقائية في السياسة القطرية:

الدبلوماسية الوقائية	- مبادرات وساطة قبل اندلاع النزاعات - دعم أدوات الإنذار المبكر للأزمات - تعزيز الحوار بين الفصائل والأطراف السياسية - التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية لاحتواء التوترات - الاعتماد على علاقات مرنة لتقليل مخاطر الصدام

الدبلوماسية الوقائية أحد أبرز تجليات السياسة الخارجية القطرية، حيث تعكس قدرة الدولة على لعب دور «مهدئ» بدلاً من أن تكون طرفًا متأثرًا، فقط، كما تمنحها هذا السياسة هامشًا للمبادرة والتأثير في الوقت المناسب.

سادسًا: الدبلوماسية الثقافية

تعتبر الدبلوماسية الثقافية من أبرز أدوات قطر في تعزيز مكانتها العالمية، إذ عمدت إلى الترويج لتراثها المحلي، والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى، حيث تمثلت هذه السياسة في دعم المتاحف، وتنظيم الفعاليات الثقافية الكبرى، وتمويل الترجمة والنشر، فضلاً عن الشراكات الثقافية مع مؤسسات دولية، كما استثمرت الدولة في البعد الثقافي لتعزيز قيم الحوار والتسامح، في مقابل الصورة النمطية السلبية المرتبطة بالمنطقة، وانطلاقًا من هذه الجهود، يستعرض الجدول أدناه أبرز أوجه الدبلوماسية الثقافية القطرية [119]:

الدبلوماسية الثقافية	- إنشاء مؤسسات، مثل: متحف الفن الإسلامي، ومتاحف قطر - رعاية المهرجانات والمعارض الفنية الدولية - دعم الفنون والابتكار الإبداعي - تمويل مشاريع الترجمة والنشر الثقافي - الشراكات مع اليونسكو ومؤسسات ثقافية عالمية

تمكّنت قطر من خلال هذه الدبلوماسية من توسيع شبكتها الناعمة عالميًا، وبناء تواصل حضاري مع مختلف الشعوب، ما عزّز من تأثيرها في مجالات تتجاوز السياسة والاقتصاد، كما رسخت صورتها كدولة تستثمر في الثقافة بوصفها قوة ناعمة استراتيجية.

سابعًا: الدبلوماسية الرياضية

أصبحت الرياضة رافعة مهمة للدبلوماسية القطرية، خاصة بعد فوزها بتنظيم كأس العالم 2022، وهو أول حدث من نوعه في المنطقة، وقد استثمرت قطر في الأندية والبطولات العالمية، إلى جانب تطوير بنية تحتية رياضية متقدمة، هذا الحضور الرياضي لم يكن مجرد ترف؛ بل أداة دبلوماسية موجهة لتعزيز العلاقات الخارجية، وتقديم صورة إيجابية للدولة، وكسب الاعتراف الدولي؛ لذا يوضح الجدول التالي كيف وظّفت قطر الرياضة بوصفها أداة دبلوماسية مؤثرة [120]:

الدبلوماسية الرياضية	– تنظيم كأس العالم 2022 بنجاح عالمي – امتلاك أندية رياضية دولية (مثل: باريس سان جيرمان) – استضافة بطولات دولية في التنس والدراجات وألعاب القوى – استخدام الرياضة بوصفها جسرًا للتواصل الثقافي – تعزيز الفخر الوطني والانفتاح الدولي عبر الرياضة

نجحت قطر في تحويل الرياضة إلى «لغة عالمية» تعزز من خلالها علاقاتها الدولية، وتواجه بها بعض الانتقادات السياسية، وتقدم نموذجًا لدولة صغيرة ذات طموح عالمي، وقد شكل هذا الاستثمار الرياضي أحد أبرز تجليات القوة الناعمة القطرية.

ثامنًا: الدبلوماسية السياحية

استثمرت قطر في السياحة بوصفها وسيلة لتعزيز الحضور الدولي، وتحقيق التقارب الثقافي مع الشعوب، إضافة إلى كونها مصدرًا اقتصاديًا واعدًا، وقد

تبنت الدولة رؤية تقوم على تحويل السياحة إلى أداة دبلوماسية ناعمة، من خلال الترويج لهويتها الثقافية، وتنظيم فعاليات عالمية، وتطوير البنية التحتية الفندقية والترفيهية، كما أطلقت قطر استراتيجيات ترويجية تستهدف الأسواق الآسيوية والأوروبية، وعملت على تسهيل إجراءات الدخول وتنويع المنتجات السياحية، وعليه، يبرز الجدول التالي أهم ملامح الدبلوماسية السياحية القطرية [121]:

الدبلوماسية السياحية	- تطوير مشاريع سياحية (اللؤلؤة، كتارا، مشيرب وغيرها) - تنظيم مهرجانات وفعاليات ثقافية وسياحية دولية - الترويج للتراث القطري بوصفه مصدر جذب سياحي - تحسين تجربة الزائر عبر تسهيلات الدخول والإقامة - ربط السياحة بالاستثمار والعلاقات الثقافية الخارجية

من خلال هذه الدبلوماسية، تسعى قطر لتقديم نفسها بوصفها وجهة عالمية تجمع بين الحداثة والأصالة، وتعزز مكانتها بوصفها دولة منفتحة على الثقافات، وتكمن قوتها في الجمع بين الهوية والترفيه، ضمن إطار استراتيجي يخدم رؤيتها الوطنية والعلاقات الدولية.

تاسعًا: الدبلوماسية الصحية

أدركت قطر مبكرًا أن الصحة تشكل محورًا حيويًا ضمن الأجندة العالمية، لذلك وظّفت إمكانياتها لدعم البحوث الطبية، ومشاريع الصحة العالمية، خاصة في البلدان الفقيرة والمتأثرة بالأزمات، كما لعبت دورًا بارزًا خلال جائحة كوفيد-19 من خلال إرسال مساعدات طبية إلى عشرات الدول[122]، وتعزيز التعاون الصحي متعدد الأطراف، إضافة إلى ذلك، شكّلت المؤسسات الصحية القطرية، مثل مؤسسة حمد الطبية، أدوات دعم للدبلوماسية الصحية على المستوى الدولي؛ لذا يوضح الجدول الآتي أبعاد الدبلوماسية الصحية في الممارسة القطرية:

الدبلوماسية الصحية	– إرسال مساعدات طبية طارئة أثناء الأوبئة والكوارث – دعم البحوث العلمية والابتكار في المجال الطبي – شراكات صحية مع منظمات دولية، مثل «الصحة العالمية" – تعزيز البنية الصحية الوطنية – استضافة مؤتمرات علمية وصحية متخصصة

ساهمت هذه الدبلوماسية في إبراز قطر بوصفها طرفًا مسؤولاً في النظام الصحي العالمي، يُسهم في تحقيق الأمن الصحي الجماعي، ويعزز من قيمة «الوقاية والتضامن» في سياسته الخارجية، بما يخدم صورتها كدولة إنسانية ومتقدمة في آنٍ معًا.

عاشرًا: الدبلوماسية البرلمانية

برزت الدبلوماسية البرلمانية في قطر بشكل ملحوظ، حيث بدأت الدولة توسيع دائرة تمثيلها السياسي عبر المؤسسات التشريعية، وانخرط أعضاء المجلس في ملتقيات برلمانية دولية، والمشاركة في حوارات السياسة والتشريع، مما أتاح لقطر فرصة إضافية للتأثير في صيغ التشريع، وتعزيز قيم الحوار والتعاون، وتمثل هذه الدبلوماسية خطوة نحو التحديث المؤسسي للسياسة الخارجية، وانطلاقًا من ذلك، يستعرض الجدول التالي أبرز ملامح الدبلوماسية البرلمانية القطرية:

الدبلوماسية البرلمانية	– مشاركة مجلس الشورى في المحافل البرلمانية العالمية – تعزيز قنوات التفاهم السياسي مع البرلمانات الأخرى – دعم المبادرات التشريعية ذات الطابع الدولي – ترسيخ صورة قطر بوصفها دولة ذات مؤسسات تمثيلية فاعلة – المساهمة في نشر ثقافة الحوار والتشريع التشاركي

تُعد الدبلوماسية البرلمانية بُعدًا جديدًا في أدوات السياسة الخارجية القطرية، يُسهم في توسيع دوائر التأثير، ويُكسب الدولة مزيدًا من القبول الديمقراطي والشرعية في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف.

الحادي عشر: الدبلوماسية الدفاعية

رغم حجمها الصغير، عملت قطر على تطوير دبلوماسية دفاعية ذكية قائمة على التعاون العسكري الدولي، وبناء شراكات دفاعية استراتيجية، شملت هذه الشراكات توقيع اتفاقيات دفاع مشترك، والمشاركة في تدريبات إقليمية ودولية [123]، وقد هدفت هذه السياسة إلى تعزيز الردع، وتأمين المجال الإقليمي، وربط أمن قطر بأمن شركائها، وعليه، يبرز الجدول التالي مكونات الدبلوماسية الدفاعية القطرية:

الدبلوماسية الدفاعية	– توقيع اتفاقيات دفاعية مع تركيا وفرنسا وأمريكا – المشاركة في تدريبات مشتركة لتعزيز الجاهزية – دمج الأمن ضمن الاستراتيجية الدبلوماسية العامة

أثبتت الدبلوماسية الدفاعية أن الأمن لا يتحقق بالعزلة؛ بل بالشراكة الذكية مع القوى الفاعلة، وقد نجحت قطر في هذا المسار عبر اعتماد استراتيجية توازن بين الاعتماد الخارجي والتطوير الذاتي.

الثاني عشر: الدبلوماسية العامة

تمثل الدبلوماسية العامة الواجهة الناعمة التي تخاطب بها قطر الشعوب، وقد ركزت على تحسين صورتها لدى الرأي العام؛ الإقليمي والدولي، عبر الإعلام، والمشاريع الثقافية، والبرامج التعليمية، والتبادل الشبابي، وأصبحت قطر تدرك أن التأثير الحقيقي لا يتم، فقط، من خلال القنوات الرسمية؛ بل من خلال كسب الجماهير؛ لذلك، يوضح الجدول التالي أهم أدوات الدبلوماسية العامة التي تعتمدها قطر:

الدبلوماسية العامة	– شبكة الإعلام، مثل قناة الجزيرة – تمويل مشاريع إنسانية وتنموية مرئية دوليًا – استضافة فعاليات حوار بين الأديان والثقافات – دعم المبادرات الشبابية والتعليمية العابرة للحدود – بناء سردية إعلامية تركز على السلام والانفتاح

نجحت الدبلوماسية العامة في تكريس هوية قطر بوصفها دولة مبادرة، تجمع بين الأصالة والحداثة، وتُصدر رسائل السلام والانفتاح إلى جمهور عالمي متنوع، وهي اليوم أداة حيوية تعزز من كل أبعاد السياسة الخارجية الأخرى.

المبحث الثالث: الدبلوماسية القطرية في الوساطة والمساعي الحميدة

أولاً: الإطار النظري للوساطة والمساعي الحميدة

الوساطة والمساعي الحميدة من أهم أدوات تسوية النزاعات في العلاقات الدولية، وتعني تدخل طرف ثالث غير متحيز لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، في حين تسعى الوساطة لتيسير التفاوض المباشر أو غير المباشر، فإن المساعي الحميدة تهيئ البيئة اللازمة لبدء الحوار دون فرض أي حلول، وتقوم هذه الأدوات على مبدأ احترام السيادة، وعدم التدخل، والقبول الطوعي للوسيط، والحياد الكامل، وهي ممارسات ترتبط بمفاهيم بناء السلام وحل النزاعات بطرق سلمية، ويبين الجدول التالي أبرز السمات النظرية للوساطة والمساعي الحميدة:

السمات النظرية للوساطة والمساعي الحميدة	– الحياد وعدم التحيز للطرفين – القبول الطوعي من جميع الأطراف – تيسير الحوار دون فرض حلول – استهداف بناء الثقة وتخفيف التوتر – احترام سيادة الدول وعدم التدخل

تؤكد هذه المبادئ النظرية أن الوساطة ليست مجرد تدخلاً تقنيًا؛ بل هي ممارسة سياسية وقيمية تتطلب من الوسيط التمتع بصفات عالية من النزاهة والموثوقية، فكلما التزم الوسيط بالحياد، وتمكن من فهم دوافع الأطراف المختلفة، زادت فرص نجاح العملية التفاوضية، كما أن غياب الأجندات الخاصة يمثل عاملاً أساسيًا في بناء الثقة، ومن هذا المنطلق، تنسجم ممارسات دولة قطر مع هذا الإطار النظري، ما يمنحها ميزة نسبية في قدرتها على التفاعل

مع ملفات نزاعية دون أن تُستبعد من قبل أي طرف، ويُعد هذا الاتساق بين النظرية والممارسة أحد أسرار تميز الوساطة القطرية.

ثانيًا: الآليات القطرية في الوساطة

اعتمدت قطر في ممارستها للوساطة الدولية على مجموعة من الآليات الدبلوماسية المرنة التي مكّنتها من التدخل في نزاعات معقدة، تشمل هذه الآليات العلاقات المتوازنة مع مختلف الأطراف، والدبلوماسية الهادئة، والتفاعل الشخصي المباشر من قبل القيادة السياسية، كما استفادت قطر من قدرتها على استضافة المفاوضات، وتقديم الدعم اللوجستي، والتعامل مع الأطراف بسرية واحترافية عالية، مما زاد من فاعلية تدخلاتها، ويوضح الجدول التالي أبرز آليات الوساطة القطرية:

الآليات القطرية في الوساطة	– علاقات متوازنة مع أطراف النزاع – دبلوماسية خلفية غير معلنة عند الحاجة – استضافة جولات الحوار والمفاوضات – الاعتماد على الدبلوماسية الشخصية – توظيف الدعم الإنساني والمالي للاستقرار

تُبرز هذه الآليات كيف أن قطر لا تعتمد على موقعها الجغرافي أو قوتها العسكرية؛ بل على كفاءتها الدبلوماسية وبنيتها المرنة، فقد طوّرت نموذجًا خاصًا يجمع بين الدعم الإنساني، والدبلوماسية الهادئة، والعلاقات الاستراتيجية مع جميع الأطراف، وتمنحها هذه المرونة قدرة على المناورة ضمن سياقات سياسية حساسة، دون أن تكون طرفًا فاعلاً في الصراع، كما أن التنسيق الشخصي المباشر بين القيادة السياسية القطرية وصنّاع القرار في الدول المعنية يزيد من فاعلية الوساطة، ويجعل من الدوحة عاصمة دبلوماسية للمفاوضات.

ثالثًا: حالات ونماذج من الوساطات القطرية الناجحة

قامت قطر بعدد كبير من الوساطات الناجحة، شملت نزاعات إقليمية ودولية

وإنسانية، من تبادل الأسرى إلى اتفاقات سلام شاملة، وتمكنت الدوحة من التوسط في ملفات شديدة التعقيد، مثل: الملف الأفغاني، والسلام في تشاد، والمفاوضات الأمريكية الإيرانية، هذه الوساطات جاءت بفضل التزام قطر بالحياد، وقدرتها على مخاطبة أطراف متناقضة، وتقديم حلول عملية تضمن الحد الأدنى من المكاسب للجميع، وفيما يلي جدول يوضح أبرز الوساطات القطرية الناجحة [124]:

السنة	الوساطة	ما حدث بشكل مختصر
2023	تبادل سجناء بين الولايات المتحدة وفنزويلا	أطلقت فنزويلا سراح عشرة سجناء أمريكيين مقابل إفراج الولايات المتحدة عن سجين فنزويلي، بواسطة قطرية
2023	تبادل أسرى بين حماس وإسرائيل	تم التوصل إلى هدنة إنسانية وتبادل للأسرى بين الطرفين، بواسطة قطرية
2023	الإفراج عن رهائن في غزة	نجحت الوساطة القطرية في الإفراج عن عدد من الرهائن المحتجزين لدى حماس خلال الحرب على غزة
2023	إعادة أطفال أوكرانيين من روسيا	تم لمّ شمل أربعة أطفال أوكرانيين مع عائلاتهم في أوكرانيا، بواسطة قطرية
2023	تبادل سجناء بين إيران والولايات المتحدة	أطلقت إيران سراح خمسة سجناء أمريكيين مقابل الإفراج عن أموالها المجمدة، بواسطة قطرية
2022	اتفاقية الدوحة للسلام في تشاد	وقّعت الأطراف التشادية على اتفاقية سلام برعاية قطرية
2021	استئناف العلاقات بين كينيا والصومال	نجحت الوساطة القطرية في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطيعة دامت ستة أشهر
2020	اتفاقية السلام بين الولايات المتحدة وطالبان	تم توقيع اتفاقية تنص على انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، بواسطة قطرية
2020	تبادل أسرى بين حكومة أفغانستان وطالبان	تم تبادل آلاف الأسرى بين الطرفين، بواسطة قطرية
2019	تبادل أسرى بين الولايات المتحدة وطالبان	أُطلق سراح أستاذين جامعيين مقابل إفراج الولايات المتحدة عن ثلاثة من قيادات طالبان، بواسطة قطرية
2016	الإفراج عن أسرى جيبوتيين لدى إريتريا	أفرجت إريتريا عن أربعة أسرى جيبوتيين، بواسطة قطرية
2015	إطلاق سراح جنود طاجيك	أطلقت طالبان سراح أربعة جنود طاجيك، بواسطة قطرية
2015	الإفراج عن جنود لبنانيين مختطفين	تم الإفراج عن 16 جنديًا لبنانيًا مقابل إطلاق سراح معتقلين، بواسطة قطرية

2015	اتفاق التبو والطوارق في ليبيا	تم توقيع اتفاق سلام بين القبيلتين، بواسطة قطرية
2014	الإفراج عن جنود فيجيين في الجولان	أُفرج عن 45 جنديًا فيجيًا كانوا محتجزين في الجولان، بواسطة قطرية
2014	الإفراج عن راهبات معلولا	أُفرج عن 13 راهبة أرثوذكسية مقابل إطلاق سراح معتقلات سوريات، بواسطة قطرية
2014	تبادل أسرى بين الولايات المتحدة وطالبان	أُطلق سراح جندي أمريكي مقابل إفراج الولايات المتحدة عن خمسة من مقاتلي طالبان، بواسطة قطرية
2011	اتفاق دارفور	تم توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، بواسطة قطرية
2012	المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية	تم توقيع اتفاق بين فتح وحماس لتسريع المصالحة الوطنية، بواسطة قطرية
2011	اتفاقية السلام بين جيبوتي وإريتريا	تم توقيع اتفاقية سلام بين البلدين، بواسطة قطرية
2009	تسليم المقرحي وإغلاق ملف لوكربي	تم تسليم عبد الباسط المقرحي إلى ليبيا بعد وساطة قطرية أدت إلى إغلاق الملف
2008	اتفاق الدوحة الخاص بلبنان	تم التوصل إلى اتفاق أنهى أزمة سياسية استمرت 18 شهرًا في لبنان، بواسطة قطرية
2006	وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل	ساهمت قطر في إصدار قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي أوقف الحرب بين حزب الله وإسرائيل
2007	الإفراج عن الممرضات البلغاريات	تم الإفراج عن خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني كانوا محتجزين في ليبيا، بواسطة قطرية
2008	اتفاق بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي	تم التوصل إلى اتفاق لوقف القتال بين الطرفين، بواسطة قطرية
2009	اتفاق مصالحة بين تشاد والسودان	تم توقيع اتفاق مصالحة بين البلدين، بواسطة قطرية
1999	حل الخلاف بين السودان وإريتريا	نجحت الوساطة القطرية في إنهاء الخلاف بين البلدين
1999	وساطة بين السعودية والإمارات	نجحت قطر في حل الخلاف بين البلدين حول حقل الشيبة

تكشف النماذج السابقة عن مدى تنوّع الدور القطري جغرافيًا وموضوعيًا، من ملفات كبرى، مثل أفغانستان، إلى حالات إنسانية، مثل الأطفال الأوكرانيين، ما يجمع بين هذه الحالات هو عامل الثقة في قطر بوصفها وسيطًا محايدًا ومنفتحًا وتُظهر هذه النجاحات أن قطر لم تكن مجرد قناة توصيل؛ بل طرفًا

فاعلاً يُبادر، يُهيئ الظروف، ويقترح الحلول، كما أن قدرتها على الجمع بين أطراف متناقضة دون أن تُتهم بالتحيز، عزز من مكانتها في عالم يتجه نحو مزيد من الاستقطاب، وبذلك باتت الدوحة تحظى بمكانة مؤسسية في دبلوماسية الوساطة الدولية.

رابعًا: التحديات التي تواجه الدبلوماسية القطرية في الوساطة

رغم النجاحات، فإن الوساطة القطرية تواجه عددًا من التحديات الميدانية والسياسية، أبرز هذه التحديات هي تعقيد النزاعات، والضغوط الإقليمية والدولية، واتهامات الانحياز، أحيانًا، من أطراف لا تستفيد من نتائج الوساطة، كما أن تداخل المصالح الإقليمية، ومحدودية الموارد البشرية، أحيانًا، يفرضان على الدبلوماسية القطرية أن تعمل بمرونة وكفاءة كبيرة في ملفات شديدة التعقيد. ويبين الجدول التالي أبرز التحديات التي تعترض الوساطة القطرية:

تحديات الدبلوماسية القطرية	– حملات تشكيك في الحياد القطري – نزاعات طويلة ومعقدة جيوسياسيًا – ضغوط متبادلة من قوى إقليمية ودولية – نقص في الكوادر المتخصصة ببعض الملفات – الحاجة لإدامة الجهود بعد توقيع الاتفاقات

الوساطة لا تُمارس في فراغ سياسي؛ بل في بيئة مشحونة بالتنافس الإقليمي والضغوط الدولية، ولذلك، تواجه قطر تحديات تتعلق بمحدودية الحياد المدرك، إذ يمكن أن تفسر علاقتها بأحد الأطراف كنوع من الانحياز، كما أن طول أمد بعض النزاعات يُرهق الموارد ويُضعف الزخم السياسي، علاوة على ذلك، فإن فشل أي وساطة جزئيًا قد يُستخدم ضد الدوحة إعلاميًا، رغم أن عوامل الفشل قد تكون خارج إرادتها، كل هذه التحديات تفرض على الدبلوماسية القطرية تطوير أدواتها، وتعزيز شراكاتها الدولية، والعمل باستراتيجية وقائية قائمة على التوقع والاستباق.

خامسًا: تقييم الدور القطري في حفظ السلم الإقليمي والدولي

تحوّلت قطر من فاعل إقليمي صغير إلى وسيط دبلوماسي دولي يحظى بقبول واسع، ويعود ذلك إلى اعتمادها على أدوات ناعمة، ومرونة في السياسة الخارجية، واستعداد دائم لتقديم المساعدة في أكثر القضايا تعقيدًا، وقد أشادت منظمات دولية، مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، بالدور القطري في ملفات، مثل: دارفور، وتشاد، وأفغانستان [125]، باعتباره دورًا غير مصلحي يهدف إلى تحقيق الاستقرار.

ومن خلال الوساطات المتعددة التي نفذتها، أثبتت قطر أنها ليست مجرد وسيط؛ بل شريك أساسي في صناعة الاستقرار، وقد أكسبها هذا الدور احترامًا دوليًا ومكانة دبلوماسية متقدمة، خاصة بعد نجاحها في جمع أطراف يصعب جلوسهم على طاولة واحدة، كما ساهمت سياساتها في تخفيف التوترات، وإنقاذ أرواح، وإعادة الثقة في الحلول السلمية، وإلى جانب الملفات السياسية، تُعزز مساهماتها الإنسانية من فاعلية تدخلاتها، وتدل هذه النتائج على نضج استثنائي في رسم السياسة الخارجية، حيث تتقاطع المصالح الوطنية مع المسؤولية الدولية.

خاتمة الفصل الخامس

أظهرت التجربة القطرية في الدبلوماسية مدى قدرة الدول الصغيرة على لعب أدوار كبيرة في النظام الدولي، متى ما توفرت الإرادة السياسية والرؤية الاستراتيجية، فقد استطاعت قطر عبر أدواتها الدبلوماسية المتعددة أن ترسّخ حضورها كوسيط نزيه، وشريك موثوق، ومبادِرٍ في قضايا السلم الإقليمي والدولي، واعتمادها على القوة الناعمة، والدبلوماسية متعددة المسارات، وشكّل نموذجًا مغايرًا للدور التقليدي للدول الخليجية، وبذلك، لم تعد الدبلوماسية القطرية مجرد انعكاس للسياسة الخارجية؛ بل أضحت أداة لصياغتها وقيادتها، ومع استمرار التحديات، تظل قدرة قطر على الابتكار والتكيّف أساسًا في استدامة هذا الدور وتعزيزه في المستقبل.

الفصل السادس

السياسة الخارجية القطرية في المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الإقليمية والدولية دورًا محوريًا في هيكلة العلاقات بين الدول وتعزيز التعاون بينها، وقد أدركت دولة قطر مبكرًا أهمية الانخراط الفاعل ضمن هذه الأطر متعددة الأطراف، فقد شكّلت تلك المنظمات منصة حيوية للدوحة لتوسيع نطاق تأثيرها الدبلوماسي، والتعبير عن سياساتها الخارجية، والمساهمة في صياغة الاستجابات الجماعية للتحديات الإقليمية والدولية، من مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة الأمم المتحدة، حيث اتبعت السياسة الخارجية القطرية نهجًا يجمع بين الالتزام المؤسسي والمبادرة المستقلة، وفي هذا السياق، لم تكتفِ قطر بالحضور الرمزي؛ بل سعت إلى أداء أدوار قيادية في الوساطة، والتنمية، والدفاع عن القضايا الإنسانية، لذا، يستعرض هذا الفصل طبيعة السياسة الخارجية القطرية داخل المنظمات الإقليمية والدولية، محللاً تفاعلها، مساهماتها، وتوجهاتها الإصلاحية ضمن هذه الأطر.

المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية في مجلس التعاون الخليجي

أولاً: تأسيس مجلس التعاون الخليجي

تبنّت دولة قطر موقفًا إيجابيًا تجاه فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إدراكًا منها لأهمية التعاون الإقليمي كرافعة لاستقرار الخليج في ظل المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، فقد عبّر الشيخ خليفة بن حمد، أمير قطر، حينها في عام 1975 عن الحاجة إلى صيغة جماعية تجمع دول المنطقة في إطار يعزز الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي [126]. وقد ساهمت عوامل عدة، مثل: وحدة الدين، واللغة، والتاريخ، والنظام الاجتماعي والسياسي، في تسهيل ولادة هذه المنظمة الإقليمية، ثم شاركت قطر في 25 مايو 1981 في التأسيس الرسمي للمجلس، إلى جانب خمس دول خليجية أخرى، ما يعكس انخراطًا مبكرًا وفاعلاً في الهيكل الإقليمي المشترك، ويبيّن الجدول التالي أبرز العوامل التي أسست للروابط البنيوية بين دول الخليج، وسهّلت نشأة المجلس:

محددات ساهمت في تأسيس مجلس التعاون	- الدين المشترك - اللغة المشتركة - التاريخ والخلفية المشتركة - الأنظمة السياسية المتقاربة - الجغرافيا الواحدة - الروابط الاجتماعية والأسرية

ثانيًا: أسباب تأسيس مجلس التعاون الخليجي

جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كاستجابة لمجموعة من التحولات الإقليمية والدولية التي فرضت على دول الخليج التفكير في تكتل إقليمي يحمي مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وقد لعبت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 دورًا مفصليًا في هذا الاتجاه، حيث أثارت مخاوف من إمكانية تصدير الثورة إلى دول الخليج العربية، بالإضافة إلى تزامن ذلك مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية التي زادت من هشاشة الوضع الأمني الإقليمي، كما أدى الانقسام العربي الذي نتج عن توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل إلى تهديد منظومة الأمن القومي العربي، ما دفع دول الخليج إلى بناء بديل إقليمي يعزز وحدتها ويوفر غطاءً جماعيًا لمواجهة التحديات المتزايدة، ويعرض الجدول التالي أهم الدوافع السياسية والأمنية والإقليمية التي عجّلت بتشكيل مجلس التعاون الخليجي [127]:

الأسباب التي دفعت لتأسيس مجلس التعاون الخليجي	- الثورة الإيرانية أثارت مخاوف من تصدير الثورة - الحرب العراقية - الإيرانية هددت الأمن الجماعي الخليجي - اتفاقية كامب ديفيد أضعفت الإجماع والأمن القومي العربي - مستوى الأمن الفردي غير كافٍ لمواجهة التهديدات الإقليمية - الرغبة في تكامل اقتصادي يعزز التعاون المشترك

وكانت دولة قطر من أوائل الدول التي نادت بتحويل المجلس من مجرد إطار للتعاون إلى كيان اتحادي قادر على اتخاذ قرارات استراتيجية حاسمة، وهو ما ظهر في مبادرتها لإنشاء سوق خليجية مشتركة وتأسيس طيران

خليجي موحد [128]. رغم تعثر المجلس، لاحقًا، في إدارة الأزمات، لا سيما خلال الأزمة الخليجية عام 2017، بقيت قطر متمسكة بعضويتها، داعية إلى تطوير المنظمة بدلاً من تفكيكها، حيث أدركت قطر أن مجلس التعاون، رغم قصوره، يظل منبرًا ضروريًا لتنسيق السياسات الإقليمية، ومحاولة بناء منظومة خليجية أكثر استقرارًا وفاعلية.

ثالثًا: مشاركة قطر في مؤسسات مجلس التعاون الخليجي

حرصت دولة قطر منذ تأسيس مجلس التعاون على المشاركة الفاعلة في مؤسساته وأجهزته المختلفة، انطلاقًا من إيمانها بأهمية العمل الخليجي المشترك كإطار لتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة، فقد تبوأت قطر أدوارًا نشطة في أجهزة المجلس التنفيذية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية، وساهمت في بلورة السياسات الجماعية، لاسيما فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي وتنسيق المواقف السياسية، ورغم تعرض المجلس لأزمات حادة، استمرت قطر في حضور اجتماعاته، وتفعيل التزاماتها في مؤسساته، مما يعكس تمسكًا مؤسساتيًا بالعمل الخليجي المشترك، حتى في ظل الخلافات السياسية، ويوضح الجدول أدناه أهم صور انخراط قطر في هياكل المجلس ومجالات تفاعلها المؤسسي [129]:

أوجه مشاركة قطر في مؤسسات مجلس التعاون	– المشاركة المنتظمة في القمم الخليجية، بما في ذلك خلال فترات الأزمات السياسية – دعم المبادرات الاقتصادية والتعليمية ضمن برامج الأمانة العامة للمجلس – تقديم رؤى ومقترحات تطويرية عبر الهيئة الاستشارية للمجلس – المشاركة العسكرية في إطار درع الجزيرة – المساهمة في دعم مشاريع السوق الخليجية المشتركة

يُظهر سلوك قطر داخل مؤسسات المجلس توجهًا براغماتيًا يوازن بين ثوابتها السيادية وحرصها على الالتزام الإقليمي، فحتى في أحلك فترات التوتر، حافظت على الحد الأدنى من الحضور والتفاعل داخل هياكل المجلس، ما

يعكس نهجًا سياسيًا بأهمية المنظومة الخليجية، ليس، فقط، من ناحية رمزية أو تضامنية؛ بل كأداة للتأثير وتحصين الذات، ويمكن القول إن سياسة قطر في هذا السياق تجمع بين الواقعية السياسية والانفتاح على الحلول الجماعية، مع السعي المستمر لتطوير الأداء المؤسسي للمجلس.

رابعًا: موقف قطر من أزمات مجلس التعاون الخليجي

واجه مجلس التعاون الخليجي خلال مسيرته عدة أزمات سياسية أثّرت في تماسكه الداخلي وفعاليته كمنظومة إقليمية، كان أبرزها الأزمة الخليجية التي اندلعت في عام 2017 إثر قطع السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر، وقد شكّلت هذه الأزمة اختبارًا حقيقيًا لمدى التزام الدول الأعضاء بمبادئ المجلس، خاصة في ما يتعلق بحل النزاعات عبر الحوار والوساطة، ورغم الضغوط، تمسكت قطر بعضويتها في المجلس، ورفضت الخروج منه، مؤكدة أن الخلافات لا ينبغي أن تُفضي إلى تفكك البيت الخليجي، كما أبدت استعدادًا للجلوس على طاولة الحوار شريطة احترام سيادتها وعدم فرض إملاءات على سياساتها، ويستعرض الجدول التالي الأزمات السياسية الكبرى في المجلس ومواقف قطر حيالها [130]:

أزمة سحب السفراء 2014	التزمت قطر بسياسة التهدئة دون تغيير جوهري في سياساتها
الأزمة الخليجية 2017	رفضت قطر المطالب الـ 13، وتمسكت بسيادتها، وأكدت انفتاحها على الحوار

اتسم موقف قطر من أزمات مجلس التعاون بالحذر والتمسك بالقنوات الدبلوماسية، مما ساعدها على كسب الدعم الإقليمي والدولي، وتثبيت صورتها كدولة تدعو للحوار وتعارض التصعيد، كما أظهرت الأزمة الخليجية هشاشة البنية السياسية للمجلس، الأمر الذي دفع قطر إلى الدعوة لإصلاحات هيكلية في آليات اتخاذ القرار داخله، وعلى الرغم من الأثر السلبي للأزمات على فاعلية المجلس، فإن الدوحة ظلت تنظر إليه بوصفه إطارًا استراتيجيًا لا يمكن

الاستغناء عنه؛ بل يجب العمل على تطويره؛ كي يصبح أكثر قدرة على التعامل مع الخلافات والتحديات المستقبلية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية في جامعة الدول العربية

أولاً: دور قطر في منظومة جامعة الدول العربية

ارتبطت السياسة الخارجية القطرية منذ الاستقلال بالعمل العربي المشترك، حيث انضمت قطر إلى جامعة الدول العربية عام 1971 [131]، وسعت، منذ ذلك الحين، إلى تفعيل دورها داخل هذه المنظمة، رغم ما يشوبها من ضعف مؤسسي وتباين سياسي بين أعضائها. وقد ركزت الدبلوماسية القطرية على القضايا العربية الكبرى، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب دعم جهود الوساطة في الأزمات الإقليمية، مثل: لبنان، والسودان، وليبيا. كما لعبت قطر أدوارًا واضحة في القمم العربية التي استضافتها، وأكدت من خلالها ضرورة إصلاح آليات اتخاذ القرار داخل الجامعة لجعلها أكثر استجابة لتحديات العصر، وبهذا، تجاوزت قطر الطابع الرمزي للمشاركة نحو مقاربة عملية وفاعلة في إطار الجامعة، ويُظهر الجدول التالي محطات بارزة شكّلت ملامح الدور القطري داخل الجامعة العربية [132]:

القمة العربية – بيروت 2002	دعم مبادرة السلام العربية
القمة العربية – الدوحة 2009	استضافة وتفعيل دور الوساطة في ملفات فلسطين والسودان
القمة العربية الطارئة – 2010	دعوة لعقد قمة طارئة لبحث العدوان على غزة
الوساطة في السودان ولبنان	مشاركة فعالة عبر الجامعة لحل النزاعات العربية
مقترحات إصلاح الجامعة	دعوة لتطوير آليات اتخاذ القرار وتفعيل الدور المؤسسي

رغم الصعوبات البنيوية التي تعاني منها جامعة الدول العربية، ظلّت قطر تنظر إليها بوصفها إطارًا ضروريًا للحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق العربي، ومنبرًا سياسيًا لإبراز مواقفها الإقليمية، وقد اتسمت مشاركتها في الجامعة

بالفاعلية والانفتاح، خاصة في دعم القضايا العربية، إلا أن الدوحة لم تتردد في انتقاد الأداء العربي المشترك عند الضرورة، والمطالبة بإصلاحات جذرية تعزز من مصداقية العمل العربي، وبذلك، تعكس السياسة القطرية نهجًا مزدوجًا: الالتزام بالمؤسسة، والسعي لتطويرها بما يخدم المصالح العربية الجماعية بعيدًا عن الجمود والاصطفافات التقليدية.

ثانيًا: مواقف قطر من القضايا الخلافية داخل الجامعة العربية

اتسمت السياسة الخارجية القطرية داخل جامعة الدول العربية بالاستقلالية والمرونة، خاصة في القضايا الخلافية التي شهدت تباينًا بين الدول الأعضاء، فقد تبنّت قطر مواقف مغايرة، أحيانًا، للتوجهات العامة للجامعة، لا سيما فيما يتعلق بالأزمات السياسية في بعض الدول العربية، مثل: ليبيا وسوريا واليمن ومصر، ففي الوقت الذي فضّلت فيه بعض الدول الحذر أو الحياد، دعمت قطر تطلعات الشعوب العربية، وهذا ما أدى، أحيانًا، إلى توتر العلاقات داخل الجامعة؛ لكنه في المقابل كرّس صورة قطر كدولة فاعلة تملك رؤية خاصة في إدارة الملفات العربية، ويعرض الجدول أدناه نماذج من سياسة قطر الخارجية تجاه القضايا العربية [133]:

الثورة الليبية 2011	دعم الثورة سياسيًا وإعلاميًا
الأزمة السورية 2011	دعم المعارضة والمطالبة بإسقاط النظام
الحرب في اليمن	مشاركة في التحالف العربي ثم الانسحاب لاحقًا بسبب الأزمة الخليجية 2017
القضية الفلسطينية	دعم دائم للحقوق الفلسطينية ورفض التطبيع
التدخلات الإقليمية	رفض التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية

يعكس سلوك قطر داخل الجامعة العربية ميلاً إلى اتخاذ مواقف مبدئية، أحيانًا، ومصلحية في أحيان أخرى؛ لكنها ظلت حريصة على الحفاظ على مكانتها داخل المنظمة وعدم القطيعة مع الإجماع العربي، وبدلاً من التماهي

مع مواقف بعض القوى الإقليمية المهيمنة داخل الجامعة، سعت قطر إلى طرح رؤى بديلة تسهم في إعادة صياغة المقاربات العربية التقليدية تجاه الأزمات، ومن خلال هذا النهج، قدمت السياسة القطرية نفسها كصوت إصلاحي ضمن منظمة تحتاج إلى تجديد وظيفي يعيد لها الدور والتأثير.

ثالثًا: دور قطر في إصلاح جامعة الدول العربية

انطلاقًا من إدراكها لمحدودية الدور الفعلي لجامعة الدول العربية في مواجهة التحديات، سعت دولة قطر إلى الدفع نحو إصلاح المنظمة وتطوير هياكلها وآلياتها بما يجعلها أكثر فاعلية واستقلالية، وقد طالبت الدوحة مرارًا بتحديث آليات اتخاذ القرار داخل الجامعة، خصوصًا ما يتعلق بآلية الإجماع، وإعادة النظر في هيكلة الأمانة العامة، وتفعيل أجهزة الجامعة المعطلة، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما دعت إلى تعزيز الدور الشعبي للمنظمة من خلال تفعيل البرلمان العربي والمجالس المتخصصة، معتبرة أن الجمود المؤسسي هو أحد أسباب تراجع تأثير الجامعة؛ عربيًا ودوليًا، وتمثل هذه المواقف تعبيرًا عن رغبة قطر في تحويل الجامعة من كيان رمزي إلى مؤسسة قادرة على التأثير في مجريات الأحداث، ويبيّن الجدول التالي أهم أوجه الإصلاح التي اقترحتها قطر ضمن الجامعة العربية [134]:

أبرز المبادرات والمقترحات القطرية لإصلاح جامعة الدول العربية	- تعديل عمليات اتخاذ القرار وآلية الإجماع - هيكلة الأمانة العامة ومراجعة صلاحيات الأمين العام - تطوير الجهاز الإداري لمنظمة جامعة الدول العربية - تعزيز البعد الشعبي وتوسيع دوره الرقابي - الإصلاح المالي ووضع موازنة شفافة - تقييم أداء المؤسسات المنضوية لجامعة الدول العربية

تعكس رؤية قطر لإصلاح الجامعة العربية قناعة بأن الجمود المؤسسي أخطر من الانقسام السياسي، وأن تحديث الجامعة لا يتطلب، فقط، تطوير هياكلها؛ بل - أيضًا - تغييرًا في الثقافة السياسية السائدة بين أعضائها، فرؤية الدوحة

ترتكز على تحويل الجامعة إلى كيان يُدار بمنطق المؤسسات لا بمنطق التوازنات التقليدية، وهو ما يتطلب إرادة سياسية جماعية غير متوفرة بعد، ورغم عدم تبني هذه المقترحات بشكل واسع، إلا أن طرحها المستمر يعكس التزام قطر بتحقيق نهضة عربية من داخل المؤسسات القائمة، بدلاً من القطيعة أو البحث عن بدائل موازية.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية في منظمة التعاون الإسلامي

أولاً: موقع منظمة التعاون الإسلامي في السياسة الخارجية القطرية

تولي دولة قطر اهتمامًا خاصًا بمنظمة التعاون الإسلامي، انطلاقًا من قناعتها بأهمية تعزيز العمل الإسلامي المشترك في مواجهة التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، لا سيما تلك المرتبطة بالقضية الفلسطينية، وظاهرة الإسلاموفوبيا، والنزاعات الطائفية والمذهبية، وقد شاركت قطر منذ انضمامها في أغلب القمم الوزارية والإسلامية، وسعت إلى دعم قرارات المنظمة، كما تبنت السياسة القطرية مقاربة قائمة على التوازن، تجمع بين الالتزام بمبادئ التضامن الإسلامي، والحرص على الاستقلالية في مواقفها تجاه بعض القضايا الخلافية التي قد تشق صفوف الدول الأعضاء، ويعرض الجدول التالي المجالات الرئيسة التي شاركت فيها قطر داخل المنظمة الإسلامية [135]:

مشاركة قطر في منظمة التعاون الإسلامي	- دعم دائم لقرارات المنظمة بشأن القدس وفلسطين - تمويل مبادرات إعلامية ومؤتمرات حوار الأديان - دعم الوساطة في الدول الإسلامية - تمويل برامج في الدول الإسلامية الفقيرة - الدعوة لتجنب التسييس في القضايا الإسلامية - رفض الطائفية

برزت قطر في منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها دولة تسعى إلى إعادة توجيه المنظمة نحو قضايا العالم الإسلامي الحقيقية، بدلاً من الانشغال

بالخلافات السياسية بين أعضائها، ويعكس دورها نمطًا من «الدبلوماسية الدينية» يهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار عبر خطاب إسلامي معتدل، وتنمية واقعية، وتضامن فاعل، ومع أن مواقف بعض الدول الأعضاء تتباين حول قضايا، مثل: النفوذ الإيراني، أو الثورات العربية، إلا أن قطر حافظت على توازن نسبي يمكّنها من التواصل مع مختلف الأطراف، دون التفريط بمبادئها أو مصالحها.

ثانيًا: مواقف قطر من القضايا الخلافية داخل منظمة التعاون الإسلامي

رغم طابعها الديني والتضامني، لم تخلُ منظمة التعاون الإسلامي من التباينات السياسية بين أعضائها، وخصوصًا في قضايا، مثل: العلاقة مع إيران، والأزمات الداخلية في سوريا واليمن، والموقف من بعض الدول غير الأعضاء، مثل: الهند وميانمار، في هذا السياق، اتخذت قطر مواقف متوازنة تهدف إلى الحفاظ على وحدة الصف الإسلامي، دون الانجرار وراء الاستقطابات السياسية، فقد دعمت قرارات المنظمة الرافضة لانتهاك حقوق المسلمين في مناطق النزاع؛ لكنها تجنبت التصعيد أو الانحياز المفرط، مفضّلة المسار الدبلوماسي والوساطات الهادئة، وقد ساعد هذا النهج على تعزيز مصداقية السياسة الخارجية القطرية باعتبارها صوتًا وسطيًا داخل المنظمة، ويوضح الجدول أدناه أبرز القضايا الخلافية التي واجهت المنظمة وموقف قطر منها [136]:

العلاقة مع إيران	الدعوة إلى الحوار وعدم القطيعة
الأزمة السورية	دعم المعارضة السورية ضمن خطاب التضامن الإسلامي
مسلمو الروهينغا في ميانمار	دعم إنساني وسياسي للمسلمين المضطهدين
الرسوم المسيئة والإسلاموفوبيا	الدعوة لمواجهة خطاب الكراهية بالحوار والقانون
التطبيع مع إسرائيل	رفض التطبيع خارج المبادرة العربية

يُظهر تحليل المواقف القطرية داخل منظمة التعاون الإسلامي أنها تسعى

لتمثيل رؤية إسلامية عقلانية تتجاوز النزاعات الطائفية والسياسية التي تعيق فاعلية المنظمة، وقد استفادت قطر من أدواتها الدبلوماسية وخطابها المعتدل لبناء توازن بين التزاماتها الدينية ومصالحها السياسية، ما أكسبها احترامًا داخل أروقة المنظمة، حتى من قبل الدول التي تختلف معها في ملفات أخرى، ويمكن القول إن السياسة الخارجية القطرية داخل المنظمة تمثل محاولة لدمج القيم الإسلامية بالمصالح الواقعية في إطار مؤسسي جماعي.

ثالثًا: إسهامات قطر في مبادرات التنمية والتعاون الإسلامي

ترى دولة قطر أن التنمية في العالم الإسلامي تمثل مدخلاً أساسيًا لتعزيز الأمن والاستقرار، ولهذا جعلت من التعاون الاقتصادي والتنموي أحد أعمدة سياستها الخارجية داخل منظمة التعاون الإسلامي، وقد ساهمت الدوحة بشكل ملموس في تمويل مشاريع تنموية وتعليمية وصحية في العديد من الدول الأعضاء، بالتنسيق مع مؤسسات المنظمة، مثل: البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة الإيسيسكو، ومراكز البحوث والتدريب الإسلامية، كما دعمت قطر مبادرات تعزز الاقتصاد المعرفي وتمكين الشباب والنساء [137].

وتُبرز إسهامات قطر في التنمية الإسلامية توجهًا استراتيجيًا يربط السياسة الخارجية بالمسؤولية الإنسانية، ويعزز مكانة الدوحة باعتبارها فاعلاً موثوقًا في العالم الإسلامي، وقد استطاعت عبر أدواتها المالية وشراكاتها المؤسسية أن تملأ بعض الفجوات التي تركها ضعف التنسيق بين الدول الأعضاء، كما أن هذا الدور ساعدها على بناء شبكة من العلاقات الإيجابية مع عدد من الدول الإسلامية الفقيرة، ما أضفى بعدًا أخلاقيًا وإنسانيًا على تحركاتها الدبلوماسية، وعزز من حضورها داخل المنظمة بوصفها دولة «مانحة» و«مبادرة»، لا مجرد عضو مشارك في البيانات الختامية.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية القطرية في منظمة الأمم المتحدة

أولًا: موقع الأمم المتحدة في السياسة الخارجية القطرية

تولي دولة قطر اهتمامًا بمنظمة الأمم المتحدة باعتبارها الإطار الأشمل للحوكمة العالمية، ولِما توفره من منصات شرعية للدفاع عن القضايا العادلة، وتعزيز السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان، ومنذ انضمامها إلى المنظمة عام 1971، سعت الدوحة إلى تفعيل حضورها في أروقتها، ليس، فقط، باعتبارها عضوًا ملتزمًا؛ بل كفاعل نشط يقدّم مبادرات ويستضيف مؤتمرات أممية، ويدعم الأجندة الدولية في مجالات متعددة، مثل: التعليم، والمناخ، ومحاربة التطرف، حيث تبنّت قطر سياسة خارجية قائمة على توظيف الأمم المتحدة بوصفها أداة لتعزيز مكانتها الدولية وتوسيع نفوذها الناعم، ويبيّن الجدول التالي صور تفاعل قطر مع أجهزة الأمم المتحدة المختلفة وأولوياتها الدولية [138]:

أوجه تفاعل قطر مع منظمة الأمم المتحدة	– مشاركة دائمة في الجمعية العامة ومجالس الأمم – تمويل برامج التعليم، والصحة، والتنمية المستدامة – تقديم مبادرات لحل النزاعات (السودان، أفغانستان) – دعم الآليات الأممية وتقديم تقارير دورية – استضافة الفعاليات الأممية

يُظهر سلوك قطر داخل الأمم المتحدة قدرتها على استثمار هذا الفضاء الدولي للتأثير في صناعة السياسات العالمية، خصوصًا في القضايا التي تتقاطع مع مصالحها أو توجهاتها الأخلاقية، ومن خلال توظيف أدوات الدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث تمكنت من بناء علاقات متوازنة مع عدد من الأطراف المتناقضة سياسيًا، وعززت من قدرتها على الوساطة والتموضع باعتبارها دولة راعية للسلام والتنمية، ويعكس الحضور القطري في الأمم المتحدة انتقال سياستها الخارجية من النطاق الإقليمي إلى الفضاء العالمي، حيث تُقدّم نفسها بصفتها دولة صغيرة

ذات طموح، تستثمر في القانون الدولي والمنظمات متعددة الأطراف لزيادة تأثيرها.

ثانيًا: وزارة الخارجية القطرية ودورها في العلاقة مع الأمم المتحدة

تُعد وزارة الخارجية القطرية الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات الدبلوماسية لدولة قطر مع مختلف الوحدات الدولية، بما في ذلك المنظمات الدولية. وتُعد المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، إلى جانب إدارتي المنظمات الدولية والتعاون الدولي، من أبرز الجهات التابعة للوزارة في متابعة نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتعمل هذه الجهات على تعزيز علاقات دولة قطر مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما يتماشى مع المصالح الوطنية العليا للدولة. ويكشف الجدول التالي أبرز اختصاصات كل من إدارة المنظمات الدولية وإدارة التعاون الدولي [139]:

اختصاصات إدارة المنظمات الدولية	– متابعة نشاط الأمم المتحدة – دراسة وتحليل القرارات والتوصيات الدولية المعتمدة من الدولة – متابعة وتوجيه نشاط الوفود الدائمة وإبداء الرأي في تقاريرها – التنسيق مع الجهات الحكومية حول المشاركة في المنظمات والاجتماعات الدولية – اقتراح الترشيحات لمناصب وعضويات المنظمات الدولية واستضافة مقارها – متابعة ترشيحات الدول والأفراد للمناصب الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية

اختصاصات إدارة التعاون الدولي	– تحديد احتياجات الجهات الحكومية من أنشطة التعاون الدولي – دراسة أنشطة التعاون الفني المقدمة من المنظمات الدولية وتحليلها – متابعة البرامج الفنية وتخطيط الاستفادة منها – إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بالتعاون الفني – إعداد التقرير السنوي لأنشطة التعاون الفني للجهات الحكومية مع المنظمات الدولية

تُعنى إدارة التعاون الدولي، من جانبها، بتحديد وتنسيق احتياجات الجهات الحكومية القطرية من برامج التعاون الفني المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية، كما تتولى دراسة وتحليل هذه الأنشطة وسبل الاستفادة منها، بالإضافة إلى إعداد تقارير ودراسات استراتيجية حول التعاون الفني، ويشكّل هذا التنسيق إطارًا مهمًا لتعظيم استفادة الدولة من الخبرات والشراكات الدولية، وترسيخ حضور قطر ضمن منظومة التعاون الدولي.

ثالثًا: مساهمات قطر في المبادرات الأممية

تسعى دولة قطر إلى لعب دور فعّال في دعم مبادرات الأمم المتحدة عبر مساهمات مالية، وتنظيمية، ومؤسسية في مختلف مجالات التنمية وحقوق الإنسان، وقد ركزت هذه المساهمات على قضايا محددة تتماشى مع أولويات السياسة الخارجية القطرية، مثل: التعليم في مناطق النزاع، والتغير المناخي، ومكافحة الفقر، ودعم الحوار بين الثقافات، وتحرص قطر على تنفيذ هذه المبادرات بالشراكة مع الوكالات الأممية المختصة، مما يمنحها الشرعية الدولية، ويوسع من شبكتها الدبلوماسية، وقد باتت الدوحة تُعرف داخل المنظمة الدولية بوصفها داعمًا رئيسًا لبعض البرامج الأممية، وليس، فقط، كممول؛ بل كمبادِر وصاحب رؤية متقدمة في التعامل مع التحديات العالمية، ويعرض الجدول أدناه أبرز البرامج والمبادرات التي أسهمت قطر في تمويلها أو تنظيمها على المستوى الأممي [140]:

مبادرة «علّم طفلاً»	تمويل التعليم الأساسي لملايين الأطفال
مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة 2021	استضافة وتنظيم المؤتمر
دعم صندوق الأمم المتحدة للتنمية	مساهمات مالية منتظمة
الحوار بين الأديان والثقافات	تنظيم فعاليات دولية في هذا المجال
التغير المناخي	دعم التزامات اتفاق باريس، وتمويل مبادرات خضراء

تدلّ هذه المساهمات على أن السياسة الخارجية القطرية أصبحت ترتكز على مفهوم «الدبلوماسية القيمية»، التي توظف الموارد المالية والدور السياسي لخدمة قضايا إنسانية وتنموية عالمية، وبما يعزز صورة الدولة بوصفها محاورًا حضاريًا وممولاً مسؤولاً، كما أن تعاون قطر الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة لا يقتصر على الدعم المالي؛ بل يتعداه إلى الإسهام في صياغة السياسات والبرامج، ما يعكس مستوى متقدمًا من الاندماج في النظام الدولي، ويمكن القول إن هذه الاستراتيجية رسخت مكانة قطر باعتبارها فاعلاً موثوقًا به داخل الأمم المتحدة، بما يضاعف من تأثيرها؛ الإقليمي والعالمي.

رابعًا: دور قطر في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في الأمم المتحدة

تبنّت السياسة الخارجية القطرية نهجًا ثابتًا في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية داخل منظمة الأمم المتحدة، استنادًا إلى مبدأ العدالة الدولية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وتُعد القضية الفلسطينية في مقدمة هذه القضايا، حيث دعمت قطر جميع القرارات الدولية التي تُدين الاحتلال الإسرائيلي، وساهمت في حشد الدعم السياسي والإنساني للقطاعين الحكومي والمدني الفلسطيني، كما تبنّت الدوحة مواقف واضحة بشأن قضايا أخرى، مثل النزاعات في سوريا، اليمن، وليبيا، حيث طالبت بمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان ودعم مسارات الحل السياسي، وعلى الصعيد الإسلامي، كانت قطر من أبرز الأصوات التي دعت الأمم المتحدة لاتخاذ مواقف حازمة تجاه الانتهاكات بحق المسلمين في ميانمار والهند، مما عزز دورها كمدافع دولي عن حقوق الشعوب الإسلامية، ويوضح الجدول التالي مواقف قطر داخل الأمم المتحدة إزاء قضايا عربية وإسلامية محورية [141]:

أبرز مواقف قطر في الأمم المتحدة تجاه القضايا العربية والإسلامية	- دعم القضية الفلسطينية، وإدانة الاحتلال، ورفض التطبيع الأحادي. - المطالبة بمحاسبة مرتكبي الجرائم في سوريا، مع التأكيد على دعم الحل السياسي. - الدعوة إلى تسوية سياسية شاملة في اليمن، مع تأييد الشرعية المعترف بها دوليًا. - المطالبة بإجراء تحقيق دولي في الانتهاكات ضد مسلمي الروهينغا. - مواجهة ظاهرة الإسلاموفوبيا، والدعوة إلى سنّ قوانين دولية تحمي المسلمين.

أثبتت قطر عبر منبر الأمم المتحدة أنها لا تتعامل مع القضايا العربية والإسلامية بمنظور عاطفي أو دعائي؛ بل بمنهج سياسي وحقوقي منضبط، ينسجم مع ميثاق المنظمة الدولية، ومن خلال خطاب متزن، مدعوم بجهود إنسانية ودبلوماسية ملموسة، عززت مكانتها باعتبارها دولة تسعى إلى إحقاق العدالة في قضايا تغيب عنها، أحيانًا، الإرادة الدولية، وقد ساهم هذا التوجه في ترسيخ صورة قطر بوصفها فاعلاً ملتزمًا، يربط مصالحه الوطنية بالمسؤولية الأخلاقية والإنسانية في إطار النظام العالمي.

خامسًا: بيت الأمم المتحدة في الدوحة ودور قطر في دعم تعددية الأطراف

في خطوة تعكس طبيعة الشراكة بين دولة قطر ومنظمة الأمم المتحدة، تم في مارس 2023 افتتاح بيت الأمم المتحدة في الدوحة، باعتباره مركزًا إقليميًا يضم عددًا من المكاتب والهيئات الأممية، وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة هذه الخطوة بأنها تجسيد لدور قطر بوصفها «منصة مهمة للحوار، وشريكًا حقيقيًا في العمل متعدد الأطراف» [142]، ويأتي هذا المشروع تأكيدًا على التزام قطر بدعم النظام الدولي القائم على التعاون والتنسيق الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز السلم، والتنمية، وحقوق الإنسان على مستوى العالم، ويستعرض

الجدول التالي الكيانات الأممية التي يضمها بيت الأمم المتحدة في العاصمة القطرية [143]:

الكيانات الأممية التي يضمها بيت الأمم المتحدة في العاصمة القطرية	- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) - منظمة العمل الدولية - منظمة الصحة العالمية - صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) - مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - المنظمة الدولية للهجرة - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المركز الإقليمي للتدريب وبناء القدرات في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية - مركز التحليل والتواصل المعني بالأطفال والنزاع المسلح - المركز الدولي في الدوحة المعني بتطبيق الرؤى السلوكية على التطرف ومكافحة الإرهاب - المكتب المعني بالمشاركة البرلمانية في منع ومكافحة الإرهاب

يؤكد إنشاء بيت الأمم المتحدة في الدوحة على أن السياسة الخارجية القطرية لم تعد تكتفي بالمشاركة في المحافل الدولية؛ بل باتت توفر الأرضية المؤسسية لعمل هذه المنظمات من داخل أراضيها، وتعكس هذه الخطوة التزامًا عميقًا بالمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة: من حفظ السلم والأمن الدوليين، إلى دعم التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، والتنوع الثقافي والديني، كما تُمثّل هذه المبادرة ترجمة عملية لرغبة قطر في أن تكون مركزًا للحوار، والوساطة، والعمل التعاوني، لا على المستوى الإقليمي، فقط؛ بل في الساحة الدولية الأوسع.

خاتمة الفصل السادس

أبرز الفصل كيف تمكّنت دولة قطر من توظيف عضويتها في المنظمات الدولية لتحقيق مكاسب استراتيجية، وسياسية وإنسانية، تجاوزت وزنها الجغرافي والديمغرافي، فقد أظهرت الدوحة قدرة عالية على استخدام المنصات متعددة

الأطراف ليس، فقط، للتعبير عن مواقفها؛ بل لصياغة مبادرات ملموسة في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان، كما اتضح أن قطر تتبنى سياسة خارجية نشطة في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، مع الحرص على دعم العمل المؤسسي والدعوة المستمرة إلى إصلاحه، وفي ظل بيئة دولية معقدة ومتغيرة، باتت هذه المنظمات أدوات حيوية لتعزيز النفوذ الناعم القطري وتثبيت موقعها باعتبارها فاعلاً إقليميًا ودوليًا مسؤولاً، ومن خلال هذا الحضور المتوازن، تمكّنت السياسة القطرية من ترسيخ مكانتها بوصفها شريكًا موثوقًا في النظام العالمي، وداعية مستمرة لتعددية فعالة ومستقبل أكثر تعاونًا واستقرارًا.

الفصل السابع

السياسة الخارجية القطرية تجاه القضايا الدولية

تجسّد السياسة الخارجية لدولة قطر نهجًا استباقيًا قائمًا على التوازن الاستراتيجي، والانفتاح على الشراكات المتنوعة، وقد انعكس هذا النهج في مجموعة من المنجزات التي برزت على المستويين؛ الإقليمي والدولي، وشملت مجالات عدة، مثل: التعاون الثنائي والمتعدد، وتعزيز الحوار الحضاري، ودعم المساعدات الإنسانية، والمشاركة في قضايا المناخ والأمن ومكافحة الفساد؛ لذا، يعرض هذا الفصل أبرز هذه المنجزات، موضحًا كيف أسهمت السياسة الخارجية القطرية في تعزيز المكانة الدولية للدولة، وترسيخ حضورها بوصفها شريكًا موثوقًا في منظومة العلاقات العالمية، كما يتناول الفصل الأبعاد المؤسسية والعملية لهذا الحضور، ويبرز تطور دور قطر من دولة فاعلة إلى صانعة للمبادرات متعددة الأطراف.

المبحث الأول: التعاون والشراكات الدولية

أولًا: أهداف السياسة القطرية في التعاون الدولي

تتبنّى دولة قطر سياسة خارجية تقوم على مبادئ ومصالح مدروسة، ما يجعلها لاعبًا فاعلًا في الساحة الدولية، ويظهر هذا التوجه في سعيها لبناء شراكات تساهم في دعم الاستقرار وتعزيز التنمية حول العالم، كما تسعى من خلال تعاونها مع المنظمات والدول إلى إرساء قواعد ثابتة تقوم على العدالة والسيادة والاحترام المتبادل، ويبيّن الجدول التالي أبرز أهداف التعاون الدولي التي تركز عليها السياسة الخارجية القطرية: [144]

أهداف السياسة القطرية في التعاون الدولي	– حماية حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية – تسوية النزاعات بالطرق السلمية وتفادي التصعيد العسكري – دعم الأمن والتنمية على المستوى الدولي – نشر ثقافة التسامح والاعتدال في التعامل الحضاري – إدانة التطرف ومعالجة أسبابه الفكرية والاجتماعية – احترام القانون الدولي والمواثيق الأممية – ترسيخ مفهوم الدبلوماسية الوقائية في إدارة الأزمات

من خلال هذه الأهداف، تؤسس قطر لنموذج دبلوماسي يجمع بين المبادئ والقوة الناعمة، ما يجعلها تحظى بقبول دولي واسع رغم محدودية حجمها الجغرافي، فتركيزها على المعالجة المبكرة للأزمات والتفاعل الإنساني مع قضايا الشعوب يعزز من مكانتها باعتبارها دولة لا تكتفي بالتفاعل؛ بل تسهم فعليًا في صياغة توازنات أكثر استقرارًا.

ثانيًا: إنجازات قطر في مجال التعاون الدولي

استطاعت دولة قطر خلال العقود الماضية أن ترسّخ موقعها بوصفها شريكًا موثوقًا في التعاون الدولي، من خلال مواقف عملية ومبادرات ملموسة، لم تقتصر مساهماتها على المجال السياسي؛ بل امتدت إلى مجالات التنمية والتعليم والسلام الإقليمي، وقد عزز هذا الأداء صورة قطر بوصفها دولة مسؤولة تلعب دورًا يتجاوز حدودها الجغرافية، وتُبرز النقاط الآتية أبرز الإنجازات التي حققتها قطر في إطار تعاونها الدولي [145]:

إنجازات قطر في مجال التعاون الدولي	– المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مناطق نزاع متعددة – الوساطة الفعّالة في حل نزاعات إقليمية ودولية عبر القنوات السلمية – تقديم مساعدات إنسانية وإنمائية شاملة لعدد كبير من الدول المحتاجة – دعم التعليم في المناطق المتأثرة بالأزمات والصراعات المسلحة – استضافة منتديات ومؤتمرات دولية تُعنى بالحوار والتنمية – الإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة بالتعاون مع الشركاء الدوليين – إطلاق مبادرات لتعزيز حوار الأديان وتحالف الحضارات – توسيع شبكة العلاقات الثنائية من خلال بعثات دبلوماسية نشطة – التصديق على اتفاقيات دولية متعدّدة تغطي حقوق الإنسان، والمناخ، والتجارة وغيرها

تُبرز هذه الإنجازات أن السياسة الخارجية القطرية ليست مجرد أداة لتعزيز الحضور الدبلوماسي؛ بل تمثل وسيلة استراتيجية لتحقيق أثر فعلي على أرض

الواقع، فهي تعتمد على مزيج من الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، والعمل التنموي، مما يمنحها مرونة عالية في التعامل مع أزمات معقدة ويعزز من شرعيتها الدولية.

ثالثًا: التعاون متعدد الأطراف

تولي دولة قطر أهمية كبيرة للتعاون متعدد الأطراف، وتعتبره أداة فعّالة لتعزيز الأمن الجماعي وتحقيق التنمية المستدامة، وقد حرصت على توطيد علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية، بهدف توسيع نطاق التأثير وتبادل الخبرات، هذا التوجه يُعد أحد أركان السياسة القطرية القائمة على الانخراط الإيجابي في المجتمع الدولي، وفيما يلي أبرز صور التعاون القطري مع المنظمات الدولية والإقليمية [146]:

صور العلاقات متعدد الأطراف	– عضوية فاعلة في الأمم المتحدة ومؤسساتها، ومشاركة مستمرة في جلساتها وهيئاتها – شراكات استراتيجية مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي – التعاون مع الاتحاد الأوروبي والآسيان في مجالات الحوار الأمني والثقافي – دعم مبادرات منظمات دولية، مثل: اليونسكو، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية – استضافة مكاتب إقليمية لمنظمات أممية داخل العاصمة الدوحة – المساهمة في برامج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة في قضايا التعليم والبيئة

يعكس هذا العمل المتعدد في المنظمات الدولية حرص قطر على لعب دور بنّاء في صياغة السياسات العالمية لا مجرد التفاعل معها، ويمنحها هذا التعاون نفوذًا ناعمًا يسهم في دعم قضاياها الوطنية، ويفتح أمامها المجال لتكون منصة للحوار الدولي حول قضايا حيوية، مثل: المناخ، والتعليم، وحقوق الإنسان.

رابعًا: التعاون الثنائي

اعتمدت دولة قطر على تطوير علاقاتها الثنائية باعتبارها أحد المكونات الرئيسة لسياستها الخارجية، مركّزة على بناء الثقة والتفاهم المتبادل مع مختلف الدول، وقد نجحت في إقامة روابط سياسية واقتصادية متنوعة، ما جعلها تحظى بشبكة دبلوماسية واسعة تنتشر في معظم العواصم العالمية، ويُعد هذا الامتداد إحدى ركائز نفوذها الدولي، ويوضّح الجدول الآتي أبرز ملامح العلاقات الثنائية التي تعززها قطر مع الدول الأخرى [147]:

صور العلاقات الثنائية	- وجود بعثات دبلوماسية قطرية في معظم دول العالم - توقيع اتفاقيات ثنائية تغطي مجالات حيوية - تبادل الزيارات الرسمية واللقاءات الاستراتيجية مع قادة الدول وممثليها - تنفيذ برامج تعاون فني وثقافي بين مؤسسات قطرية ونظيراتها في الخارج - تنويع التحالفات دون الانحياز لمحاور سياسية محددة، بما يعزز الاستقلالية

هذا التمدد الدبلوماسي يُوضح قدرة قطر على الجمع بين الحضور السياسي والفاعلية الاقتصادية والثقافية في علاقاتها الثنائية، كما يبرهن على نجاحها في الحفاظ على توازن استراتيجي، ويتيح لها التفاعل المرن مع التغيرات الدولية دون التضحية بسيادتها أو أولوياتها الوطنية.

المبحث الثاني: حوار الحضارات وحرية الأديان

أولاً: الخطوات المؤسسية لتعزيز الحوار والتحالف

أدركت دولة قطر منذ وقت مبكر أن تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات يشكّل ركيزة أساسية لتحقيق السلم الدولي، والتماسك المجتمعي داخل

الدولة وخارجها، ولهذا تبنّت خطوات عملية ومؤسسية تترجم هذا التوجه إلى واقع ملموس، ما جعلها بيئة حاضنة للقبول المتبادل والانفتاح الثقافي، وقد تمثّل ذلك في تأسيس كيانات متخصصة ودعم مبادرات أممية بارزة، ويُظهر العرض التالي أهم المبادرات والخطوات المؤسسية التي اتخذتها قطر في هذا المجال [148]:

مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان	أنشئ في 2007 لتعزيز ثقافة السلام والتعايش وقبول الآخر، وفق روح الدين الإسلامي
اللجنة القطرية لتحالف الحضارات	أنشئت في 2010 وتضم عدة جهات وطنية تُشرف على جائزة قطر لتحالف الحضارات
مبادرة الأمم المتحدة لتحالف الحضارات	شاركت في تأسيس المبادرة واستضافت المنتدى الرابع (2011) ورعت الثامن (2018)
رؤية قطر الوطنية 2030	أنشئت في 2008 وأكدت على ترسيخ التعايش الثقافي والديني باعتبارهما جزءًا من التنمية الشاملة

تؤكد هذه الخطوات أن قطر لا تكتفي بالدعوة النظرية للحوار؛ بل تحُوّل تلك المبادئ إلى بُنى تنظيمية مستدامة، وهذا النهج المؤسسي يخلق منظومة دعم متكاملة تحفّز على الالتقاء بين الشعوب، وتمنح الحوار بين الأديان والحضارات بعدًا تنمويًا طويل الأمد.

ثانيًا: السياسة القطرية في دعم حوار الثقافات

تنتهج السياسة القطرية مسارًا دبلوماسيًا ثقافيًا يعزّز حضورها في ساحة العلاقات الدولية، ويقوم هذا المسار على الاعتراف بأهمية التعدد الحضاري، وتعزيز الاحترام المتبادل، ورفض كل أشكال الإقصاء الثقافي والديني، وقد تبنّت قطر في هذا المجال ممارسات متسقة مع رؤية استراتيجية واضحة، تنبع من التزاماتها الدولية، ويستعرض الجدول التالي أوجه ملامح السياسة القطرية في دعم حوار الثقافات والأديان [149]:

ملامح السياسة القطرية في دعم حوار الثقافات والأديان	- إبراز أهمية الحضارات الإنسانية وتعزيز التنوع الثقافي بين شعوب العالم - استضافة مؤتمرات ومنتديات دولية تُعنى بالحوار الحضاري وحرية المعتقد - تفعيل المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بتحالف الحضارات - إطلاق جوائز سنوية، مثل: «جائزة الدوحة لحوار الأديان»، و«جائزة قطر لتحالف الحضارات" - ربط الحوار الثقافي بقضايا العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر والتمييز - التصدي لخطابات الكراهية والتطرف والتعصب العنصري أو الديني - جعل الحوار هدفًا مركزيًا في تحقيق السلام العالمي

وتجمع السياسة القطرية بين القوة الناعمة والبعد القيمي، ما يضفي على مواقفها في قضايا الحوار والمعتقدات مصداقية أخلاقية وإنسانية، وقد سمح لها هذا النهج بأن تلعب دور الوسيط الثقافي، وأن تُقدَّم باعتبارها صورة حديثة للدولة المسلمة القادرة على التفاعل مع العالم بلغة الانفتاح، لا التصادم.

ثالثًا: مبادئ السياسة الخارجية القطرية في تحالف الحضارات

لا تنطلق جهود قطر في تحالف الحضارات من فراغ؛ بل من منظومة قيم متكاملة تستمد جذورها من الشريعة الإسلامية، والهوية العربية، والمبادئ الأممية لحقوق الإنسان، وهذه الخلفية المتعددة تمنح التوجه القطري شمولية وتميّزًا، وتجعله متّسقًا مع القيم الكونية ومقبولاً على نطاق واسع، وفيما يلي أبرز المبادئ التي تستند إليها قطر في سياستها تجاه حوار الحضارات [150]:

المبادئ الإسلامية	احترام التنوع في الأديان والثقافات، وصون حقوق أتباع الديانات المختلفة
المبادئ العربية	التشجيع على التسامح، والمحبة، والتعاون بين الشعوب
مبادئ الأمن والسلم	احترام ميثاق الأمم المتحدة، والعمل على تعزيز السلم العالمي
المبادئ الإنسانية	تأكيد حقوق الإنسان، والعيش المشترك في إطار اجتماعي متعدّد ومتناغم

إن هذا التنوع في الأسس المرجعية يمنح السياسة القطرية مرونة وقدرة على بناء جسور مع مختلف الثقافات، كما أنه يُظهر انسجام المبادئ الوطنية مع المبادئ العالمية، ما يُمكّن قطر من أداء دور مؤثر في بيئات سياسية وثقافية متعددة، دون الوقوع في ازدواجية الخطاب أو التناقض الأخلاقي.

المبحث الثالث: الدور الإنساني والتنموي

أولًا: المبادئ العامة للمساعدات القطرية

ترتكز المساعدات الإنسانية والإنمائية القطرية على مبادئ الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مبدأ الشراكة وعدم التمييز، وتُعد هذه المساعدات امتدادًا طبيعيًا للسياسة الخارجية القطرية التي ترى في الإغاثة والدعم الدولي مسؤولية أخلاقية، لا مجرد وسيلة دبلوماسية، ومن خلال هذا النهج، برزت قطر بوصفها لاعبًا إنسانيًا خلال الأزمات، ويُبرز الجدول التالي السمات التي تتحلى بها المساعدات القطرية [151]:

سمات المساعدات القطرية	– تمثل جوهر السياسة الخارجية القطرية من خلال الدعم المستمر للمتضررين والمحتاجين – شملت نحو 140 دولة حول العالم، بالتنسيق مع الأمم المتحدة – تركّزت بشكل كبير على التعليم والتطوير المهني – تُمنح وفقًا للاحتياج الإنساني دون شروط أو تمييز سياسي أو ديني

هذه السمات تُعتبر فلسفة إنسانية في التعامل مع الأزمات، وتنطلق من قيم وليس من حسابات آنية، وقد مكّنت هذه المنهجية قطر من نيل احترام المؤسسات الدولية، والاحتفاظ بصورة الدولة المانحة المحايدة والملتزمة بالمعايير الأممية.

ثانيًا: أهداف السياسة القطرية في العمل الإنساني

تركز السياسة القطرية في تقديم المساعدات الإنسانية على ربط الإغاثة بالأثر التنموي بعيد المدى، فهي تستهدف تمكين المجتمعات، وتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، وليس، فقط، الاستجابة اللحظية، ويظهر هذا التوجه بوضوح في خطابها السياسي، وشراكاتها المتعددة، واستجابتها المنسقة للكوارث. ويُبيّن العرض الآتي أبرز الأهداف التي تنطلق منها قطر في هذا المجال [152]:

الأهداف التي تنطلق منها قطر في هذا المجال	- دعم الدول النامية بناءً على احتياجاتها الإنسانية - المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 - تعزيز الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحقيق نتائج ملموسة - التركيز على مشروعات الإعمار، والتعليم، والصحة - التصدي للأزمات البيئية وتأمين الأمن الغذائي - تسريع إعادة التأهيل المجتمعي لضحايا الكوارث

وتبرز هذه الأهداف رؤية صانع القرار القطري، والتي تتجاوز فكرة العطاء التقليدي نحو بناء شبكات تنموية مستدامة، كما يعزز هذا التوجه من فاعلية المساعدات القطرية في المدى الطويل، ويمنحها صفة الشريك التنموي لا المانح المؤقت.

ثالثًا: المؤسسات الإنسانية والإنمائية القطرية

قامت دولة قطر ببناء مؤسسات قوية ومختصة لإدارة العمل الإنساني والإنمائي بشكل احترافي وشفاف، وتعمل هذه الجهات على تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع في دول مختلفة، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين، ويُعد هذا الإطار المؤسسي أحد عوامل النجاح والانتشار الواسع للمساعدات القطرية، وتشمل هذه المؤسسات أربعة كيانات محورية تقود الجهد القطري في هذا المجال [153]:

صندوق قطر للتنمية	يدير محفظة مالية شاملة من المنح والقروض والمبادرات التنموية
قطر الخيرية	منظمة غير حكومية تُعنى بالإغاثة والتنمية، وتعمل في عشرات الدول
اللجنة القطرية لإعمار غزة	جهة تنفيذية مختصة بدعم الشعب الفلسطيني عبر مشاريع إعادة الإعمار
الهلال الأحمر القطري	منظمة تطوعية تقدم خدمات إغاثية وتنموية داخل وخارج قطر، وتتبع المبادئ الإنسانية الدولية

ويمنح وجود هذه المؤسسات قطر قدرة تنفيذية وميدانية، ويضمن استدامة جهودها عبر آليات واضحة ومتنوعة، كما يُظهر التزامها الدولي، بعيدًا عن العشوائية أو التسييس، ما يجعلها شريكًا مفضّلاً للمنظمات الأممية.

رابعًا: المساعدات القطرية في ظل الأزمات

تميّزت السياسة القطرية بالثبات في تقديم المساعدات الإنسانية حتى خلال التحديات السياسية، كما في فترة الأزمة الخليجية 2017، فرغم محاولات التشكيك في نوايا هذه المساعدات، استمر الدعم القطري وفق الخطط الموضوعة سلفًا، مما عكس التزامًا عابرًا للخلافات، وفيما يلي خصائص المساعدات القطرية في ظل الأزمات [154]:

خصائص المساعدات القطرية في ظل الأزمات	– استمرت المساعدات كما هي خلال الأزمة الخليجية دون تقليص أو تسييس – وصلت إلى أكثر من 140 دولة، وبلغت قيمتها ما يفوق 50 مليار دولار – تم توثيقها ضمن جهود الأمم المتحدة، مما أكسبها مصداقية عالمية – رفض المنظمات الدولية محاولات ربطها بدعم الإرهاب، لشفافيتها المؤسسية – عكست التزامًا إنسانيًا يتجاوز الخلافات السياسية

وأثبتت قطر من خلال هذه الاستمرارية أن العمل الإنساني ليس ورقة ضغط سياسي؛ بل التزام مبدئي، وقد ساهم ذلك في ترسيخ سمعتها بوصفها دولة داعمة للسلام والاستقرار، لا متدخلة أو انتقائية، مما عزّز من مصداقيتها أمام المنظمات الدولية والرأي العام العالمي.

المبحث الرابع: الجهود المناخية

أولًا: موقع قضايا المناخ في السياسة القطرية

أولت دولة قطر اهتمامًا متصاعدًا لقضايا التغير المناخي، إدراكًا منها لخطورة الظواهر البيئية على الأمن الغذائي، والصحة العامة، والاقتصاد العالمي، ويحتل هذا الملف موقعًا متقدّمًا في السياسة الخارجية القطرية، التي ترى أن معالجة

التحديات البيئية تتطلب تضافرًا دوليًا وتعاونًا واسع النطاق، وتُبرز النقاط التالية موقع قضايا المناخ ضمن الأولويات القطرية [155]:

موقع قضايا المناخ في السياسة القطرية	– إدماج التغير المناخي في الخطاب السياسي القطري الخارجي – دعم الجهود الدولية للحد من الانبعاثات وتحقيق العدالة المناخية – اعتبار الأمن البيئي جزءًا من الأمن الشامل للدولة – دمج الاستدامة البيئية في رؤية قطر الوطنية 2030 – الدعوة لتكافؤ الفرص بين الدول المتقدمة والنامية في التمويل المناخي

وتُظهر هذه المواقف أن قطر لا تتعامل مع البيئة كمجرد التزام دولي؛ بل كجزء من رؤيتها الكلية للتنمية والاستقرار، فدمج السياسات البيئية مع الدبلوماسية الخارجية يجعل من قضايا المناخ أداة لبناء التحالفات لا ساحة للتجاذب، وهو ما يعكس نضج الطرح القطري.

ثانيًا: المبادرات القطرية للبيئة والمناخ

انطلقت دولة قطر في تعاملها مع الملف البيئي من خلال حزمة مبادرات وطنية تهدف إلى التخفيف من التلوث، وتحسين كفاءة الطاقة، وتحقيق استدامة الموارد، وقد جاءت هذه الجهود في إطار مؤسساتي واضح، يجمع بين الخطط الحكومية والشراكات مع القطاع الخاص، وفيما يلي أبرز هذه المبادرات على المستوى الداخلي [156]:

المبادرات القطرية للبيئة والمناخ	– اعتماد «الاستراتيجية الوطنية للبيئة وتغير المناخ» عام 2021 – إدماج التعليم البيئي في المناهج الوطنية – التوسع في مشاريع النقل العام الكهربائي – ترشيد استهلاك المياه والطاقة عبر برنامج «ترشيد» التابع لكهرماء – تطوير المدن الذكية والمباني الخضراء ضمن مشاريع جديدة، مثل «لوسيل» – التوسع في المساحات الخضراء ومكافحة التصحر

وتؤكد هذه الجهود أن قطر لا تكتفي بالمشاركة في الحوارات الدولية؛ بل تُترجم التزاماتها البيئية إلى مشاريع واقعية، وقد عزّز هذا التوجه الداخلي من مصداقية

مواقفها الخارجية، حيث لا يمكن فصل فاعلية الدبلوماسية المناخية عن قوة التطبيق الوطني.

ثالثًا: المشاركة الدولية في ملفات المناخ

انخرطت دولة قطر بفاعلية في المنصات العالمية المعنية بالمناخ، إيمانًا منها بأن التحديات البيئية لا تعرف الحدود الجغرافية، وتمثل هذا الانخراط في الحضور المنتظم بالمؤتمرات الدولية الكبرى، وتقديم مساهمات مالية وفنية لدعم الدول النامية في انتقالها الأخضر، وتُوضّح النقاط التالية أبرز أوجه المشاركة القطرية في الملفات الدولية للمناخ [157]:

المشاركة القطرية في الملفات الدولية للمناخ	– استضافة «مؤتمر الأطراف COP 18» في الدوحة عام 2012 – الالتزام باتفاق باريس للمناخ والوفاء بتعهداته – دعم مبادرات الأمم المتحدة بشأن الحد من انبعاثات الكربون – المساهمة في تمويل برامج البيئة في الدول النامية عبر صندوق قطر للتنمية – الشراكة مع منظمات دولية في مجالات الطاقة النظيفة – تقديم مبادرات لربط الأمن البيئي بالأمن الغذائي العالمي

ويمثل هذا العمل تأكيدًا على تحول قطر من متلقٍ للسياسات البيئية إلى مساهم في صياغتها، كما أن استضافتها للقمم المناخية ودعمها المادي يبرز دورها بوصفها دولة مسؤولة في الجنوب العالمي، تحرص على تحقيق عدالة مناخية لا تضرّ بالتنمية.

المبحث الخامس: مكافحة الإرهاب والتطرف

أولًا: المبادئ القطرية في مكافحة الإرهاب

تقوم سياسة قطر في مكافحة الإرهاب على مبدأ التوازن بين حفظ الأمن واحترام حقوق الإنسان، وقد حرصت على أن تكون مواقفها مبنية على القانون الدولي، وتجنّب التسييس، والربط غير العادل بين الدين والإرهاب، وهي بذلك ترفض

المعالجات العنيفة التي تولّد مزيدًا من التطرف، وتُشجّع في المقابل على الوقاية الفكرية والثقافية، وتستند قطر في مواجهتها للإرهاب إلى المبادئ التالية [158]:

المبادئ القطرية في مكافحة الإرهاب	- الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب - رفض ربط الإرهاب بأي دين أو عرق أو ثقافة - التمييز بين العمل الإرهابي والنضال المشروع للشعوب - التأكيد على احترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب - دعم الحوار بوصفه وسيلة لمعالجة جذور العنف والتطرف

وتكشف هذه المبادئ عن فهم شامل لأسباب التطرف يتجاوز المعالجة الأمنية الضيقة، فهي تضع قطر في موقع يوازن بين حماية الأمن المحلي والدولي، والحفاظ على القيم القانونية والإنسانية، ما يجعلها شريكًا دوليًا موثوقًا في هذا الملف الحساس.

ثانيًا: التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب

تعتبر قطر أن التعاون الدولي هو ركيزة لا غنى عنها في مكافحة الإرهاب، خاصة أن الظاهرة لا تعترف بالحدود، ولهذا فعّلت شراكات أمنية وقانونية مع العديد من الدول والمنظمات الدولية، وشاركت في صياغة سياسات عالمية تهدف إلى تجفيف منابع التطرف العابر للحدود، وتُبرز النقاط التالية صور التعاون الدولي لقطر في مجال مكافحة الإرهاب [159]:

صور التعاون الدولي لقطر في مجال مكافحة الإرهاب	- المشاركة في التحالفات الدولية المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب - التعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - دعم البرامج الدولية لتأهيل المقاتلين السابقين ومنع التجنيد المتطرف - تبادل المعلومات والخبرات مع الشركاء في أوروبا وآسيا وأمريكا - استضافة مؤتمرات دولية للحوار حول سبل مكافحة التطرف

يؤكد هذا التعاون استعداد قطر للتفاعل المسؤول مع المجتمع الدولي، ويؤكد إدراكها أن التصدي للإرهاب لا يكون إلا بتضافر الجهود، كما يُبرز قدرتها على

أن تكون دولة وسيطة تجمع بين أبعاد الأمن، والتنمية، والوقاية الفكرية.

ثالثًا: الجهود الوقائية والفكرية

لا تقتصر مقاربة قطر لمكافحة الإرهاب على الجانب الأمني؛ بل تعطي أولوية كبيرة للوقاية الفكرية والثقافية، وتتبنّى برامج تهدف إلى حماية الفئات الهشة من التأثر بخطابات الكراهية والتجنيد الأيديولوجي، خاصة فئة الشباب، من خلال التعليم، والإعلام، والحوار المجتمعي، ويبيّن العرض التالي أهم الجهود القطرية في الوقاية من التطرف [160]:

أهم الجهود القطرية في الوقاية من التطرف	- تعزيز التعليم الديني الوسطي في المناهج الوطنية - دعم مراكز الأبحاث المختصة بمواجهة الفكر المتطرف - إطلاق حملات إعلامية لنشر قيم التسامح والانفتاح - تمويل مبادرات شبابية لتعزيز الوعي والانخراط المجتمعي - التعاون مع المؤسسات الدينية العالمية لتعزيز خطاب الاعتدال

وتُظهر هذه المقاربة أن قطر تدرك أهمية معالجة «ما قبل» الجريمة، لا التعامل مع نتائجها، فقط، وهي بذلك تقدم نموذجًا يدمج الأمن بالفكر، ويمنع خلق بيئات حاضنة للتطرف من خلال تحصين المجتمع من الداخل.

رابعًا: مواجهة الادعاءات وتسييس ملف الإرهاب

واجهت قطر خلال الأزمة الخليجية 2017 اتهامات بشأن دعم الإرهاب، كانت تهدف إلى تشويه صورتها الدولية، ورغم ذلك، التزمت بالشفافية وفتحت المجال للتدقيق الدولي، ما ساهم في كشف التوظيف السياسي لهذا الملف، والتأكيد على سلامة مواقفها، ويُظهر ما يلي كيفية تعامل قطر مع تلك الادعاءات وفضح تسييس ملف الإرهاب:

تعامل قطر مع اتهام دعم الإرهاب	- التنسيق مع المؤسسات الأممية لإثبات الشفافية في سياساتها - الحفاظ على استمرارية مساعداتها الإنسانية رغم الحملات الإعلامية - استخدام القانون الدولي باعتباره مرجعية للرد على الاتهامات - صدور تقارير أممية تؤكّد خلو سجلها من دعم الجماعات الإرهابية

أثبتت قطر من خلال موقفها الثابت أن مكافحة الإرهاب لا يجب أن تتحول إلى أداة لتصفية الخلافات السياسية، وقد عزّزت مصداقيتها عبر خطاب عقلاني ومرتكزات قانونية، ما جعلها تتجاوز الاتهامات وتكسب احترام المؤسسات الدولية.

المبحث السادس: محاربة الفساد

أولاً: توجهات السياسة القطرية في مكافحة الفساد

تضع دولة قطر النزاهة ومكافحة الفساد في صلب توجهاتها الوطنية والدولية، إدراكًا منها لتأثير الفساد في تعطيل التنمية وتقويض الثقة في المؤسسات، وتُعد الشفافية مبدأ في السياسة القطرية الحديثة، حيث ترتبط بالحَوكَمة الرشيدة، وكفاءة الأداء العام، واحترام القانون، وتوضح النقاط التالية التوجهات العامة للسياسة القطرية في مكافحة الفساد [161]:

التوجهات العامة للسياسة القطرية في مكافحة الفساد	- تعزيز القيم المؤسسية المرتكزة على الشفافية والمساءلة - تطوير التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد الإداري والمالي - التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - حماية المبلغين وتعزيز نظم الرقابة والتدقيق - إدماج النزاهة بوصفها عنصرًا رئيسًا في رؤية قطر الوطنية 2030

هذا التوجه يُبين رغبة قطر في ترسيخ بيئة قانونية ومؤسسية تحصّن الدولة من مظاهر الانحراف الإداري، كما أن الربط بين الشفافية والتنمية يجعل مكافحة الفساد شرطًا لا ترفًا، وهو ما منح قطر سمعة طيبة في المؤشرات الدولية

للحوكمة والنزاهة.

ثانيًا: المبادرات القطرية في دعم الشفافية الدولية

لم تقتصر جهود قطر على الداخل؛ بل امتدت إلى دعم الجهود الدولية الرامية لمحاربة الفساد على المستوى العالمي، وقد ساهمت في إطلاق مبادرات دولية نوعية، أبرزها «جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميّز في مكافحة الفساد» [162]، التي أصبحت منصة عالمية لتكريم المساهمات في هذا المجال، حيث أُسِّست الجائزة عبر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، ومقره الدوحة، وتُمنح سنويًا بالتزامن مع اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر، كما تُنظَّم بالشراكة مع الأمم المتحدة، وتلقى دعمًا وتقديرًا دوليًا واسعًا، ويبيّن العرض التالي فئات جوائز هذه المبادرة الدولية [163]:

فئات الجائزة	– جائزة إنجاز العمر أو الإنجاز المتميز – جائزة البحث والمواد الأكاديمية – جائزة إبداع الشباب – جائزة الابتكار أو الصحافة الاستقصائية – جائزة حماية الرياضة من الفساد

وتبرز هذه الجائزة التزام قطر بتحفيز الجهود العالمية لمكافحة الفساد، وتوسيع دائرة الاعتراف الدولي بمنجزات الأفراد والمؤسسات، كما أنها تنقل موقف قطر من خانة الالتزام النظري إلى المبادرة العملية، بما يعزز مكانتها بوصفها شريكًا فاعلاً في بناء ثقافة نزيهة عالمية.

ثالثًا: الأثر المؤسسي والسياسي لمكافحة الفساد في قطر

انعكس التزام قطر بمكافحة الفساد بشكل واضح على بنيتها الإدارية والمؤسسية، من خلال تعزيز الرقابة المالية، وتفعيل المحاسبة، وتطوير أنظمة التعاقدات الحكومية، وقد ساعد ذلك في تقوية الثقة بين المواطن والدولة، وبين قطر وشركائها الدوليين، وتتجلّى أبرز آثار هذا الالتزام على المؤسسات القطرية فيما يلي:

آثار هذا الالتزام على المؤسسات القطرية	– تحسين ترتيب قطر في مؤشرات الشفافية الدولية – تعزيز كفاءة الأجهزة الحكومية عبر تقليل الهدر المالي – تشجيع الاستثمار الأجنبي عبر مناخ مؤسسي واضح وخالٍ من المحسوبية – رفع معايير التوظيف والترقية بالاستناد إلى الكفاءة لا الولاء – ترسيخ ثقافة الامتثال والحوكمة داخل القطاعات العامة والخاصة

ويُعد الالتزام المؤسسي بمكافحة الفساد حجر الزاوية في بناء قطر الحديثة، وهو ما ينعكس في بيئتها الإدارية المستقرة، ونمو اقتصادها القائم على الكفاءة، كما أن نجاحها في هذا المجال يعزز من جدية التزاماتها الدولية، ويمنحها وزنًا في المنظمات متعددة الأطراف.

خاتمة الفصل السابع

يتّضح من خلال هذا الفصل أن السياسة الخارجية لدولة قطر قد تجاوزت الأطر التقليدية في العمل الدبلوماسي؛ لتصبح أداة تنموية، وإنسانية، وبيئية، وثقافية ذات طابع شمولي واستباقي، فقد نجحت قطر في توظيف قوتها الناعمة لبناء شبكة علاقات دولية قائمة على الشراكة والحوار، وفي الوقت ذاته، رسخت التزامها بمبادئ القانون الدولي ومحاربة التطرف والفساد، وتُعد هذه المنجزات دليلاً على وعي استراتيجي يدرك تعقيدات البيئة الدولية ويستجيب لها بمبادرات خلّاقة ومؤسسية، بهذا، يمكن القول إن السياسة الخارجية القطرية أصبحت نموذجًا حديثًا للدبلوماسية المتعددة الوظائف، التي تُسهم بفاعلية في صياغة مستقبل أكثر عدلاً واستدامة واستقرارًا للعالم.

الفصل الثامن

تحديات السياسة الخارجية القطرية

تمثل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والديمغرافية محاور أساسية لفهم بيئة صنع القرار في دولة قطر، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، باتت الدولة تواجه ضغوطًا متزايدة تتطلب استجابات دقيقة ومتوازنة، لذا، يُبرز هذا الفصل أهم هذه التحديات من خلال تحليلها في أربعة مباحث رئيسة، تشمل: إدارة العلاقات الإقليمية، والتحولات الاقتصادية، والتهديدات الأمنية، والتغيرات الديمغرافية. ويسعى الفصل إلى فهم كيفية تأثير هذه التحديات على استقرار الدولة، وصياغة سياساتها الداخلية والخارجية، كما يُسلّط الضوء على الجهود القطرية لتجاوز هذه الإشكالات وتحقيق أهداف التنمية والاستقرار.

المبحث الأول: التحديات الجيوسياسية

أولًا: إدارة العلاقات الإقليمية

ترتبط دولة قطر بعلاقات إقليمية معقّدة مع كل من إيران وتركيا، حيث تتراوح بين الشراكة والتوازن، فالعلاقة مع إيران تستند إلى اعتبارات جغرافية واقتصادية، وعلى وجه الخصوص الشراكة في حقل الشمال البحري [164]. أما العلاقة مع تركيا، فترتكز على تحالف وثيق تعزّز بشكل ملحوظ منذ الأزمة الخليجية في عام 2017 [165]، ورغم أهمية هذه العلاقات، فإنها تفرض على السياسة الخارجية القطرية جملة من التحديات المتعلقة بإدارة التوازن بين المصالح المشتركة مع هاتَين القوتَين من جهة، والحفاظ على علاقات متميزة مع أطراف إقليمية ودولية أخرى، تبدي قلقًا تجاه النفوذ الإيراني المتنامي في منطقة الخليج، ويُبيّن الجدول الآتي أبرز أوجه التحديات الناتجة عن إدارة العلاقات مع إيران وتركيا في السياق الإقليمي والدولي الراهن:

أبرز التحديات المتعلقة بإدارة العلاقات الإقليمية	- الاحتفاظ بعلاقات متزنة مع إيران دون استفزاز القوى الإقليمية والدولية - تعزيز التحالف مع تركيا دون الإضرار بعلاقات قطر مع شركائها الآخرين - تحقيق التوازن بين الشراكة الاقتصادية مع إيران والتحالف الاستراتيجي مع تركيا - ممارسة دبلوماسية متعددة المستويات وسط تضارب المصالح الإقليمية والدولية - تجنّب الاصطفاف الصلب مع أي محور إقليمي أو دولي - الحفاظ على الاستقلالية الاستراتيجية

في هذا السياق، تبرز أهمية اعتماد قطر نهجًا دبلوماسيًا مرنًا يأخذ بعين الاعتبار التوازنات الدقيقة بين المصالح الاقتصادية والمصالح الأمنية، فضلاً عن التحالفات المتشابكة على المستويين الإقليمي والدولي، وتُعدّ مقاربة تنويع المحاور والانفتاح الانتقائي إحدى الوسائل التي تسعى من خلالها الدوحة لتفادي الانحياز المفرط لأي طرف، والحفاظ على قدر من الاستقلالية في قراراتها السياسية والاستراتيجية.

ثانيًا: أمن الممرات البحرية

الممرات البحرية أحد الشرايين الحيوية للاقتصاد والسياسة الخارجية القطرية، نظرًا لاعتماد الدولة على تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال عبر الخليج العربي نحو الأسواق العالمية، وتواجه هذه الممرات تهديدات متزايدة نتيجة التوترات الإقليمية، خاصة في مضيق هرمز، إلى جانب النزاعات البحرية والأنشطة العدائية غير النظامية، بما في ذلك القرصنة والاعتداءات على خطوط الملاحة في باب المندب [166]، وتكتسب حماية هذه الممرات أولوية قصوى في العقيدة الأمنية القطرية، حيث تنعكس هذه الأهمية في جهود الدولة الرامية إلى تحصين أمن الممرات البحرية من خلال التعاون مع الحلفاء، وتطوير القدرات المحلية، والانخراط في تسويات قانونية للنزاعات، وعليه، يُبرز الجدول

التالي مجموعة من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية القطرية في تأمين الممرات البحرية:

أبرز التحديات المرتبطة بأمن الممرات البحرية	- حماية خطوط تصدير الغاز من التهديدات العسكرية وغير النظامية - ضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز رغم التوترات الإقليمية - مواجهة مخاطر القرصنة والاعتداءات البحرية في باب المندب - التحرك دبلوماسيًا لحل النزاعات البحرية دون تصعيد عسكري - الحفاظ على موثوقية قطر كمصدّر للطاقة في ظل التحديات الأمنية

وبرزت هذه التحديات بصورة أكثر وضوحًا خلال الحرب التي اندلعت في 28 فبراير 2026، وما رافقها من إغلاق إيران لمضيق هرمز وتعطّل حركة الملاحة فيه [167]، إذ مثّلت هذه التطورات أخطر اختبار معاصر لأمن الممرات البحرية القطرية. فقد أدى الإغلاق إلى تراجع حركة السفن واضطراب ناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال، وارتفاع المخاوف بشأن استمرارية الإمدادات واستقرار أسواق الطاقة العالمية. ورغم التوصل خلال يونيو 2026 إلى تفاهمات أولية لوقف القتال وإعادة فتح المضيق [168]، فإن تجدد الهجمات والخلافات حول ترتيبات المرور أعاد حالة عدم اليقين، وأبقى حركة الشحن دون مستوياتها السابقة للحرب.

وتكتسب هذه التطورات أهمية استثنائية بالنسبة إلى دولة قطر، لاعتماد صادراتها من الغاز الطبيعي المسال على المرور عبر مضيق هرمز، مما يجعل إغلاقه أو تعطل الملاحة فيه تحديًا مباشرًا لأمن الطاقة، والاستقرار الاقتصادي، والوفاء بالعقود الدولية. كما تضع الحرب الدوحة أمام معادلة دقيقة تجمع بين علاقتها بإيران، شريكتها في حقل الغاز، وتحالفها الدفاعي مع الولايات المتحدة واستضافتها قاعدة العديد، إلى جانب دورها في الوساطة وخفض التصعيد. وتؤكد الأزمة أن أمن المضيق لا يمثل قضية ملاحية فحسب، بل تحديًا مركبًا يمس أمن الطاقة، والسياسة الدفاعية، ومكانة قطر كمصدر موثوق للغاز ووسيط دبلوماسي.

هذه التحديات المرتبطة بأمن الممرات البحرية تتجاوز البعد العسكري، لتشمل أبعادًا اقتصادية ودبلوماسية واستراتيجية، الأمر الذي يدفع قطر إلى اعتماد مقاربة مزدوجة تجمع بين تعزيز التعاون الأمني مع الحلفاء الدوليين من جهة، وتكثيف الجهود القانونية والدبلوماسية لتسوية النزاعات البحرية من جهة أخرى، كما تواصل الدولة الاستثمار في تطوير قدراتها البحرية وبنيتها التحتية، بما يضمن استمرارية صادراتها، ويعزز مكانتها باعتبارها مصدرًا موثوقًا للطاقة في الأسواق العالمية.

ثالثًا: الأزمات الإقليمية

انطلاقًا من دورها في الوساطة، سعت قطر إلى الإسهام في حلّ عدد من القضايا والأزمات العربية المعقّدة، مثل: الأزمات الليبية، والسودانية، واليمنية، فضلاً عن القضية الفلسطينية [169]، وقد تبنّت الدولة سياسة خارجية نشطة، تمثلت في تقديم المبادرات، واستضافة الحوارات، وتقديم الدعم الإنساني، ما جعلها لاعبًا سياسيًا حاضرًا في المشهد الإقليمي، غير أن هذا الدور لم يكن بمنأى عن التحديات، إذ عرّض السياسة الخارجية القطرية لاتهامات بالانحياز أو تجاوز الحياد، فضلاً عن خطر التورط في صراعات مفتوحة أو مسارات تفاوضية طويلة بلا نتائج حاسمة، في بيئة سياسية متقلبة تتشابك فيها الحسابات الإقليمية والدولية، ويُوضح الجدول التالي أبرز التحديات التي تواجهها في هذا الصدد:

أبرز التحديات المتعلقة بالقضايا والأزمات الإقليمية	– التشكيك في حياد قطر خلال الوساطات – الدخول في بعض الملفات يستهلك الجهد والموارد السياسية – محدودية التأثير في أزمات تتطلب توافقات دولية واسعة – صعوبة التوفيق بين دور الوسيط ومصالح القوى الكبرى – مخاطر التورط في مسارات تفاوضية طويلة دون نتائج ملموسة

تكشف هذه التحديات عن طموح دبلوماسي يتجاوز حجمها الجغرافي والديموغرافي، ويعكس سعيها لترسيخ صورتها بوصفها وسيطًا نزيهًا وفاعلاً، غير أن هذا التموقع محفوف بمخاطر تتطلب قدرًا عاليًا من المهنية، وحُسن

التقدير، والمرونة في إدارة الأدوار، فالنجاح في ملف لا يضمن التقدّم في آخر، كما أن الحضور الفاعل خارجيًا لا ينبغي أن يكون على حساب التماسك الداخلي أو العلاقات الثنائية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مراجعة مستمرة لدور الوساطة بما يضمن تحقيق المصلحة الوطنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية

أولاً: الاعتماد على الغاز كمصدر رئيس

يمثل الغاز الطبيعي المسال الدعامة الأساسية للاقتصاد القطري، حيث تُعد قطر من أكبر المصدرين عالميًا لهذه المادة الحيوية [170]، وقد أسهم هذا المورد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وزيادة الإيرادات العامة، وتعزيز الاستثمارات الداخلية والخارجية، ومع ذلك، فإن الاعتماد شبه الكامل على مصدر واحد للدخل يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، وتغيرات الطلب، والتحديات البيئية والتنظيمية، كما يزيد من حساسية الدولة تجاه الأزمات الجيوسياسية التي قد تعيق حركة التصدير، مما يُبرز الحاجة إلى استراتيجية تنويع اقتصادي تُقلل من مستوى التعرّض لهذه المخاطر، فيما يلي أبرز التحديات الناتجة عن الاعتماد المفرط على الغاز الطبيعي باعتباره مصدرًا رئيسًا للدخل الوطني:

أبرز التحديات المرتبطة بالاعتماد على الغاز الطبيعي	– التقلبات الدورية في أسعار الغاز العالمية وتأثيرها على الإيرادات – الاعتماد المفرط على سوق الطاقة يُضعف التنوع الاقتصادي الوطني – التأثر بالتوترات الجيوسياسية التي قد تعيق حركة التصدير – ازدياد الضغوط الدولية نحو الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات

تُبرز هذه التحديات ضرورة تسريع وتيرة التحول الهيكلي، من خلال تنمية قطاعات بديلة قادرة على توليد قيمة مضافة واستدامة اقتصادية، فلا يكفي تحسين إنتاج الغاز أو توسيع أسواقه؛ بل يجب بناء اقتصاد متنوع ومرن يتيح

للدولة الحفاظ على سيادتها المالية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحولات العالمية في مجال الطاقة.

ثانيًا: تحديات تنويع الاقتصاد القطري

تنظر قطر إلى تنويع اقتصادها باعتباره خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لتحقيق الاستدامة الاقتصادية وتقليص الاعتماد على قطاع الطاقة، وقد تبنّت الدولة برامج متعددة في هذا الاتجاه، أبرزها «رؤية قطر الوطنية 2030»، التي تضع التنمية الاقتصادية المتوازنة ضمن أولوياتها [171]، ومع ذلك، فإن مسار التنويع يواجه عدة عراقيل، منها تحديات البنية التحتية، والقيود التشريعية، ومحدودية رأس المال البشري المؤهل، إلى جانب ضعف مبادرات القطاع الخاص، كما أن المنافسة الإقليمية تجعل من عملية اجتذاب الاستثمارات أكثر تعقيدًا، وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجه جهود تنويع الاقتصاد القطري خارج قطاع الطاقة:

أبرز التحديات التي تواجه تنويع الاقتصاد القطري	– استمرار مركزية الدولة في النشاط الاقتصادي – ضعف مبادرات القطاع الخاص – إعادة النظر في البيئة التشريعية لجذب الاستثمار الأجنبي – محدودية عدد الكفاءات البشرية المؤهلة في القطاعات غير النفطية – ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل – المنافسة الإقليمية على الاستثمارات في بيئة دولية متغيرة

تشير التحديات الراهنة إلى أن تحقيق تنويع اقتصادي فعّال يتطلب تحوّلاً في إدارة الاقتصاد، يتجاوز مجرد خلق قطاعات بديلة إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والسوق، فنجاح التجربة القطرية في هذا المجال مشروط بقدرتها على تقليص مركزية الدولة في النشاط الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإرساء بيئة محفّزة للابتكار والمنافسة، وفي ظل السياقات الإقليمية المتغيرة، بات التنويع الاقتصادي خيارًا حتميًا لضمان الاستقلال الاقتصادي وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

ثالثًا: الأمن الغذائي

كشفت الأزمة الخليجية عام 2017، ثم جائحة كوفيد-19، عن هشاشة بعض سلاسل الإمداد في قطر، خصوصًا فيما يتعلق بالمواد الغذائية والدوائية، ويُعد الأمن الغذائي من التحديات الاقتصادية والإنسانية ذات الطابع الاستراتيجي، نظرًا لاعتماد الدولة الكبير على الاستيراد الخارجي، وضعف الإنتاج المحلي نتيجة محدودية الموارد المائية وضيق الرقعة الزراعية، وقد بذلت قطر جهودًا كبيرة لتعزيز أمنها الغذائي، شملت الاستثمار في الزراعة الحديثة، وبناء شراكات خارجية، وتطوير البنية التحتية [172]، لكن هذه الجهود ما تزال تواجه عددًا من التحديات البنيوية والمناخية واللوجستية التي تؤثر في استدامة هذا القطاع الحيوي، لذا، يعرض الجدول التالي أهم التحديات التي تواجه دولة قطر في مجال الأمن الغذائي:

أبرز تحديات الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد	– الاعتماد الكبير على الواردات الخارجية لتأمين الغذاء والدواء – ضعف الإنتاج المحلي بسبب الظروف المناخية وندرة المياه – اضطرابات سلاسل التوريد العالمية الناتجة عن الأزمات الدولية – تأثيرات تغيّر المناخ على الاستدامة الزراعية والتوسع المحلي – تحديات في التخزين والنقل تؤثر على كفاءة الاستجابة للأزمات

تؤكد هذه التحديات الحاجة إلى سياسة غذائية وطنية متكاملة ترتكز على ثلاث ركائز: دعم الإنتاج المحلي، تنويع مصادر الاستيراد، وتعزيز القدرات اللوجستية، وقد أظهرت التجارب الأخيرة أن الأمن الغذائي ليس مسألة اقتصادية فحسب؛ بل هو – أيضًا – مكوّن استراتيجي في الأمن الوطني، ومن هنا، فإن الاستثمارات في التقنيات الزراعية الذكية، واتفاقيات الشراكة الزراعية في الخارج، وتطوير منظومة الطوارئ الغذائية، أصبحت أدوات لا غنى عنها لضمان الصمود أمام الصدمات وطمأنة الداخل والمجتمع الدولي على السواء.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية

أولاً: التهديدات السيبرانية

أصبحت الفضاءات السيبرانية جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني في العصر الحديث، خاصة في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده قطر في مجالات البنية التحتية، والخدمات الحكومية، والقطاع المالي، وقد كشفت حوادث اختراق سابقة، أبرزها قرصنة وكالة الأنباء القطرية في مايو 2017[173]، عن ثغرات بعض الجوانب في الجبهة الرقمية، وبيّنت مدى خطورة التهديدات الإلكترونية المنظمة التي تستهدف أمن الدولة واستقرارها، إن تصاعد هذه التهديدات يفرض على الدولة تطوير منظومة أمن رقمي متقدمة، تجمع بين الوقاية التقنية، والجاهزية السيادية، والردع الاستباقي في مواجهة الأخطار غير التقليدية، ويُبين الجدول التالي أبرز التهديدات السيبرانية التي تواجه قطر وتؤثر في سياستها الأمنية والخارجية:

أبرز التهديدات السيبرانية التي تواجه قطر	– محاولات اختراق البنية التحتية الرقمية للمنشآت السيادية – حملات تضليل إعلامي عبر اختراق منصات رسمية – استهداف المؤسسات المالية والمصرفية – هجمات إلكترونية مدعومة من جهات خارجية – ضعف التنسيق الإقليمي والدولي في الاستجابة للهجمات السيبرانية – التهديد المستمر لخصوصية البيانات وسرية الاتصالات الحكومية

تشير هذه التهديدات إلى أن مفهوم الأمن الوطني في قطر لم يعد يُختزل في الجوانب العسكرية التقليدية؛ بل أصبح يشمل الأمن السيبراني بوصفه مكوّنًا رئيسًا من مكونات السيادة، وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تحديث البنية الرقمية، وتأسيس وحدات متخصصة في الأمن السيبراني، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال، كما باتت القدرة على إدارة الأزمات السيبرانية، والاستجابة السريعة للهجمات الرقمية،

ضرورة استراتيجية لحماية مؤسسات الدولة وضمان استقرارها الداخلي ومكانتها الخارجية.

ثانيًا: مكافحة الإرهاب والتطرف

مكافحة الإرهاب والتطرف تُعتبر من أولويات السياسة الأمنية القطرية، سواء على المستوى الوطني أو في إطار التزاماتها الإقليمية والدولية، وتواجه قطر تحديات مزدوجة في هذا المجال: الأول يتمثل في التهديدات الفعلية من جماعات عابرة للحدود تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار، والثاني يتعلق بحملات التشكيك التي تتهم قطر بدعم بعض الجماعات المتطرفة، رغم مشاركتها الفاعلة في جهود مكافحة الإرهاب [174]، وتفرض هذه المعادلة المعقدة ضرورة تحقيق توازن دقيق بين حماية الأمن الداخلي، واحترام الحريات، والالتزام بالمعايير القانونية الدولية في ظل بيئة سياسية تتسم بكثافة التسييس لقضايا الإرهاب، وفيما يلي أبرز التحديات التي تواجه قطر في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العابر للحدود:

أبرز التحديات المرتبطة بمكافحة الإرهاب والتطرف	– استهداف قطر بحملات تشكيك إعلامية تتهمها بدعم جماعات متطرفة – الحاجة إلى خطاب أمني معتدل لا يسقط في فخ التسييس أو الانتقائية – تعدد مصادر التهديد من جماعات عابرة للحدود يصعّب المواجهة الموحدة – تحديات تشريعية في التحديث المستمر للقوانين بما يواكب طبيعة التهديدات – تعقيد التعاون الدولي في ظل تباين المفاهيم والمعايير بين الدول

تُظهر هذه التحديات أن مواجهة الإرهاب والتطرف لم تعد مسألة أمنية تقليدية؛ بل أصبحت قضية متعددة الأبعاد تتطلب أدوات فكرية، وتشريعية، وتقنية، وقد حرصت قطر على تحديث بنيتها القانونية، وإنشاء وحدات متخصصة، وتعزيز تعاونها مع الشركاء الدوليين، غير أن الحفاظ على هذه الجهود يستلزم تعزيز الشفافية، والتواصل الاستراتيجي، وبناء خطاب عقلاني، بما يضمن فاعلية السياسة الأمنية واستقرارها داخليًا وخارجيًا.

ثالثا: التحديات المرتبطة بالأمن الداخلي

رغم ما تنعم به قطر من استقرار داخلي ملحوظ، إلا أن الأمن الداخلي يظل عنصرًا حيويًا يتأثر بجملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وتُعد إدارة التعددية السكانية، والحفاظ على الانسجام الاجتماعي، من أبرز الملفات الأمنية في هذا السياق، إلى جانب مواجهة الجريمة المنظمة والوقاية من التطرّف، كما تفرض الطفرة الاقتصادية، والانفتاح الإعلامي، والحضور الدولي المتنامي لقطر، أعباءً إضافية تتعلق بحماية الأفراد، وتأمين الخدمات الحيوية، وترسيخ ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة، ضمن بيئة داخلية متغيرة وسياقات إقليمية مضطربة، وفيما يلي أبرز التحديات المتعلقة بالأمن الداخلي في قطر:

أبرز التحديات المتعلقة بالأمن الداخلي	– إدارة التعدد السكاني وضمان الانسجام المجتمعي – التصدي للجريمة المنظمة – تطوير أدوات الوقاية المجتمعية – تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية على التعامل مع التهديدات غير التقليدية – ضمان استمرارية الخدمات الأساسية خلال الأزمات والاضطرابات – تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع (الشراكة المجتمعية) في مجالات الأمن المحلي

تُبرز هذه التحديات أن بناء أمن داخلي متماسك لا يتحقق عبر أدوات الضبط، فقط؛ بل يتطلب مقاربة وقائية شاملة، تشمل: التعليم، والإعلام، والتشريعات، والمشاركة المجتمعية، وتسعى قطر إلى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال سياسات إدماج متوازنة، وتطوير قدرات مؤسسات الدولة في الاستجابة للأزمات، وترسيخ ثقافة أمنية تشاركية تضمن الاستقرار وتواكب التطلعات الوطنية.

رابعًا: التموضع الدفاعي والاستراتيجي لقطر

أصبحت مسألة التموضع الدفاعي لقطر أكثر مركزية في سياستها الأمنية،

خاصة في ظل بيئة إقليمية معقدة وتزايد التهديدات غير التقليدية، وقد تبنّت الدولة سياسة «التحوّط الاستراتيجي»، من خلال تنويع الشراكات الدفاعية، وتحديث قواتها المسلحة، وتعزيز قدراتها الردعية، بهدف تحقيق توازن بين الاعتماد على الحلفاء وتطوير القدرة الذاتية، إلا أن هذا التموضع يفرض تحديات تتعلق بإدارة العلاقات العسكرية، وتجنّب الاصطفاف، وتكييف العقيدة الدفاعية مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، ويبين الجدول التالي التحديات المرتبطة بالتموضع الدفاعي والاستراتيجي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية:

أبرز التحديات المتعلقة بالتموضع الدفاعي والاستراتيجي	– تحقيق التوازن بين الشراكات الدفاعية والقدرات الذاتية – تجنّب الانخراط في تحالفات إقليمية قد تحد من الاستقلالية – إدارة التباينات داخل التحالفات العسكرية متعددة الأطراف – مواكبة تطورات التهديدات غير التقليدية بأساليب ردع مرنة – تنسيق الدفاع مع السياسة الخارجية والأمن الداخلي في إطار موحّد – الحاجة إلى بنية تحتية دفاعية قائمة على الابتكار والتخطيط بعيد المدى

تُظهر هذه التحديات أهمية تطوير العقيدة الدفاعية القطرية بشكل يعكس الواقع الإقليمي المتغير، ويستند إلى مزيج من الجاهزية الذاتية، والدعم التحالفي، والقدرة على التحرك بمرونة، كما أن التنسيق بين السياسات الدفاعية والخارجية والداخلية، يعد شرطًا أساسيًا للحفاظ على السيادة وتعزيز الدور الإقليمي لقطر بثقة واستقلالية في محيط متقلب.

المبحث الرابع: التحديات الديمغرافية

أولاً: اختلال التوازن السكاني

تشكل التركيبة السكانية في قطر واحدة من أكثر القضايا حساسية في السياسة التنموية والاجتماعية، إذ تتجاوز نسبة المقيمين 85 % من

إجمالي السكان [175]، هذا التفاوت في التركيبة السكانية بين المواطنين وغير المواطنين أفرز تحديات متعددة، تمسّ الهوية الوطنية، والاندماج الاجتماعي، والاستقرار الثقافي، كما تؤثر هذه المعادلة في تصميم السياسات التعليمية، والخدمية، والإسكان، ما يفرض على الدولة إدارة دقيقة لهذا التوازن، تحفظ طابع المجتمع القطري دون تقويض محركات النمو الاقتصادي المرتبطة بالعمالة الوافدة، ويوضح الجدول التالي أبرز التحديات الناتجة عن اختلال التوازن السكاني في دولة قطر:

أبرز التحديات الناتجة عن اختلال التوازن السكاني	- محدودية نسبة المواطنين ضمن إجمالي السكان - صعوبة الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل تفوق عددي للوافدين - اختلال في توزيع الموارد والخدمات لصالح الفئات الأكبر عددًا - تأثير سلبي على سياسات التعليم والثقافة واللغة - تحديات في تحقيق الاندماج الاجتماعي دون تمييع الهوية

تُبرز هذه التحديات الحاجة إلى سياسة سكانية دقيقة تقوم على تعزيز دور المواطنين في القطاعات الحيوية، دون الإخلال بمتطلبات الاقتصاد العالمي، ويُعد التوفيق بين الانفتاح والتماسك المجتمعي محورًا رئيسًا في هندسة التوازن السكاني، كما أن دعم التعليم والإعلام والثقافة الوطنية يُعد أداة استراتيجية في حفظ الهوية داخل مجتمع متعدد ومتحرك.

ثانيًا: سياسات العمل والإقامة

تؤدي سياسات العمل والإقامة دورًا محوريًا في تشكيل البنية السكانية والاجتماعية في قطر، نظرًا لارتباطها المباشر باستقدام العمالة الوافدة واستقرارها، وقد أسهمت التعديلات الأخيرة في تحسين الصورة الحقوقية للدولة وتعزيز ظروف العمل [176]، غير أن تحقيق توازن ديمغرافي مستدام ما يزال يواجه تحديات مرتبطة بفرص المواطنين في سوق العمل، وملف الإقامة الطويلة، ومحدودية اندماج الوافدين في المجتمع، وفيما يلي أبرز التحديات الناتجة عن سياسات العمل والإقامة في قطر:

أبرز التحديات الناتجة عن سياسات العمل والإقامة	– الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة في القطاعات الأساسية – ضعف تكافؤ الفرص بين المواطنين والمقيمين في سوق العمل – تزايد عدد المقيمين من خلال منح الإقامات الطويلة – صعوبات في ضبط التوازن بين احتياجات السوق والسيادة السكانية – ضعف ارتباط سياسات العمل بالتخطيط السكاني طويل الأمد

تُسلّط هذه التحديات الضوء على الحاجة إلى استراتيجية ديمغرافية متكاملة توازن بين الكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، ويُفترض أن تعتمد هذه الاستراتيجية على سياسات استقدام مرنة، وآليات إدماج تدريجية، وبرامج لتأهيل الكفاءات الوطنية، بما يضمن تكاملاً وظيفيًا ومجتمعيًا يحفظ هوية الدولة ويحقق تطلعاتها التنموية.

ثالثًا: المواطنة والهوية الوطنية

في ظل التحولات الديمغرافية المتسارعة، تبرز مسألة الحفاظ على الهوية الوطنية والمواطنة كأحد التحديات الثقافية والسياسية الكبرى، إذ يؤدي التفوق العددي لغير المواطنين إلى خلق بيئة مجتمعية متداخلة، تفرض تحديات على مفاهيم الانتماء، واللغة، والتعليم، والقيم العامة، وتطرح هذه المعادلة تساؤلات حول حدود الإدماج، وموقع المواطِنين داخل الدولة، وكذلك حول استراتيجيات بناء الهوية في بيئة متعددة الثقافات، ويعرض الجدول التالي أبرز التحديات المرتبطة بالمواطنة والهوية الوطنية:

أبرز التحديات المرتبطة بالمواطنة والهوية الوطنية	– الحفاظ على حضور الهوية الوطنية في المجال العام – تأثير التنوع السكاني على القيم المجتمعية واللغة الرسمية – صعوبة صياغة خطاب وطني جامع في مجتمع متعدد الهويات – ضعف حضور الهوية الوطنية في بعض مخرجات التعليم والإعلام

تعكس هذه التحديات أهمية بلورة سياسات ثقافية وتعليمية تتجاوز البعد الرمزي، لتكون أدوات فعلية في ترسيخ الانتماء وتعزيز الوعي الوطني، ويُعد تطوير خطاب وطني جامع، قائم على الانفتاح المدروس والاحترام المتبادل،

شرطًا أساسيًا لبناء مجتمع متماسك يحترم الخصوصية، ويتعايش ضمن هوية وطنية واضحة وصلبة.

رابعًا: تأثير التحولات السكانية على السياسات العامة

تفرض التحولات الديمغرافية في قطر ضغوطًا ملموسة على صياغة السياسات العامة، لا سيّما في مجالات التعليم، والصحة، والإسكان، وسوق العمل، فالزيادة السكانية السريعة، خصوصًا من فئة الوافدين، تتطلب مراجعة مستمرة للخطط التنموية، كما أن التغير في التركيبة العمرية والنوعية يُنتج حاجات جديدة تستدعي نماذج حوكمة أكثر مرونة ودقة في التنبؤ والتخطيط، وفيما يلي أبرز التأثيرات التي تفرضها التحولات الديمغرافية على السياسات العامة في دولة قطر:

أبرز تأثيرات التحولات الديمغرافية على السياسات العامة	– ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية بمعدلات تتجاوز قدرة الاستيعاب – ضغط على سوق العمل الوطني وازدياد المنافسة على الفرص المتاحة – صعوبة التنبؤ الدقيق بالاحتياجات المستقبلية في ظل نمو سكاني متغير – تباين الاحتياجات العمرية والنوعية وتأثيرها على نماذج الرعاية والخدمات – تعقيد عملية التخطيط الحضري والخدمي بما يستوعب كل فئات المجتمع

تُظهر هذه التأثيرات أهمية تضمين البُعد الديمغرافي في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، ويُعد الانتقال إلى حوكمة تعتمد على البيانات، وتوظيف أدوات التوقع السكاني، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، من المتطلبات الأساسية لبناء سياسات مرنة تستوعب النمو وتخدم أهداف التنمية الشاملة والاستقرار الاجتماعي في آنٍ واحد.

خاتمة الفصل الثامن

يتضح من خلال المباحث الأربعة أن التحديات التي تواجه قطر متداخلة ومعقدة، لكنها ليست عصية على المعالجة، فقد أظهرت الدولة قدرًا كبيرًا من المرونة في التعامل مع الملفات الإقليمية والدولية، وسعت إلى بناء نموذج تنموي آمن ومستقر، ومع ذلك، فإن مواجهة التحديات الديمغرافية والاقتصادية والأمنية تتطلب مقاربات أكثر شمولاً واستباقية، فالتوازن بين الانفتاح والسيادة، والتنمية والتماسك، بات ضرورة استراتيجية في ظل الواقع الراهن، ومن هنا، يبرز دور التخطيط طويل الأمد، والإصلاح المؤسسي، والتكامل بين السياسات، لضمان مستقبل مستقر ومستدام للدولة والمجتمع.

الفصل التاسع

السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظريات العلاقات الدولية

بعد أن تناول الكتاب مختلف جوانب السياسة الخارجية القطرية في الفصول الثمانية السابقة، نصل في الفصل التاسع إلى التفسير النظري لهذه السياسة. ويهدف هذا الفصل إلى الانتقال من وصف السلوك الخارجي القطري وتحليل مساراته إلى بحث كيفية فهمه في ضوء نظريات العلاقات الدولية ومقارباتها. ولهذا الغرض، يوظف الفصل خمس مقاربات نظرية تقدم زوايا تفسيرية مختلفة، هي: الواقعية، والليبرالية، والبنائية، ونظرية الدور، ونظرية الأمننة. ويسعى من خلال تطبيق مفاهيم هذه النظريات وافتراضاتها إلى بيان ما تقدمه كل منها من أدوات لفهم دوافع السياسة الخارجية القطرية وخياراتها وأنماط سلوكها. وبذلك يشكل هذا الفصل امتدادًا تحليليًا للفصول السابقة، من خلال إعادة قراءة موضوعاتها وقضاياها ضمن أطر نظرية تساعد على تعميق فهم السياسة الخارجية القطرية.

المبحث الأول: السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية الواقعية

تُعد النظرية الواقعية من أبرز نظريات العلاقات الدولية وأكثرها حضورًا في تفسير سلوك الدول وسياساتها الخارجية، إذ تنطلق من أن النظام الدولي يفتقر إلى سلطة مركزية عليا تضمن أمن الدول، الأمر الذي يجعل الدولة مسؤولة بصورة أساسية عن حماية أمنها وبقائها ومصالحها. ومن ثم تحتل مفاهيم القوة والمصلحة الوطنية والأمن والتحالفات وتوازن القوى موقعًا محوريًا في التحليل الواقعي. وتكتسب الواقعية أهمية في دراسة السياسة الخارجية للدول الصغيرة التي تتحرك في بيئات إقليمية تتفاوت فيها القدرات وتتعدد فيها مصادر التهديد. وفي هذا السياق، توفر الواقعية إطارًا يمكن من خلاله تفسير بعض جوانب السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما ما يتعلق بحماية الأمن والسيادة، والمحافظة على استقلال القرار، وبناء التحالفات والشراكات، وتنويع العلاقات الخارجية، والتعامل مع الأزمات والتهديدات الإقليمية.

أولاً: نشأة النظرية الواقعية وتطورها

تمتد الجذور الفكرية للواقعية إلى الفكر السياسي اليوناني القديم؛ إذ يُعدّ ثوسيديدس، في القرن الخامس قبل الميلاد، من أبرز المفكرين الذين أسهمت تحليلاتهم في تشكيل الأسس الفكرية التي ارتبطت لاحقًا بالواقعية في العلاقات الدولية. ففي كتابه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية"، تناول الصراع الحاصل بين أثينا وإسبرطة، مسلطًا الضوء على دور القوة والخوف والمصلحة، إلى جانب اعتبارات الشرف والمكانة، في تفسير سلوك القوى السياسية وصراعاتها[177]. ثم برز نيكولو مكيافيللي في مطلع القرن السادس عشر، ولا سيما في كتابه "الأمير" عام 1532، مؤكدًا أهمية القوة والمصلحة في إدارة شؤون الدولة[178]. وفي القرن السابع عشر، قدم توماس هوبز في كتابه "اللفياثان" عام 1651 تصورًا لحالة الطبيعة التي يغيب فيها وجود سلطة عليا مشتركة[179]، وهو تصور ترك أثرًا في التفكير الواقعي اللاحق حول طبيعة النظام الدولي.

أما الواقعية الحديثة، فقد تبلورت بصورة أوضح خلال النصف الأول من القرن العشرين، وبخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، مع تصاعد الانتقادات للمقاربات التي عولت على القانون والمؤسسات الدولية في منع الحروب. وبرز هانز مورغنثاو بوصفه أحد أهم منظري الواقعية الكلاسيكية، خصوصًا بعد صدور كتابه "السياسة بين الأمم" عام 1948، حيث جعل المصلحة الوطنية والقوة في صميم تفسير السياسة الدولية[180].

وفي سبعينيات القرن العشرين، شهدت الواقعية تحولاً مهمًا مع ظهور الواقعية البنيوية أو الواقعية الجديدة، التي ارتبطت بكينيث والتز وكتابه "نظرية السياسة الدولية" الصادر عام 1979. ونقلت هذه المقاربة مركز التفسير من الطبيعة البشرية إلى بنية النظام الدولي، ولا سيما فوضويته وتوزيع القدرات بين الدول[181]. ومن هذا الإطار تطورت اتجاهات واقعية لاحقة، من أبرزها الواقعية الدفاعية التي ارتبطت بإسهامات عدد من الباحثين، منهم روبرت

جيرفيس وستيفن والت وتشارلز غلاسر، وكذلك الواقعية الهجومية التي يُعد جون ميرشايمر من أبرز منظريها[182].

كما شهدت تسعينيات القرن العشرين تبلور الواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي سعت إلى الجمع بين تأثير بنية النظام الدولي والمتغيرات الداخلية في تفسير السياسة الخارجية، وارتبطت بإسهامات باحثين مثل راندال شويلر، ثم شاع مصطلح "الواقعية الكلاسيكية الجديدة" بصورة خاصة مع جدعون روز عام 1998[183]. وبذلك تطورت الواقعية من جذورها الفكرية القديمة إلى اتجاهات حديثة ومتعددة، مع احتفاظها باهتمامها الأساسي بالقوة والأمن والمصلحة والقيود التي تفرضها البيئة الدولية. وهنا، يلخص الجدول الآتي المحطات الرئيسة في تطور الفكر الواقعي وأبرز منظريه:

الجذور الفكرية	القرن الخامس ق.م. القرن السابع عشر	ثوسيديدس، مكيافيللي، هوبز
الواقعية الكلاسيكية	النصف الأول من القرن العشرين	هانز مورغنثاو
الواقعية البنيوية	سبعينيات القرن العشرين	كينيث والتز
الواقعية الدفاعية	أواخر القرن العشرين	روبرت جيرفيس، ستيفن والت، تشارلز غلاسر
الواقعية الهجومية	أواخر القرن العشرين ومطلع الحادي والعشرين	جون ميرشايمر
الواقعية الكلاسيكية الجديدة	منذ تسعينيات القرن العشرين	راندال شويلر، جدعون روز

ويُظهر هذا المسار التاريخي أن الواقعية لم تكن نظرية ثابتة، بل تطورت استجابة للتحولات في دراسة العلاقات الدولية؛ فمن التركيز على القوة والمصلحة، انتقلت إلى تحليل أثر بنية النظام الدولي وتوزيع القدرات، ثم إلى بحث التهديدات والعوامل الداخلية المؤثرة في استجابة الدول للضغوط الخارجية. وتفيد هذه التطورات في دراسة السياسة الخارجية القطرية، لأنها توفر مستويات مختلفة

لتحليل كيفية تعامل دولة صغيرة مع بيئة إقليمية تتسم بتفاوت القدرات وتعدد مصادر التهديد، وكيفية توظيفها لمواردها وتحالفاتها وشراكاتها في حماية أمنها ومصالحها.

ثانيًا: افتراضات النظرية الواقعية ومفاهيمها

تنطلق النظرية الواقعية من افتراض أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، ويقصد بذلك غياب سلطة مركزية عليا قادرة على ضمان أمن الدول وإلزامها على نحو مماثل لسلطة الدولة داخل حدودها. ولا تعني الفوضوية غياب النظام أو القواعد الدولية، وإنما تعني أن الدولة تظل مسؤولة في المقام الأول عن حماية أمنها وبقائها[184]. ومن هذا المنطلق، تحتل الدولة بذلك موقعًا مركزيًا في التحليل الواقعي، وتتحرك في سياستها الخارجية وفق ما تراه محققًا لمصالحها الوطنية.

لذلك، تأتي القوة في صميم المفاهيم الواقعية، باعتبارها من الوسائل التي تمكّن الدولة من حماية مصالحها والتعامل مع التهديدات والتأثير في محيطها. ولا تقتصر القوة على البعد العسكري، بل تشمل القدرات الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها من الموارد التي يمكن توظيفها في السياسة الخارجية. ويرتبط بذلك مفهوما الأمن والبقاء؛ إذ تفترض الواقعية أن المحافظة على وجود الدولة وسيادتها واستقلال قرارها تمثل أولوية أساسية، لأنها شرط لمتابعة بقية أهدافها ومصالحها[185].

وفي ظل غياب ضمان مطلق للأمن، يبرز مبدأ الاعتماد على الذات، الذي يفترض أن على الدولة امتلاك القدرات والبدائل التي تمكنها من مواجهة المخاطر. ولا يعني ذلك الاستغناء عن الآخرين، إذ تمنح الواقعية أهمية للتحالفات وتوازن القوى بوصفهما من أدوات التعامل مع تفاوت القدرات والتهديدات. وقد تلجأ الدول، ولا سيما الصغيرة منها، إلى بناء التحالفات وتنويع الشراكات الخارجية لتعزيز أمنها وتوسيع خياراتها وتقليل الاعتماد المفرط على طرف واحد[186].

وهنا، تتضح أبرز المفاهيم الأساسية ومضمونها في النظرية الواقعية في الجدول الآتي:

المفهوم	مضمونه في النظرية الواقعية
فوضوية النظام الدولي	غياب سلطة مركزية عليا فوق الدول
المصلحة الوطنية	المصالح التي تسعى الدولة إلى حمايتها وتحقيقها
القوة	القدرات والموارد التي تمتلكها الدولة
الأمن والبقاء	المحافظة على الدولة وسيادتها واستمرارها
الاعتماد على الذات	عدم وجود ضمان دائم ومطلق للأمن
التحالفات	التعاون مع دول أخرى لمواجهة التهديدات وتعزيز الأمن
توازن القوى	الحد من اختلال القوة لمصلحة طرف واحد

وتكشف هذه المفاهيم عن ترابط داخلي في المنظور الواقعي؛ ففوضوية النظام الدولي تجعل الأمن والبقاء من الاعتبارات الأساسية، بينما تدفع المصلحة الوطنية الدولة إلى توظيف ما لديها من قوة وقدرات، والاستعانة بالتحالفات عند الحاجة، للتعامل مع التهديدات واختلالات القوة. وتكتسب هذه المفاهيم أهمية خاصة بالنسبة للدول الصغيرة، إذ قد تدفعها محدودية بعض قدراتها الذاتية إلى الجمع بين تطوير مواردها الوطنية وبناء التحالفات وتنويع علاقاتها الخارجية بما يعزز أمنها ويحافظ على هامش حركتها واستقلال قرارها.

ثالثًا: السياسة الخارجية القطرية من منظور النظرية الواقعية

توفر النظرية الواقعية إطارًا مناسبًا لتفسير جانب مهم من السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما ما يتعلق بالأمن والبقاء والسيادة والمصلحة الوطنية والتحالفات وإدارة علاقات القوة. وتزداد أهمية هذا المنظور بالنظر إلى كون قطر دولة صغيرة من حيث المساحة والسكان، وتقع في بيئة إقليمية تتفاوت فيها القدرات وتتداخل فيها مصالح القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم يمكن قراءة

عدد من خيارات السياسة الخارجية القطرية بوصفها أدوات للتعامل مع قيود البيئة الجيوسياسية وتعزيز أمن الدولة واستقلال قرارها.

وتظهر الاعتبارات الأمنية في السياسة القطرية منذ مراحل تاريخية مبكرة. فقد ارتبطت علاقات قطر بالقوى الأكبر في محيطها بالحاجة إلى مواجهة الضغوط الخارجية والمحافظة على الكيان السياسي؛ وهو ما ظهر في العلاقة مع الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم في طبيعة العلاقة مع بريطانيا منذ معاهدة 1916. ولا يعني ذلك إسقاط مفاهيم الواقعية الحديثة بصورة مباشرة على تلك المراحل، وإنما الاستفادة منها في تفسير سلوك دولة صغيرة سعت إلى توظيف علاقاتها مع القوى الأكبر للتعامل مع اختلال موازين القوة والتهديدات المحيطة بها.

وبعد استقلال قطر عام 1971، أصبحت حماية السيادة والأمن واستقلال القرار من الاعتبارات الأساسية في السياسة الخارجية القطرية. ومع التحولات التي شهدتها منطقة الخليج، ولا سيما منذ تسعينيات القرن العشرين، اتجهت قطر إلى توسيع شبكة علاقاتها الدولية وتعزيز شراكاتها الأمنية والاستراتيجية. ويمكن من منظور واقعي تفسير العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة، إلى جانب تطوير علاقات دفاعية وأمنية مع دول أخرى، باعتبارها وسيلة لتعويض جانب من تفاوت القدرات وتعزيز الردع وتوفير خيارات متعددة في بيئة إقليمية غير مستقرة.

وقد شكلت الأزمة الخليجية 2017 اختبارًا واضحًا لهذه الاعتبارات. فقد قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر علاقاتها مع قطر وفرضت عليها قيودًا برية وجوية وبحرية[187]، الأمر الذي وضع قضايا السيادة والأمن واستقلال القرار والقدرة على الصمود في صدارة السياسة الخارجية القطرية. وقد استفادت قطر من شبكة العلاقات الإقليمية والدولية التي بنتها في العقود السابقة في مواجهة محاولات عزلها، كما تكيفت مع البيئة الإقليمية التي أفرزتها هذه الأزمة.

ومن المنظور الواقعي، تكشف الأزمة الخليجية 2017 أهمية الجمع بين القدرات الذاتية والعلاقات الخارجية. فقد أسهمت الموارد الاقتصادية وشبكات التجارة والشراكات الدولية والعلاقات الأمنية في توفير بدائل للدولة في مواجهة الضغوط. كما أظهرت الأزمة أهمية تنويع العلاقات الخارجية بالنسبة إلى الدولة الصغيرة؛ فكلما اتسعت خياراتها، تراجعت درجة اعتمادها على مسار واحد، واتسع هامش حركتها في مواجهة الأزمات.

كما برزت الاعتبارات الأمنية بصورة أكثر مباشرة خلال عام 2025، عندما تعرضت الأراضي القطرية لهجومين في سياق تصاعد الصراعات الإقليمية. ففي يونيو 2025، استهدفت إيران قاعدة العديد الجوية بالصواريخ في أعقاب الضربات الأمريكية للمنشآت النووية الإيرانية، بينما شهدت الدوحة في سبتمبر من العام نفسه ضربة إسرائيلية استهدفت مقرًا كان يضم قيادات من حركة حماس[188]. وقد وضعت الحالتان مسألة السيادة والأمن الوطني في صدارة الاهتمام، وأظهرتا من منظور واقعي أن الدولة الصغيرة قد تتعرض بصورة مباشرة لتداعيات صراعات القوى الإقليمية والدولية، بما يعزز أهمية الردع وتطوير القدرات الدفاعية وإدارة التحالفات والمخاطر الإقليمية.

وتأكدت أهمية الاعتبارات الأمنية كذلك مع تصاعد الصراع الإقليمي خلال عام 2026، إذ امتدت تداعيات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران إلى دول الخليج، وتعرضت قطر لهجمات صاروخية إيرانية، كما تعرضت عدة سفن قطرية لهجوم بالقرب من مضيق هرمز من قبل الحرس الثوري الإيراني[189]. وامتدت آثار التصعيد إلى أمن الملاحة والطاقة، بما أبرز ارتباط الأمن الجغرافي بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية القطرية. هذه التطورات تعكس من منظور الواقعية إحدى المعضلات التي تواجه الدول الصغيرة؛ فالتحالف مع قوة كبرى يوفر عناصر للحماية والردع، لكنه لا يعزل الدولة بالضرورة عن تداعيات الصراعات الإقليمية. ولذلك تكتسب إدارة التحالفات، وتطوير القدرات الذاتية، وتنويع العلاقات الخارجية أهمية في تقليل المخاطر

والمحافظة على الأمن والمصالح الوطنية.

وإلى جانب البعد الأمني، أبرزت أزمة إغلاق مضيق هرمز من قبل الحرس الثوري الإيراني في عام 2026 العلاقة الوثيقة بين الأمن الجغرافي والمصالح الاقتصادية القطرية. فقطر تعتمد على الممرات البحرية لتصدير جانب أساسي من إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال، ومن ثم فإن اضطراب الملاحة في المضيق يمس مصلحة وطنية مباشرة. وقد أكدت قطر رسميًا أن حرية الملاحة في المضيق مبدأ أساسي، وحذرت من أن إغلاقه أو استخدامه أداة للضغط يهدد المصالح الحيوية لدول المنطقة. وفي سبتمبر 2026، أفادت قطر للطاقة بأن أزمة هرمز قد تؤخر بعض مراحل توسعة الغاز الطبيعي المسال، بعد أن أدت الهجمات الإيرانية على منشآت رأس لفان إلى تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية القطرية[190].

وعليه، تبين القراءة الواقعية للسياسة الخارجية القطرية أنها لا تقتصر على القوة العسكرية، وإنما تشمل كيفية توظيف الدولة لمجموعة من عناصر القوة والموارد والعلاقات في مواجهة القيود المرتبطة بصغر الحجم وحساسية الموقع الجغرافي. فالعلاقات الأمنية توفر عنصرًا من الردع، وتنويع الشراكات يوسع البدائل، والموارد الاقتصادية والطاقة تعزز قدرة الدولة على الصمود، بينما تسهم إدارة العلاقات مع القوى المتنافسة في تقليل مخاطر الانكشاف أمام الاستقطابات الإقليمية. ومع ذلك، لا تفسر الواقعية جميع أبعاد السياسة الخارجية القطرية؛ إذ تتطلب جوانب التعاون الدولي والمؤسسات والهوية والدور والوساطة أطرًا نظرية أخرى، وهو ما تتناوله المباحث التالية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية الليبرالية

تُعد النظرية الليبرالية من أبرز نظريات العلاقات الدولية التي قدمت تفسيرًا للسلوك الخارجي للدول يختلف عن التركيز الواقعي على القوة والصراع والأمن.

فهي تنطلق من إمكان قيام التعاون بين الدول رغم فوضوية النظام الدولي، وتولي أهمية للمؤسسات والمنظمات الدولية، والقانون الدولي، والاعتماد المتبادل، والمصالح المشتركة، فضلاً عن تعدد الفاعلين المؤثرين في العلاقات الدولية. ومن هذا المنظور، لا تقتصر السياسة الخارجية على إدارة علاقات القوة والتهديدات، بل تشمل كذلك بناء الشراكات، وتعزيز التعاون، والمشاركة في المؤسسات الدولية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وتكتسب النظرية الليبرالية أهمية في تفسير جوانب متعددة من السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما انخراط قطر في المنظمات الدولية والإقليمية، وتوسيع شبكة الشراكات والعلاقات الاقتصادية، والاهتمام بالوساطة وتسوية النزاعات، والمساعدات الإنسانية والتنموية، والتعاون متعدد الأطراف. ومن ثم توفر الليبرالية إطارًا مكمّلاً للواقعية، يسمح بتفسير الأبعاد التعاونية والمؤسسية والاقتصادية في السلوك الخارجي القطري.

أولاً: نشأة النظرية الليبرالية وتطورها

تمتد الجذور الفكرية لليبرالية إلى الفكر السياسي الأوروبي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولا سيما الأفكار التي أكدت الحرية وسيادة القانون وإمكان تنظيم العلاقات السياسية من خلال المؤسسات والقواعد. ويعد جون لوك (1632 – 1704) من أبرز المفكرين الذين أسهموا في تأسيس الفكر الليبرالي السياسي من خلال تأكيده الحقوق الفردية والحكومة المقيدة بالقانون[191]، وإن كانت إسهاماته تندرج أساسًا ضمن الجذور الفكرية العامة لليبرالية أكثر من كونها نظرية مستقلة في العلاقات الدولية.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، قدم إيمانويل كانط إسهامًا أكثر اتصالاً بالعلاقات الدولية، ولا سيما في مؤلفه "نحو السلام الدائم" الصادر عام 1795، حيث طرح تصورًا لإمكان الحد من الحروب من خلال نظم سياسية قائمة على القانون، وتنظيم العلاقات بين الدول ضمن أطر اتحادية، وتعزيز قواعد التعامل السلمي

بينها[192]. وأصبحت هذه الأفكار لاحقًا من المرتكزات الفكرية المهمة للتصور الليبرالي بشأن إمكان تحقيق التعاون والسلام بين الدول.

وقد تطورت الأفكار الليبرالية في العلاقات الدولية بصورة أوضح عقب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، عندما برز الاتجاه نحو إنشاء ترتيبات دولية تحد من اللجوء إلى الحرب وتعزز الأمن الجماعي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وارتبط هذا الاتجاه بالرئيس الأمريكي وودرو ويلسون، الذي دعا إلى مبادئ من بينها الدبلوماسية المفتوحة، وتسوية النزاعات، وإنشاء منظمة دولية تجمع الدول، وهو ما تجسد في تأسيس عصبة الأمم عام 1920[193]. ورغم إخفاق العصبة في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، استمرت فكرة التنظيم الدولي والتعاون المؤسسي، وظهرت بصورة أكثر رسوخًا بعد الحرب مع تأسيس الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية.

وشهدت الليبرالية منذ سبعينيات القرن العشرين تطورًا نظريًا مهمًا مع إسهامات روبرت كيوهان وجوزيف ناي، وبخاصة مفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد"، الذي أبرز تعدد قنوات الاتصال بين المجتمعات والدول وتزايد أهمية القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القضايا العسكرية والأمنية[194]. وفي الثمانينيات، تطورت المؤسسية الليبرالية الجديدة، ولا سيما مع إسهامات كيوهان، لتؤكد أن فوضوية النظام الدولي لا تمنع التعاون، وأن المؤسسات الدولية تستطيع تسهيله من خلال توفير المعلومات، وتقليل عدم اليقين، وتنظيم التوقعات، ووضع قواعد تساعد الدول على تحقيق مصالح مشتركة[195]. وعليه، يحدد الجدول الآتي أبرز المحطات في تطور الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية:

الجذور الفكرية لليبرالية	القرنان السابع عشر والثامن عشر	جون لوك، إيمانويل كانط
الليبرالية الدولية	ما بعد الحرب العالمية الأولى	وودرو ويلسون

الاعتماد المتبادل المعقد	سبعينيات القرن العشرين	روبرت كيوهان، جوزيف ناي
المؤسسية الليبرالية الجديدة	منذ ثمانينيات القرن العشرين	روبرت كيوهان

هذا التطور يعكس أن الليبرالية انتقلت من جذور فكرية ركزت على القانون والسلام إلى مقاربات أكثر ارتباطًا بكيفية عمل النظام الدولي المعاصر، ولا سيما من خلال المؤسسات والاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول. وتفيد هذه التطورات في دراسة السياسة الخارجية القطرية؛ لأنها تتيح تفسير جوانب لا يكفي منظور القوة والأمن وحده لفهمها، وفي مقدمتها المشاركة في المنظمات الدولية، وبناء الشراكات، والوساطة، والتعاون الاقتصادي والإنساني متعدد الأطراف.

ثانيًا: افتراضات النظرية الليبرالية ومفاهيمها

تنطلق النظرية الليبرالية من أن فوضوية النظام الدولي لا تعني حتمية الصراع المستمر بين الدول، وأن التعاون يظل ممكنًا عندما توجد مصالح مشتركة وقواعد ومؤسسات تساعد الأطراف على تنظيم علاقاتها. ولذلك لا تنظر الليبرالية إلى العلاقات الدولية بوصفها مجالاً للصراع على القوة فقط، بل ترى أنها تتضمن كذلك فرصًا للتعاون وتحقيق المنافع المتبادلة[196].

وتحتل المؤسسات والمنظمات الدولية مكانة مهمة في هذا المنظور، إذ تسهم في تنظيم التفاعلات بين الدول، وتوفير المعلومات، وتقليل حالة عدم اليقين، ووضع القواعد والإجراءات التي تسهل التعاون. كما يمنح المنظور الليبرالي أهمية للقانون الدولي وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية[197]، باعتبارهما من الآليات التي تساعد على إدارة الخلافات والحد من اللجوء إلى القوة.

ويبرز الاعتماد المتبادل بوصفه مفهومًا أساسيًا آخر؛ إذ تؤدي كثافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتعدد قنوات الاتصال إلى زيادة الترابط بين الدول، بحيث تصبح مصالحها أكثر تشابكًا. ولا يعني ذلك اختفاء التنافس

أو تفاوت القوة، وإنما يشير إلى أن قرارات الدول قد تترتب عليها تكاليف ومنافع متبادلة[198]، بما يوفر حوافز إضافية للتعاون والمحافظة على استقرار العلاقات.

كما تختلف الليبرالية عن الواقعية في أنها لا تحصر العلاقات الدولية في الدولة وحدها، بل تأخذ في الاعتبار أدوار المنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والشركات والمجتمع المدني وغيرها من الفاعلين الذين يمكن أن يؤثروا بدرجات متفاوتة في العلاقات الدولية[199]. ومن هنا تصبح السياسة الخارجية جزءًا من شبكة أوسع من العلاقات السياسية والاقتصادية والمؤسسية العابرة للحدود. ويمكن إجمال المفاهيم الأساسية ومضمونها في النظرية الليبرالية على النحو الآتي:

المفهوم	مضمونه في النظرية الليبرالية
التعاون الدولي	إمكان تحقيق مصالح مشتركة بين الدول
المؤسسات الدولية	تنظيم التفاعل وتوفير القواعد والمعلومات
القانون الدولي	قواعد تنظم العلاقات بين الدول
الاعتماد المتبادل	تشابك المصالح والمنافع والتكاليف بين الدول
التسوية السلمية للنزاعات	معالجة الخلافات من خلال التفاوض والوساطة والآليات السلمية
تعدد الفاعلين	مشاركة فاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية
المنافع المتبادلة	إمكان استفادة الأطراف من التعاون

وتكشف هذه المفاهيم أن المنظور الليبرالي يركز على الآليات التي تجعل التعاون ممكنًا ومستمرًا رغم اختلاف مصالح الدول. فالمؤسسات والقانون يوفران أطرًا لتنظيم العلاقات، والاعتماد المتبادل يزيد من أهمية المصالح المشتركة، بينما تتيح الوسائل السلمية إدارة الخلافات دون اللجوء إلى القوة. ومن هنا يوفر هذا المنظور أدوات مناسبة لتحليل عدد من مكونات السياسة الخارجية القطرية التي تقوم على توسيع العلاقات الدولية والعمل المؤسسي وبناء الشراكات،

والوساطة، والتعاون الاقتصادي، والإنساني.

ثالثًا: السياسة الخارجية القطرية من منظور النظرية الليبرالية

توفر النظرية الليبرالية إطارًا مناسبًا لتفسير جانب مهم من السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما ما يتعلق بالتعاون الدولي، والعمل متعدد الأطراف، والمشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية، وبناء الشراكات الاقتصادية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. فمن هذا المنظور، لا تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مصالحها الخارجية على القوة المادية وحدها، وإنما تتأثر كذلك بمدى اندماجها في شبكات التعاون الدولي وقدرتها على توظيف المؤسسات والقواعد والعلاقات المتبادلة لتحقيق مصالحها وتعزيز حضورها الخارجي.

ويظهر البعد المؤسسي في السياسة الخارجية القطرية من خلال المشاركة في عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة. هذا الانخراط أتاح لقطر قنوات متعددة للتفاعل مع الدول الأخرى والمشاركة في مناقشة القضايا الإقليمية والدولية. فمن المنظور الليبرالي، تمنح المؤسسات الدولية، ولا سيما للدول الصغيرة، مجالاً أوسع للمشاركة في العلاقات الدولية ضمن قواعد وإجراءات مؤسسية لا تقوم بصورة مباشرة على تفاوت القوة المادية بين الدول.

كما يمكن تفسير اهتمام قطر بتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية في ضوء مفهوم الاعتماد المتبادل. فقد ارتبط الاقتصاد القطري بشبكة واسعة من العلاقات في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار، وأصبحت صادرات الغاز الطبيعي المسال عنصرًا مهمًا في علاقات قطر مع عدد من الدول والأسواق الدولية. ويؤدي هذا التشابك إلى نشوء مصالح متبادلة بين قطر وشركائها؛ فالدول المستوردة للطاقة ترتبط بمصلحة في استقرار الإمدادات، في حين ترتبط قطر بمصلحة في استقرار الأسواق والممرات التجارية واستمرار

علاقاتها الاقتصادية مع شركائها. ومن ثم لا تمثل العلاقات الاقتصادية موردًا ماديًا للدولة فحسب، بل تشكل كذلك شبكة من المصالح المتبادلة التي تدعم استمرار التعاون.

كما تبرز الوساطة وتسوية النزاعات بوصفهما من أكثر جوانب السياسة الخارجية القطرية اتصالاً بالمنظور الليبرالي. فقد تبنت قطر الحوار والمفاوضات في التعامل مع عدد من النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية، واستضافت مفاوضات ووفرت قنوات اتصال بين أطراف متنازعة. هذه الممارسات تعكس أهمية الوسائل السلمية في إدارة النزاعات، ودور الوسيط في تسهيل الاتصال وتقليل فجوة المعلومات وتهيئة المجال للتفاوض، كذلك تبرز أهمية التعاون بين الدول والأطراف المختلفة في معالجة النزاعات دون الاعتماد على القوة العسكرية.

ويمثل العمل الإنساني والتنموي بعدًا آخر يمكن تفسيره من منظور ليبرالي. فقد استخدمت قطر المساعدات الإنسانية والتنموية، سواء بصورة ثنائية أو من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية، في التعامل مع الأزمات الإنسانية ودعم مشروعات التنمية في عدد من الدول. ويعكس هذا النشاط صورة من صور التعاون الدولي التي تتداخل فيها أدوار الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الإنسانية والتنموية، بما ينسجم مع التصور الليبرالي لتعدد الفاعلين والقنوات في العلاقات الدولية.

ويمتد هذا النمط التعاوني إلى بناء شراكات مع دول ومؤسسات دولية في مجالات متعددة تشمل الاقتصاد، والطاقة، والتعليم، والتنمية، والبيئة، والمناخ. ويعكس تنوع هذه المجالات اتساع أجندة السياسة الخارجية في ظل الاعتماد المتبادل، إذ لا تقتصر العلاقات الدولية على المسائل السياسية والأمنية، وإنما تشمل قضايا تتطلب التعاون والتنسيق المستمر بين الدول والمؤسسات والفاعلين المختلفين.

فمثلاً أظهرت الأزمة الخليجية عام 2017 أهمية المؤسسات والعلاقات المتبادلة في قاموس السياسة الخارجية القطرية. فإلى جانب الأبعاد الأمنية التي يمكن تفسيرها من خلال الواقعية، كشفت الأزمة عن أهمية شبكات التجارة والنقل والشراكات الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية في توفير بدائل للتعامل مع القيود التي فرضتها الأزمة. وهنا، توضح هذه التجربة من المنظور الليبرالي أن كثافة العلاقات الخارجية وتعدد الشركاء يمكن أن يمنحا الدولة خيارات إضافية وقدرة أكبر على التكيف مع الاضطرابات الإقليمية.

وبناء على ما سبق، تُظهر القراءة الليبرالية أن السياسة الخارجية القطرية تستند على مجموعة من الأدوات التي تتجاوز القوة العسكرية، وفي مقدمتها المؤسسات الدولية، والشراكات الاقتصادية، والوساطة، والتعاون الإنساني. والتنموي. وتكتسب هذه الأدوات أهمية بالنسبة إلى دولة صغيرة كقطر، لأنها تتيح لها توسيع نطاق مشاركتها الدولية وبناء شبكات من المصالح والعلاقات تساعدها على تحقيق أهدافها الخارجية عبر قنوات مؤسسية وتعاونية متعددة.

وهنا، يمكن أن نفهم جانبًا مهمًا من السياسة الخارجية القطرية بوصفه قائمًا على توظيف التعاون والمؤسسات والاعتماد المتبادل والدبلوماسية لتوسيع مساحة الحركة الخارجية. وإذا كانت الواقعية تساعد على تفسير اهتمام قطر بالأمن والسيادة والتحالفات وإدارة التهديدات، فإن الليبرالية تساعد على تفسير انخراطها في المؤسسات الدولية، وتوسيع شراكاتها الاقتصادية، واعتمادها على الحوار والوساطة والعمل متعدد الأطراف. ومع ذلك، لا يفسر المنظور الليبرالي وحده جميع جوانب السياسة الخارجية القطرية، ولا سيما ما يتصل بالهوية والأفكار والتصورات الاجتماعية للدور، وهو ما يفتح المجال للانتقال إلى النظرية البنائية في المبحث التالي.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظرية البنائية

تُعتبر النظرية البنائية من النظريات المهمة في العلاقات الدولية التي ركزت على الأبعاد الفكرية والاجتماعية في تفسير سلوك الدول. وتنطلق البنائية من أن السياسة الدولية لا تتحدد فقط بتوزيع القدرات والموارد، وإنما تتأثر كذلك بالأفكار والهويات والمعايير والتصورات التي يحملها الفاعلون عن أنفسهم وعن الآخرين. ومن ثم، فإن مصالح الدول وسلوكها الخارجي لا تُعد معطيات ثابتة، بل تتشكل وتتطور من خلال التفاعل الاجتماعي والخبرات التاريخية والمعاني المشتركة.

وتكتسب البنائية أهمية في دراسة السياسة الخارجية القطرية؛ لأنها تتيح تفسير جوانب تتصل بتصور قطر لهويتها ومكانتها، والصورة التي تسعى إلى تقديمها في البيئة الإقليمية والدولية، فضلاً عن أثر الأفكار والمعايير في توجيه بعض أنماط سلوكها الخارجي. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى عدد من أدوات السياسة الخارجية القطرية، مثل الوساطة والحوار والعمل الإنساني والمشاركة الدولية، ليس فقط بوصفها وسائل لتحقيق مصالح مادية، وإنما كذلك بوصفها ممارسات تسهم في بناء هوية الدولة ومكانتها وتعزيز الصورة المرتبطة بها في العلاقات الدولية.

أولاً: نشأة النظرية البنائية وتطورها

ترتبط الجذور الفكرية للبنائية بعدد من الاتجاهات في علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية التي أكدت أن الواقع الاجتماعي لا يتحدد بالعوامل المادية وحدها، وإنما يتشكل كذلك من خلال الأفكار والمعاني والقواعد التي ينتجها الأفراد والجماعات عبر التفاعل. وانتقلت هذه الأفكار إلى حقل العلاقات الدولية بصورة متزايدة خلال ثمانينيات القرن العشرين[200]، في سياق النقاش حول حدود المقاربات التي ركزت على القوة والمصالح المادية في تفسير السياسة الدولية.

ويُعد نيكولاس أونوف من أبرز الباحثين الذين أسهموا في ترسيخ مصطلح البنائية في العلاقات الدولية، ولا سيما من خلال كتابه "عالم من صنعنا" الصادر عام 1989، الذي أكد فيه أهمية القواعد والممارسات في تشكيل الواقع الاجتماعي والسياسي[201]. كما أسهم فريدريش كراتوشفيل في تطوير هذا الاتجاه من خلال التركيز على القواعد والمعايير ودورها في تشكيل سلوك الفاعلين الدوليين[202].

غير أن ألكسندر وندت أصبح من أكثر المنظرين ارتباطًا بالبنائية في العلاقات الدولية، ولا سيما بعد نشر دراسته "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها" عام 1992، التي ناقش فيها الافتراض القائل إن فوضوية النظام الدولي تقود بالضرورة إلى التنافس والصراع. وذهب إلى أن طبيعة العلاقات بين الدول تتأثر بالمعاني والتصورات التي تتشكل من خلال التفاعل بينها؛ ومن ثم يمكن أن تتخذ العلاقات أنماطًا مختلفة بحسب كيفية إدراك الدول بعضها لبعض[203].

وتطورت هذه الأفكار بصورة أكثر تكاملاً في كتاب وندت "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" الصادر عام 1999، حيث أكد أن البنى الاجتماعية تقوم بدرجة كبيرة على الأفكار المشتركة، وأن هويات الفاعلين ومصالحهم تتشكل في سياق اجتماعي وليست معطيات سابقة على التفاعل[204]. ومع ذلك، لا تنفي البنائية أهمية العوامل المادية، وإنما تركز على أن دلالتها السياسية تتأثر بالأفكار والمعاني التي تحيط بها. ويُبين الجدول الآتي أبرز المحطات في تطور الفكر البنائي في العلاقات الدولية:

الجذور الاجتماعية والفكرية	ما قبل ثمانينيات القرن العشرين	عدد من منظري علم الاجتماع والنظرية الاجتماعية
البنائية في العلاقات الدولية	ثمانينيات القرن العشرين	نيكولاس أونوف، فريدريش كراتوشفيل
البنائية الاجتماعية	تسعينيات القرن العشرين	ألكسندر وندت

ويكشف هذا التطور أن البنائية نقلت جانبًا من الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية من التركيز على القدرات المادية وحدها إلى دراسة المعاني والهويات والمعايير التي تمنح تلك القدرات والمصالح دلالاتها السياسية. وبذلك توفر البنائية منظورًا يساعد على فهم الكيفية التي تتشكل بها تصورات الدول عن نفسها وعن الآخرين، وكيف تنعكس هذه التصورات على سلوكها الخارجي.

ثانيًا: افتراضات النظرية البنائية ومفاهيمها

تنطلق البنائية من أن الواقع الدولي ليس واقعًا ماديًا خالصًا، وإنما يتضمن بعدًا اجتماعيًا يتشكل من خلال الأفكار والمعاني المشتركة بين الفاعلين. ولذلك فإن وجود قدرات عسكرية أو اقتصادية معينة لا يكفي وحده لتحديد طبيعة العلاقات بين الدول، لأن تأثير هذه القدرات يرتبط كذلك بكيفية إدراكها وتفسيرها من جانب الدول الأخرى[205].

وتحتل الهوية موقعًا مركزيًا في التحليل البنائي، إذ تؤثر الطريقة التي تعرف بها الدولة نفسها وتحدد موقعها وعلاقتها بالآخرين في طبيعة المصالح التي تسعى إليها وفي الأدوات التي تستخدمها لتحقيقها. ومن ثم لا تفترض البنائية أن المصالح ثابتة بصورة مسبقة، بل ترى أنها تتشكل جزئيًا في ضوء الهوية والتفاعل الاجتماعي[206]. ويؤكد هذا التصور الترابط بين الأفكار والهوية والمصلحة في تفسير السلوك الدولي.

كما تؤدي المعايير والقواعد دورًا مهمًا في تشكيل السلوك الدولي، إذ تحدد ما يُعد مقبولاً أو مشروعًا في العلاقات بين الدول، وتؤثر في توقعات الفاعلين وممارساتهم. وتتغير هذه المعايير عبر الزمن نتيجة التفاعل والممارسة، وهو ما يعني أن بنية النظام الدولي ليست ثابتة بصورة مطلقة، بل يمكن أن تتغير مع تغير الأفكار والهويات وأنماط التفاعل بين الفاعلين.

وتولي البنائية كذلك أهمية للتصورات المتبادلة؛ فالدولة لا تستجيب فقط لما يمتلكه الطرف الآخر من قدرات، وإنما تستجيب أيضًا للمعنى الذي تنسبه

إلى تلك القدرات وإلى هوية الطرف الذي يمتلكها. ولهذا قد تختلف استجابة الدول لقدرات مادية متشابهة باختلاف طبيعة العلاقات والتصورات المتبادلة بينها[207]. وعليه، يسلط الجدول التالي أبرز المفاهيم الأساسية ومضمونها في النظرية البنائية:

المفهوم	مضمونه في النظرية البنائية
الهوية	تصور الدولة لذاتها ولموقعها وعلاقتها بالآخرين
الأفكار	التصورات والمعتقدات التي يحملها الفاعلون
المعايير	توقعات وقواعد اجتماعية تحدد السلوك المقبول
المصالح	أهداف تتشكل جزئيًا في ضوء الهوية والتفاعل
التفاعل الاجتماعي	عملية تتشكل من خلالها الهويات والتوقعات المتبادلة
التصورات المتبادلة	كيفية إدراك الفاعلين بعضهم لبعض
المكانة والصورة	التصور المتعلق بموقع الدولة وصورتها لدى الآخرين

وتُبرز هذه المفاهيم أن البنائية لا تقدم تفسيرًا للسلوك الخارجي انطلاقًا من حجم الموارد أو المصالح المادية وحدها، وإنما تسأل أيضًا: كيف تعرف الدولة نفسها؟ وكيف تنظر إلى الآخرين؟ وما المعايير والأفكار التي توجه سلوكها؟ وكيف تسهم ممارساتها الخارجية بدورها في إعادة إنتاج هويتها وصورتها؟ ومن هنا تتيح البنائية قراءة أبعاد في السياسة الخارجية القطرية لا تظهر بالوضوح نفسه في المنظورين الواقعي والليبرالي.

ثالثًا: السياسة الخارجية القطرية من منظور النظرية البنائية

توفر البنائية إطارًا مناسبًا لتحليل السياسة الخارجية القطرية من زاوية الهوية والأفكار والتصورات المرتبطة بمكانة الدولة ودورها في البيئة الإقليمية والدولية. فمن هذا المنظور، لا يقتصر تفسير السلوك الخارجي القطري على اعتبارات الأمن والقوة أو المصالح الاقتصادية والمؤسساتية، بل يمتد إلى دراسة الكيفية التي تسعى بها الدولة إلى تعريف موقعها وبناء صورتها من خلال ممارساتها وعلاقاتها الخارجية.

ويمكن في هذا السياق النظر إلى سعي قطر إلى توسيع حضورها الدبلوماسي بوصفه جزءًا من عملية بناء صورة دولة صغيرة من حيث المساحة والسكان، لكنها تسعى إلى ممارسة حضور يتجاوز المحددات المادية التقليدية لحجم الدولة. فالمشاركة النشطة في القضايا الإقليمية والدولية، وتوسيع العلاقات الخارجية، واستضافة الفعاليات الدولية، كلها ممارسات يمكن قراءتها بنائيًا باعتبارها تسهم في إنتاج صورة ومكانة معينة للدولة في البيئة الدولية.

وهنا، تعد الوساطة من أكثر مجالات السياسة الخارجية القطرية ملاءمة للتحليل البنائي. فقد راكمت قطر على مدى سنوات خبرة في الوساطة وتسوية النزاعات في مناطق وقضايا متعددة، شملت من بين أمثلة بارزة لبنان ودارفور وأفغانستان وتشاد، إلى جانب الوساطات المتعلقة بغزة، وتبادل المحتجزين بين الولايات المتحدة وإيران، ولمّ شمل الأطفال بين روسيا وأوكرانيا، والوساطة في أزمة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، يكتسب استمرار هذه الممارسة وتنوعها أهمية من المنظور البنائي؛ إذ لا تؤدي الوساطة وظيفة دبلوماسية مباشرة فحسب، وإنما تسهم عبر التكرار والتفاعل مع أطراف مختلفة في تكريس صورة قطر بوصفها دولة وسيطة وقادرة على توفير قنوات للحوار والتفاوض. ومن هذا المنظور، تتفاعل الممارسة مع الهوية والصورة؛ إذ تسهم الخبرة المتراكمة في الوساطة في تعزيز تصورات معينة عن الدولة لدى الأطراف الأخرى، بينما يمكن أن تشجع هذه التصورات بدورها على استمرار اللجوء إلى قطر في جهود الوساطة وتسوية النزاعات.

ويمثل العمل الإنساني والتنموي مجالاً آخر يمكن تحليله من منظور بنائي. فالمساعدات الإنسانية والتنموية لا تحقق آثارًا مادية فحسب، وإنما تحمل كذلك دلالات تتصل بالقيم والمعايير والصورة التي تقدمها الدولة عن نفسها في المجال الدولي. ومن ثم يمكن النظر إلى انخراط قطر في العمل الإنساني والتنموي باعتباره جزءًا من ممارسات تسهم في بناء صورة خارجية مرتبطة بالمساهمة في الاستجابة للأزمات ودعم التنمية.

وينطبق الأمر كذلك على المشاركة في المنظمات والمؤتمرات والفعاليات الدولية؛ إذ لا تقتصر أهميتها من المنظور البنائي على المنافع المؤسسية المباشرة، وإنما تسهم في عملية التفاعل الاجتماعي التي تتشكل من خلالها مكانة الدولة وعلاقاتها وتصورات الآخرين عنها. فالحضور المستمر في المحافل الدولية يتيح للدولة عرض مواقفها والتفاعل مع الفاعلين الآخرين والمشاركة في صياغة الخطابات والمعايير المرتبطة بالقضايا الدولية.

كما تساعد البنائية على تفسير العلاقة بين الاستقلال في السياسة الخارجية وتصور الدولة لهويتها. فحرص قطر على توسيع علاقاتها مع أطراف متعددة والمحافظة على مساحة للحركة الخارجية يمكن قراءته، إلى جانب تفسيراته الأمنية والمصلحية، باعتباره مرتبطًا بتصور للدولة عن استقلال قرارها وقدرتها على بناء علاقاتها الخارجية وفق أولوياتها الخاصة. وهنا تتداخل الهوية مع المصلحة؛ إذ يصبح الحفاظ على مساحة مستقلة للحركة جزءًا من التصور الذي يحكم ممارسة السياسة الخارجية.

وقد أظهرت الأزمات التي مرت بها قطر، بدءًا من الأزمة الخليجية، مرورًا بالهجوم الإيراني والإسرائيلي على قطر عام 2025، ووصولاً إلى الحرب الأمريكية – الإيرانية عام 2026 وتداعياتها على دول الخليج، ومن ضمنها قطر، أهميةَ الهوية والتصورات المتبادلة في تفسير تلك الأزمات، إلى جانب أبعادها الأمنية والاقتصادية. فمن منظور بنائي، لا تقتصر أهمية تلك الأزمات على القيود والضغوط التي صاحبتها، وإنما تشمل كذلك أثرها في الخطاب المتعلق بالسيادة واستقلال القرار والهوية الوطنية. وبذلك، يمكن فهم تلك الأزمات بوصفها تجارب أسهمت في تعزيز حضور بعض المفاهيم المرتبطة بالسيادة والاستقلال في الخطاب والممارسة الخارجية القطرية، إلى جانب آثارها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وفي ضوء ما سبق، تُضيف القراءة البنائية بعدًا مختلفًا إلى تفسير السياسة

الخارجية القطرية؛ فهي لا تركز أساسًا على ما تمتلكه الدولة من قدرات أو على ما تحققه من منافع، وإنما على المعاني التي ترتبط بممارساتها الخارجية، وعلى الكيفية التي تسهم بها هذه الممارسات في تشكيل هويتها وصورتها ومكانتها. ومن ثم تصبح الوساطة والحوار والعمل الإنساني والحضور الدولي ممارسات تؤدي وظائف عملية، وفي الوقت نفسه تسهم في بناء تصورات معينة عن الدولة وعلاقتها بالفاعلين الآخرين.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم جانب من السياسة الخارجية القطرية باعتباره ناتجًا عن تفاعل مستمر بين الهوية والمصلحة والممارسة. فالدولة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مصالحها، لكنها في الوقت نفسه تبني من خلال هذه السياسة صورة عن ذاتها وموقعها، بينما تؤثر هذه الصورة بدورها في الخيارات والممارسات اللاحقة. وإذا كانت الواقعية تبرز اعتبارات الأمن والقوة، والليبرالية تبرز التعاون والمؤسسات والاعتماد المتبادل، فإن البنائية تضيف إلى ذلك تفسيرًا يقوم على الهوية والأفكار والمعايير والتصورات الاجتماعية. غير أن التركيز على الهوية والصورة لا يوضح وحده الأدوار المحددة التي تتبناها الدولة وكيف تتشكل توقعات الآخرين تجاهها؛ وهو ما يمهد للانتقال إلى نظرية الدور في المبحث التالي.

المبحث الرابع: السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظرية الدور

أصبحت نظرية الدور من المقاربات التي أسهمت في تطوير تحليل السياسة الخارجية من خلال التركيز على الأدوار التي تتصور الدولة أنها تؤديها في محيطها الإقليمي والدولي. وتنطلق النظرية من أن سلوك الدولة الخارجي لا يتحدد فقط بقدراتها المادية أو مصالحها المباشرة، وإنما يتأثر كذلك بتصور صانعي القرار للوظائف والمسؤوليات والمواقع التي ينبغي أن تضطلع بها دولتهم في العلاقات الدولية، فضلاً عن توقعات الأطراف الأخرى تجاه هذه الأدوار.

وتكتسب نظرية الدور أهمية في دراسة السياسة الخارجية القطرية؛ لأنها

تتيح الانتقال من السؤال عن هوية الدولة وصورتها، الذي ركزت عليه البنائية، إلى السؤال عن الأدوار التي تمارسها قطر فعليًا في سياستها الخارجية. ومن هذا المنظور، يمكن تحليل أدوار مثل الوسيط، والدولة المضيفة للمفاوضات والفعاليات الدولية، والشريك الإنساني والتنموي، والفاعل الدبلوماسي متعدد العلاقات، مع بحث الكيفية التي تتشكل بها هذه الأدوار وتتطور من خلال التفاعل بين تصورات صانعي القرار وتوقعات البيئة الخارجية.

أولاً: نشأة نظرية الدور وتطورها

ترجع الجذور الفكرية لنظرية الدور إلى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي[208]، حيث استُخدم مفهوم الدور لتفسير السلوك المتوقع من الأفراد وفق المواقع التي يشغلونها داخل المجتمع. وانتقل هذا المفهوم لاحقًا إلى العلوم السياسية وتحليل السياسة الخارجية، فأصبحت الدولة تُدرس بوصفها فاعلاً يمكن أن يتبنى أدوارًا معينة تتشكل في ضوء تصوراته الذاتية والتوقعات المحيطة به.

وشكلت دراسة ك. ج. هولستي المنشورة عام 1970 بعنوان «تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية» محطة أساسية في إدخال نظرية الدور إلى تحليل السياسة الخارجية[209]، حيث ركز هولستي على مفهوم «تصورات الدور القومي»، أي تصورات صانعي القرار بشأن الوظائف والالتزامات وأنماط السلوك التي يرون أن دولتهم ينبغي أن تؤديها في النظام الدولي. كما بيّن أن الدول قد تتبنى أكثر من دور في الوقت نفسه، وأن هذه الأدوار تتأثر بعوامل داخلية وخارجية.

وتطورت نظرية الدور لاحقًا من خلال دراسات اهتمت بالعلاقة بين تصورات صانعي القرار والسلوك الفعلي في السياسة الخارجية. ومن أبرز هذه الإسهامات أعمال ستيفن ووكر، ولا سيما كتابه «نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية» الصادر عام 1987 [210]، الذي أسهم في توسيع استخدام مفاهيم الدور في تحليل السلوك الخارجي للدول.

وفي الدراسات اللاحقة، اتسع نطاق النظرية ليشمل قضايا مثل توقعات الدور، وأداء الدور، وتغير الدور، وصراع الأدوار، والتفاعل بين التصورات الداخلية والتوقعات الخارجية. وبذلك لم يعد الدور يُفهم بوصفه تصورًا ذاتيًا فقط، وإنما بوصفه نتيجة تفاعل مستمر بين ما تتصوره الدولة عن الوظائف التي ينبغي أن تؤديها وما يتوقعه منها الفاعلون الآخرون. وتؤكد الأدبيات المعاصرة أن الأدوار توفر لصانعي القرار تصورًا للسلوك الخارجي الملائم وللوظائف التي ينبغي للدولة أن تؤديها بصورة مستمرة[211]. وعليه، يسلط الجدول الآتي الضوء على أبرز المحطات في تطور نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية:

الجذور الاجتماعية	النصف الأول من القرن العشرين	منظرو علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي
نظرية الدور في السياسة الخارجية	منذ سبعينيات القرن العشرين	ك. ج. هولستي
تطوير تحليل الدور	ثمانينيات القرن العشرين	ستيفن ووكر

ويظهر هذا التطور أن نظرية الدور انتقلت من مفهوم ذي جذور اجتماعية إلى أداة لتحليل السياسة الخارجية، من خلال الربط بين تصورات صانعي القرار للوظائف التي ينبغي لدولتهم أن تؤديها وبين السلوك الذي تمارسه في البيئة الدولية. ومن ثم توفر النظرية إطارًا مناسبًا لدراسة الدول التي تمارس أدوارًا متعددة قد تتجاوز ما يوحي به حجمها أو قدراتها المادية.

ثانيًا: افتراضات نظرية الدور ومفاهيمها

تنطلق نظرية الدور من أن صانعي القرار يحملون تصورات عن المكانة التي تشغلها دولتهم والوظائف التي ينبغي أن تؤديها في العلاقات الدولية، وأن هذه التصورات تؤثر في تحديد أولويات السياسة الخارجية وأنماط السلوك المرتبطة بها. ولذلك فإن تفسير السياسة الخارجية لا يقتصر على معرفة ما تملكه الدولة من موارد، بل يتطلب كذلك فهم ما يعتقد صانعو القرار أن دولتهم ينبغي أن تفعله في محيطها الخارجي[212].

ويمثل «تصور الدور» مفهومًا مركزيًا في هذه النظرية، حيث يشير إلى تصور صانعي القرار للوظائف والسلوكيات التي يرون أنها مناسبة لدولتهم في النظام الدولي. وقد تتبنى الدولة أكثر من دور في الوقت نفسه؛ فتؤدي مثلاً دور الوسيط في مجال، ودور الشريك أو الداعم في مجال آخر. ولا يشترط أن تكون هذه الأدوار متعارضة، إذ يمكن أن تشكل مجتمعة ما يعرف بمجموعة الأدوار التي تتبناها الدولة في سياستها الخارجية[213].

ولا يتحدد الدور بالتصورات الداخلية وحدها؛ إذ تؤثر «توقعات الدور» الصادرة عن الدول والمنظمات والفاعلين الآخرين في قدرة الدولة على ممارسة دور معين واستمراره. فقد يتعزز الدور عندما تتوافق توقعات الآخرين مع تصور الدولة له، بينما قد تظهر توترات عندما تختلف التصورات الذاتية عن التوقعات الخارجية[214]. ومن هنا تصبح العلاقة بين الدولة وبيئتها جزءًا من عملية تشكيل الدور.

أما «أداء الدور» فيشير إلى ترجمة التصورات إلى ممارسات وسياسات فعلية. فتبني الدولة تصورًا معينًا عن دورها لا يكفي في حد ذاته، وإنما ينبغي أن يظهر هذا التصور في سلوك يمكن ملاحظته، مثل المبادرات الدبلوماسية أو الوساطة أو تقديم المساعدات أو استضافة المفاوضات. كما يمكن أن تتغير الأدوار نتيجة التحولات الداخلية أو تغير البيئة الإقليمية والدولية أو تراكم الخبرة الناتجة عن ممارسة الدور[215]. ويمكن إدراج المفاهيم الأساسية ومضمونها في نظرية الدور ودلالاتها على النحو الآتي:

المفهوم	مضمونه في نظرية الدور
تصور الدور	تصور صانعي القرار للوظائف التي ينبغي أن تؤديها الدولة
توقعات الدور	ما يتوقعه الفاعلون الآخرون من الدولة
أداء الدور	ترجمة تصور الدور إلى سلوك وممارسة فعلية

مجموعة الأدوار	تبني الدولة عدة أدوار في الوقت نفسه
تغير الدور	تحول الدور استجابة لتغير الظروف والتصورات
صراع الأدوار	ظهور توتر بين أدوار مختلفة أو بين التصور والتوقعات

وتُجمل هذه المفاهيم أن نظرية الدور تركز على العلاقة بين التصور والتوقع والممارسة. فهي لا تسأل فقط عن هوية الدولة أو مصالحها، وإنما عن الوظائف التي ترى أنها ينبغي أن تؤديها، وكيف تترجم هذه التصورات إلى سلوك، ومدى قبول الأطراف الأخرى لهذه الأدوار أو توقعها منها. وهنا تكمن إضافتها إلى تحليل السياسة الخارجية القطرية مقارنة بالنظريات السابقة.

ثالثًا: السياسة الخارجية القطرية من منظور نظرية الدور

توفر نظرية الدور إطارًا مناسبًا لتحليل السياسة الخارجية القطرية من خلال تحديد الأدوار التي مارستها الدولة في علاقاتها الإقليمية والدولية، وربطها بالتصورات التي توجه سياستها الخارجية التي تجسدها. ولا يعني ذلك أن كل نشاط خارجي يمثل دورًا مستقلاً؛ بل إن مجموعة من الأدوات والممارسات قد تجتمع في أداء دور واحد. ولهذا يركز التحليل هنا على الأدوار الأكثر وضوحًا واستمرارًا، بدل إعادة تصنيف مختلف مجالات السياسة الخارجية التي تناولتها المباحث السابقة.

ويبرز دور «الوسيط» بوصفه أحد الأدوار الواضحة في الممارسة الدبلوماسية القطرية. فقد تراكم أداء هذا الدور من خلال وساطات قطرية في نزاعات وقضايا متعددة، من بينها لبنان ودارفور وأفغانستان وتشاد، فضلاً عن الوساطات الأحدث المتعلقة بغزة وروسيا وأوكرانيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن منظور نظرية الدور، لا تُدرس هذه الأنشطة باعتبارها مجرد وسائل سلمية، كما في القراءة الليبرالية، أو باعتبارها ممارسات تسهم في بناء الهوية والصورة، كما في القراءة البنائية، وإنما باعتبارها أداءً متكررًا

لوظيفة محددة هي دور الوسيط. ويصبح استمرار هذا الدور مرتبطًا بتراكم الخبرة في ممارسته وباستعداد الأطراف المعنية للتعامل مع قطر في هذه الصفة.

ويمكن كذلك تحديد دور إنساني وتنموي في السياسة الخارجية القطرية، يتجسد في تقديم المساعدات والمساهمة في الاستجابة للأزمات ودعم مشروعات التنمية. فمن منظور نظرية الدور، تمثل هذه الممارسات أداءً لوظيفة خارجية تتصل بالمساهمة الإنسانية والتنموية، ويعزز استمرارها عبر قنوات ثنائية ومؤسسية إمكانية النظر إليها بوصفها جزءًا من مجموعة الأدوار التي تمارسها الدولة، لا مجرد نشاط خارجي منفرد.

كما تمارس قطر دور «الشريك» من خلال بناء علاقات متعددة في مجالات سياسية، واقتصادية، وتنموية، وتعليمية، وغيرها. ولا يُقصد بالشراكة هنا إعادة تفسير الاعتماد المتبادل الذي تناولته الليبرالية، وإنما بيان الوظيفة التي تؤديها الدولة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى. فالدولة لا تتعامل مع محيطها الخارجي من خلال دور واحد، بل تجمع بين أدوار مختلفة بحسب القضية والطرف والسياق، وهو ما يعكس مفهوم «مجموعة الأدوار» في نظرية الدور.

ويظهر كذلك دور «الدولة المضيفة» في استضافة مؤتمرات وفعاليات دولية كبرى. ويختلف هذا الدور عن استضافة المفاوضات المرتبطة بالوساطة؛ فالأولى تمثل دورًا يقوم على توفير منصة للتفاعل الدولي واستضافة فعاليات متعددة الأطراف، في حين تمثل الثانية أداة ضمن أداء دور الوسيط. ومن ثم يمكن تفسير استضافة الفعاليات الدولية في إطار وظيفة تسهم من خلالها قطر في توفير فضاء للتفاعل بين الدول والمنظمات والفاعلين الدوليين.

وتساعد نظرية الدور أيضًا على فهم أن أدوار الدولة ليست ثابتة أو منفصلة عن استجابة البيئة الخارجية. فاستمرار قطر في أداء دور معين يرتبط بدرجات متفاوتة، بتوقعات الأطراف الأخرى واستعدادها للتعامل معها في إطار هذا الدور. فعندما تلجأ أطراف متنازعة أو جهات دولية إلى قطر للمساهمة في

الحوار أو الوساطة، فإن ذلك يمثل بعدًا خارجيًا في عملية أداء الدور، لأن الدور يتشكل من التفاعل بين تصور الدولة لوظيفتها وبين توقعات الآخرين وقبولهم لها.

ومن ناحية أخرى، قد تواجه الدولة تحديات ناتجة عن تعدد الأدوار. فقد تتطلب المحافظة على علاقات مع أطراف مختلفة، وممارسة الوساطة بينها، وإدارة شراكات دولية متعددة، تحقيق قدر من التوازن بين متطلبات هذه الأدوار. وهنا يتيح مفهوم صراع الأدوار تفسير الحالات التي قد تظهر فيها توترات بين توقعات مختلفة موجهة إلى الدولة أو بين متطلبات أدوار تمارسها في الوقت نفسه، دون أن يعني ذلك بالضرورة التخلي عن أحدها.

وفي ضوء ما سبق، تقدم نظرية الدور قراءة مختلفة للسياسة الخارجية القطرية عن القراءات السابقة؛ إذ تركز على الوظائف التي تؤديها الدولة وعلى العلاقة بين تصور الدور وممارسته وتوقعات الآخرين تجاهه. فالوساطة، على سبيل المثال، لا تُقرأ هنا بوصفها مجرد أداة دبلوماسية، وإنما بوصفها دورًا يتطلب ممارسات محددة وتفاعلاً من الأطراف الأخرى حتى يستمر ويكتسب معنى في السياسة الخارجية.

ومن هذا المنظور، يمكن فهم السياسة الخارجية القطرية باعتبارها تتضمن مجموعة من الأدوار التي تمارس بالتوازي، ويختلف حضور كل منها بحسب القضية والسياق والبيئة الخارجية. وتكمن القيمة التفسيرية لنظرية الدور في الربط بين ما تتصوره الدولة عن وظائفها الخارجية، وما تمارسه فعليًا، وما يتوقعه منها الآخرون. وإذا كانت البنائية قد فسرت أثر الهوية والأفكار والصورة في السلوك الخارجي، فإن نظرية الدور تنقل التحليل إلى الوظائف والممارسات والتوقعات المرتبطة بالسلوك. ومع ذلك، فإن بعض القضايا والتهديدات قد لا تصبح مؤثرة في السياسة الخارجية بمجرد وجودها، وإنما من خلال تقديمها باعتبارها قضايا أمنية تستدعي إجراءات استثنائية؛ وهو ما يمهد للانتقال إلى نظرية الأمننة في المبحث التالي.

المبحث الخامس: السياسة الخارجية القطرية في ضوء نظرية الأمننة

تقدم نظرية الأمننة مدخلاً مختلفًا لدراسة السياسة الخارجية، إذ لا تنطلق فقط من وجود التهديدات أو من حجمها المادي، وإنما تهتم بالكيفية التي تتحول بها قضية معينة إلى قضية أمنية تحظى بأولوية خاصة. فالقضية لا تصبح، وفق هذا المنظور، مسألة أمنية لمجرد وجود خطر مرتبط بها، بل من خلال تقديمها بوصفها تهديدًا يمس بقاء مرجع أمني معين أو سلامته، وقبول الجمهور المعني بهذا التوصيف على نحو يتيح اتخاذ تدابير تتجاوز الإجراءات السياسية المعتادة.

وتكتسب نظرية الأمننة أهمية في دراسة السياسة الخارجية القطرية بالنظر إلى تعدد القضايا التي ارتبطت بالأمن خلال مراحل مختلفة، من حماية السيادة واستقلال القرار إلى الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن السيبراني. ويتيح هذا المنظور تحليل كيفية تعريف بعض القضايا باعتبارها تحديات أمنية، والمرجع الذي يُقدم بوصفه معرضًا للتهديد، والإجراءات التي ترتبت على ذلك. وبهذا تختلف الأمننة عن الواقعية؛ فبينما تركز الواقعية على التهديدات والقوة والأمن بوصفها عناصر مؤثرة في سلوك الدولة، تركز الأمننة على العملية التي تُنقل من خلالها قضية ما إلى المجال الأمني وما يترتب على ذلك من سياسات وإجراءات.

أولاً: نشأة نظرية الأمننة وتطورها

ترتبط نظرية الأمننة بمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، التي أسهمت منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين في توسيع مفهوم الأمن بحيث لا يقتصر على التهديدات العسكرية التقليدية. وبرز باري بوزان ضمن هذا الاتجاه من خلال أعماله في الدراسات الأمنية، التي اهتمت بتوسيع مجالات الأمن ودراسة أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية والبيئية[216].

وجاء إسهام أولي ويفر بعد ذلك، ليمنح هذا الاتجاه بعدًا أكثر تحديدًا من خلال مفهوم الأمننة. فقد ركز على الكيفية التي تُقدَّم بها قضية ما بوصفها مسألة أمنية، وعلى دور الخطاب في نقلها من نطاق السياسة المعتادة إلى نطاق الأمن. وظهرت هذه الأفكار بصورة واضحة في دراسته «الأمننة ونزع الأمننة» المنشورة عام 1995، التي أصبحت من الأعمال الأساسية في تطوير هذا المفهوم[217].

واكتمل الإطار النظري بصورة أكثر تنظيمًا مع صدور كتاب «الأمن: إطار جديد للتحليل» عام 1998 لباري بوزان وأولي ويفر ورياب دي فيلده. وقد قدم الكتاب إطارًا لتحليل الأمننة، وربطها بمجموعة من القطاعات الأمنية هي: العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والبيئي، بما وسع مجال الدراسات الأمنية إلى ما يتجاوز التركيز التقليدي على القوة العسكرية[218].

ومنذ ذلك الحين، أصبحت الأمننة من المقاربات المعروفة في الدراسات الأمنية، وأثارت نقاشًا حول العلاقة بين الخطاب والتهديد والجمهور، وحدود توسيع مفهوم الأمن، والظروف التي تنجح فيها محاولة نقل قضية معينة إلى المجال الأمني. كما تطورت الدراسات المتعلقة بنزع الأمننة، أي إعادة بعض القضايا من منطق الطوارئ والاستثناء إلى نطاق السياسة العادية[219]. وهنا، يرصد الجدول الآتي أبرز المحطات التي أسهمت في تبلور نظرية الأمننة:

توسيع الدراسات الأمنية	ثمانينيات القرن العشرين	باري بوزان
تبلور مفهوم الأمننة	أواخر الثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين	أولي ويفر
بناء الإطار التحليلي للأمننة	تسعينيات القرن العشرين	باري بوزان، أولي ويفر، رياب دي فيلده

ويشير هذا المسار إلى أن نظرية الأمننة نشأت في سياق إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن، ثم انتقلت إلى الاهتمام بالعملية التي تتحول من خلالها القضايا إلى مسائل أمنية. ولذلك لا تقتصر قيمتها على تحديد أنواع

جديدة من التهديدات، وإنما تمتد إلى تحليل كيفية بناء معناها الأمني والنتائج السياسية المترتبة على ذلك.

ثانيًا: افتراضات نظرية الأمننة ومفاهيمها

تنطلق نظرية الأمننة من التمييز بين وجود قضية أو مشكلة من جهة، وتحويلها إلى قضية أمنية من جهة أخرى. فليست كل مشكلة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مسألة أمنية بالضرورة؛ وإنما تحدث الأمننة عندما يقدم فاعل معين قضية ما باعتبارها تهديدًا وجوديًا لمرجع يستحق الحماية، ويجد هذا الطرح قبولاً لدى الجمهور المعني بما يتيح التعامل معها وفق منطق أمني[220].

ويُعرف الطرف الذي يقوم بتقديم القضية في إطار أمني بـ«فاعل الأمننة»، وقد يكون قيادة سياسية أو مؤسسة رسمية أو فاعلاً يمتلك القدرة على طرح القضية بوصفها تهديدًا. أما «المرجع الأمني» فهو الكيان أو القيمة التي تُقدَّم باعتبارها معرضة للتهديد وتحتاج إلى الحماية، مثل الدولة، أو السيادة، أو المجتمع، أو الاقتصاد، أو البنية التحتية الحيوية[221].

وتولي النظرية أهمية لما يسمى «فعل الأمننة»، أي تقديم القضية في صورة تهديد يتطلب استجابة أمنية. ويرتبط ذلك بدور الجمهور؛ إذ لا يكفي أن يعلن الفاعل وجود تهديد، بل يرتبط نجاح الأمننة بقبول الجمهور المعني، بصورة أو بأخرى، لهذا التوصيف. ويختلف الجمهور باختلاف القضية والسياق، وقد يتمثل في المجتمع، أو المؤسسات السياسية، أو جهات صنع القرار، أو أطراف أخرى ذات صلة[222].

ويرتبط نجاح الأمننة بقدرة اتخاذ إجراءات لا تكون معتادة في الظروف السياسية العادية، أو إعطاء القضية أولوية وموارد وصلاحيات خاصة. وفي المقابل، يشير مفهوم «نزع الأمننة» إلى إعادة القضية من المجال الأمني الاستثنائي إلى مجال السياسة العادية، بحيث تعالج من خلال الإجراءات والمؤسسات المعتادة بدل استمرار التعامل معها بمنطق الطوارئ[223]. وتتركز المفاهيم التي يقوم عليها

تحليل الأمننة في العناصر الآتية:

المفهوم	مضمونه في نظرية الأمننة
فاعل الأمننة	الطرف الذي يقدم قضية باعتبارها تهديدًا أمنيًا
المرجع الأمني	الكيان أو القيمة التي يُقال إنها معرضة للتهديد
التهديد الوجودي	تقديم القضية باعتبارها خطرًا على بقاء المرجع الأمني أو سلامته
فعل الأمننة	نقل القضية إلى المجال الأمني من خلال تقديمها بوصفها تهديدًا
الجمهور	الطرف الذي يتوقف عليه قبول عملية الأمننة
الإجراءات الاستثنائية	تدابير تتجاوز أو تختلف عن الممارسة السياسية المعتادة
نزع الأمننة	إعادة القضية إلى نطاق السياسة العادية

وتبرز دلالات هذه المفاهيم في أن الأمننة ليست مرادفًا للأمن ذاته، وإنما عملية سياسية واتصالية تتفاعل فيها ثلاثة عناصر رئيسة: تقديم التهديد، والمرجع المطلوب حمايته، وقبول الجمهور. ومن ثم تسمح النظرية بدراسة ليس فقط ما إذا كان الخطر موجودًا، بل كيف اكتسب وصفه الأمني وما الذي ترتب على ذلك من سياسات.

ثالثًا: السياسة الخارجية القطرية من منظور نظرية الأمننة

يمكن توظيف نظرية الأمننة في تحليل بعض جوانب السياسة الخارجية القطرية من خلال دراسة القضايا التي انتقلت إلى صدارة الاهتمام الأمني، وكيف ارتبطت بحماية الدولة وسيادتها ومجتمعها ومواردها الحيوية. ولا يعني ذلك أن كل سياسة أمنية قطرية تمثل عملية أمننة؛ إذ يتطلب استخدام المفهوم وجود عملية يمكن من خلالها تتبع تقديم قضية باعتبارها تهديدًا، وتحديد المرجع الأمني المرتبط بها، ثم رصد ما نتج عن ذلك من استجابات.

وتوفر الأزمة الخليجية عام 2017 حالة ملائمة لهذا النوع من التحليل. فقد ارتبط الخطاب الرسمي القطري خلال الأزمة بمفاهيم السيادة والاستقلال

والاستقرار، وقدمت الإجراءات المفروضة على قطر باعتبارها تمس السيادة والاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة. كما ربطت تصريحات رسمية بين الأزمة وبين الحاجة إلى تعزيز الاعتماد على الذات في مجالات ترتبط بالأمن الاقتصادي والغذائي. ومن منظور الأمننة، لا تقتصر أهمية الأزمة على الضغوط المادية التي تناولتها القراءة الواقعية، وإنما تشمل الطريقة التي أُعيد بها تعريف عدد من القضايا باعتبارها مرتبطة بأمن الدولة واستقلالها.

وازدادت أهمية الخطاب المرتبط بالأمن والسيادة مع التطورات الأمنية التي شهدتها قطر والمنطقة خلال عامي 2025 و2026، بما في ذلك الهجمات التي طالت الأراضي القطرية والتصعيد العسكري الإقليمي وما ترتب عليه من مخاطر على أمن الدولة والبنية التحتية والملاحة والطاقة. وتتيح هذه التطورات مجالاً لتطبيق مفاهيم الأمننة من خلال بحث الكيفية التي قُدمت بها هذه الأحداث في الخطاب الرسمي، والمرجع الأمني الذي جرى التأكيد على حمايته، والإجراءات التي اتخذت استجابة لها. ولا يكفي وقوع الهجوم في ذاته لإثبات حدوث عملية أمننة بالمعنى النظري الدقيق، وإنما يتطلب ذلك تتبع الخطاب والاستجابة وقبول التوصيف الأمني في كل حالة.

ويبرز الأمن الغذائي مثالاً واضحًا على اتساع مفهوم الأمن إلى مجال غير عسكري. فقد اكتسبت قضية تأمين الإمدادات وتنويع مصادر الغذاء أهمية خاصة خلال الأزمة الخليجية 2017، وارتبطت في الخطاب والسياسات الرسمية بمفهوم الاعتماد على الذات والقدرة على مواجهة الاضطرابات الخارجية. وفي السنوات اللاحقة، استمر التعامل المؤسسي مع الأمن الغذائي بوصفه مجالاً استراتيجيًا، وصولاً إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2030 في ديسمبر 2024، التي ركزت على استدامة الأمن الغذائي والقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ويتيح الأمن السيبراني مجالاً آخر لتطبيق هذا المنظور. فمع توسع الاعتماد

على البنية الرقمية، انتقلت المخاطر السيبرانية إلى نطاق الأمن الوطني وحماية البنية التحتية والخدمات الحيوية. وقد أطلقت قطر الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني 2024 – 2030، التي تناولت المخاطر والتهديدات السيبرانية وركزت على أمن وصمود المنظومة السيبرانية والبنية التحتية الوطنية الحيوية والاستجابة للأزمات واستمرارية الخدمات. ومن منظور الأمننة، يعكس ذلك إدراج الفضاء السيبراني ضمن المجالات التي ترتبط بحماية وظائف الدولة ومجتمعها واقتصادها، مع تطوير مؤسسات وسياسات مخصصة للاستجابة للمخاطر المرتبطة به.

ويمكن النظر كذلك إلى أمن الطاقة والبنية التحتية الحيوية بوصفهما مجالين يرتبطان بصورة مباشرة بالمصلحة الوطنية القطرية. فالمكانة المركزية للطاقة في الاقتصاد والعلاقات الخارجية تجعل حماية المنشآت ومسارات التصدير واستمرارية الإمدادات قضايا تتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر عندما ترتبط باستقرار الدولة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. غير أن التحليل الأمنني هنا ينبغي أن يميز بين الأهمية الاستراتيجية للطاقة وبين الأمننة بالمعنى الدقيق؛ فالأهمية الاقتصادية وحدها لا تكفي لإثبات حدوث عملية أمننة ما لم تقترن بتقديم القضية باعتبارها تهديدًا أمنيًا وباستجابات مرتبطة بهذا التوصيف.

وتكشف هذه التفرقة أهمية عدم توسيع تطبيق النظرية بصورة مفرطة. فبعض القضايا قد تظل ضمن إدارة المخاطر والسياسة العامة من دون أن تنتقل إلى منطق الأمننة الكامل، بينما قد تتحول قضايا أخرى إلى مسائل أمنية عندما تُربط بصورة مباشرة بحماية السيادة أو الاستقرار أو البنية التحتية الحيوية. ولذلك فإن القيمة التفسيرية للنظرية في الحالة القطرية تكمن في تتبع هذا الانتقال، لا في وصف جميع التحديات التي تواجه الدولة بأنها قضايا أمنية.

وتعكس الحالات السابقة تفاوت درجات الأمننة بين القضايا المختلفة؛ فبعضها

ارتبط بصورة مباشرة بخطاب السيادة والاستقلال والأمن، بينما تطور بعضها الآخر عبر استراتيجيات ومؤسسات متخصصة لإدارة المخاطر. ولهذا ينبغي ألا يُفهم أن جميع الحالات تمثل عمليات أمننة مكتملة بالدرجة نفسها، وإنما بوصفها مجالات تسمح باختبار مفاهيم النظرية وتتبع حضور المنطق الأمني فيها.

وبذلك تضيف نظرية الأمننة مستوى تحليليًا أخيرًا إلى تفسير السياسة الخارجية القطرية؛ فهي تحول الاهتمام من السؤال عن وجود التهديد إلى السؤال عن كيفية تعريفه وتقديمه والتعامل معه. ويكتسب هذا التمييز أهمية في حالة دولة تواجه طيفًا من التحديات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتقنية، لأن الاستجابة لهذه التحديات لا تعتمد على خصائصها المادية وحدها، بل تتأثر أيضًا بالطريقة التي تُصنف بها داخل عملية صنع السياسة.

خاتمة الفصل

أظهر تحليل السياسة الخارجية القطرية في ضوء النظريات الخمس أن فهمها لا يكتمل من خلال منظور نظري واحد، بل يتطلب النظر إليها من زوايا تفسيرية متعددة. فالواقعية تبرز اعتبارات الأمن والمصلحة والتحالفات، بينما تركز الليبرالية على التعاون والمؤسسات والاعتماد المتبادل، وتضيف البنائية أبعاد الهوية والأفكار والمعايير والمكانة. أما نظرية الدور فتركز على الوظائف التي تمارسها الدولة وتوقعات الآخرين تجاهها، في حين تهتم نظرية الأمننة بكيفية انتقال بعض القضايا إلى المجال الأمني وما يرتبط بذلك من استجابات.

المراجع

1) تاريخ قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4ub8j38p

2) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، بغداد: مطبعة المعارف، 1966.

3) وليم جيفورد بلجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها 1862 – 1863، ترجمة صبري محمد حسن القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة القومي للترجمة ،2001.

4) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4x36bhtt

5) يوسف إبراهيم العبد الله وآخرون، تطور قطر الحديث والمعاصر، الطبعة السابعة، الدوحة: مطابع رينودا، 2016.

6) المرجع نفسه.

7) محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، بغداد: مطبعة المعارف، 1966.

8) ج لوريمر، دليل الخليجٍ، الجزء الثالث، ترجمة الديوان الأميري القطري، الدوحة: الديوان الأميري، 1975.

9) المرجع نفسه.

10) أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ،1999.

11) ج لوريمر، دليل الخليجٍ، الجزء الثالث، ترجمة الديوان الأميري القطري، الدوحة: الديوان الأميري، 1975.

12) وثائق التاريخ القطري، تقديم أحمد العناني، الدوحة: الديوان الأميري، 1979

13) أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ،1999.

14) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت: دار الثقافة، 1962.

15) ج لوريمر، دليل الخليجٍ، الجزء الثالث، ترجمة الديوان الأميري القطري، الدوحة: الديوان الأميري، 1975.

16) المعاهدة البريطانية مع الشيخ محمد بن ثاني 1868، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4x36bhtt

17) جمال زكريا، الخليج العربي، القاهرة: دار الفكر العربي ،1985.

18) مصطفى عقيل محمود، تطور قطر الحديث والمعاصر، الدوحة: الطبعة السابعة. 2016.

19) وثائق بريطانية، قطر ودول الخليج العربي في وثائق الأرشيف الهندي، الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2022.

20) وثائق التاريخ القطري، تقديم أحمد العناني، الدوحة: الديوان الأميري، 1979

21) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/5bh6kez5

22) المرجع نفسه.

23) أحمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة: مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ،1999.

24) ج لوريمر، دليل الخليج، الجزء الثالث، ترجمة الديوان الأميري القطري، الدوحة: الديوان الأميري، 1975.

25) وثائق بريطانية، قطر ودول الخليج العربي في وثائق الأرشيف الهندي، الدوحة: مركز حسن بن محمد للدراسات التاريخية، 2022.

26) مصطفى عقيل محمود، تطور قطر الحديث والمعاصر، الدوحة: الطبعة السابعة. 2016.

27) المرجع نفسه.

28) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت: دار الثقافة، 1962.

29) المرجع نفسه.

30) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/2ceb7hr3

31) تاريخ قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4ub8j38p

32) وثائق التاريخ القطري، تقديم أحمد العناني، الدوحة: الديوان الأميري، 1979

33) المرجع نفسه.

34) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر 1868 – 1916، الكويت: ذات السلاسل، 1980.

35) المرجع نفسه.

36) المرجع نفسه.

37) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/p8hf4rek

38) المرجع نفسه.

39) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، الدوحة: وزارة الإعلام، 1979.

40) المرجع نفسه.

41) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/3vb2xews

42) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت: دار الثقافة، 1962.

43) قناة الريان، فيديو خطاب الاستقلال للشيخ خليفة بن حمد 1971. https://tinyurl.com/y32fpvf4

44) يوسف عبيدان، المؤسسات السياسية في دولة قطر، الدوحة: وزارة الإعلام، 1979.

45) مصطفى عقيل محمود، تطور قطر الحديث والمعاصر، الدوحة: الطبعة السابعة. 2016.

46) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت: دار الثقافة، 1962.

47) استقلال قطر 1972، قناة الجزيرة. https://tinyurl.com/bdha2txh

48) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/3h39thza

49) تاريخ قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4ub8j38p

50) يوسف إبراهيم العبد الله وآخرون، تطور قطر الحديث والمعاصر، الطبعة السابعة،

الدوحة: مطابع رينودا، 2016.

51) محمد شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت: دار الثقافة، 1962.

52) مايكل أ. بالمر، حراس الخليجٍ، ترجمة نبيل زكي، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1995.

53) الشيخ حمد يتسلم السلطة في قطر. الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4xyc655v

54) حكام قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/4xyc655v

55) إنجازات الشيخ حمد، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/yujf6rwe

56) المرجع نفسه.

57) العلاقات القطرية الأمريكية، قاعدة العديد. الجزيرة نت. https://tinyurl.com/4335ks5v

58) العلاقات الأميركية – القطرية: من شراكة استراتيجية إلى تحالف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://tinyurl.com/yc2c3ukt

59) قاعدة العديد، مجلة الطلائع التابعة لوزارة الدفاع القطرية. https://tinyurl.com/yv6njapn

60) العلاقات الإسرائيلية القطرية، معرفة. https://tinyurl.com/mr2n4n8w

61) المرجع نفسه.

62) الحملة الإسرائيلية على قطر بشأن دورها في مساندة غزة ووقف الحرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://tinyurl.com/7495384h

63) انتقال السلطة في قطر 2013. رويترز. https://tinyurl.com/4xbz9bv9

64) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

65) المحاولة الانقلابية عام 1996. الجزيرة نت. https://tinyurl.com/4j3rc2w6

66) المرجع نفسه.

67) ما خفي أعظم، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/7aks3j86

68) المرجع نفسه.

69) المرجع نفسه.

70) العلاقات بين قطر والبحرين، الخليج أونلاين. https://tinyurl.com/cx6p3rfx

71) حُكم محكمة العدل الدولية بين قطر والبحرين، هيئة الاذاعة والتلفزيون السويسرية. https://tinyurl.com/2hcphtw9

72) اتفاقية نهائية لترسيم الحدود بين قطر والسعودية، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/3thheux9

73) السعودية تحتجٍ على جسر قطر – الإمارات، رويترز. https://tinyurl.com/28c2nb4h

74) المحاولة الانقلابية عام 1996. الجزيرة نت. https://tinyurl.com/4j3rc2w6

75) اتهام الإمارات لقطر بدعم الإخوان المسلمين، الاتحاد. https://tinyurl.com/4bkzp3vy

76) الإمارات تفرج عن قطريين اثنين، فرانس 24. https://tinyurl.com/mrnvnsse

77) قطر والثورات العربية، مركز مالكوم كير-كارنيغي. https://tinyurl.com/4nmzb52w

78) سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، بي بي سي. https://tinyurl.com/3rs9scbs

79) بيان دولة قطر حول سحب السفراء 2014، وزارة الخارجية. https://tinyurl.com/mr28nb26

80) تاريخ الدستور القطري، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/bdfnj625

81) الدستور القطري، البوابة القانونية القطرية. https://tinyurl.com/2t2ntpne

82) المرجع نفسه.

83) صلاحيات أمير دولة قطر – المادة 67 في الدستور القطري، البوابة القانونية القطرية. https://tinyurl.com/2t2ntpne

84) المرجع نفسه.

85) أدوات أمير دولة قطر التشريعية، البوابة القانونية القطرية. https://tinyurl.com/bdezuu6n

86) الديوان الأميري في دولة قطر، الموقع الإلكتروني للديوان الأميري القطري. https://tinyurl.com/ycr7zhtk

87) وظائف السلطة التنفيذية في دولة قطر، موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء القطري. https://tinyurl.com/y45cmn7z

88) المهام التنفيذية لوزارة الخارجية القطرية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/54b3ujd6

89) اختصاصات مجلس الشورى في دولة قطر، موقع مجلس الشورى. https://www.shura.qa/ar-qa

90) اللجان الدائمة في مجلس الشورى واختصاصاتها، موقع مجلس الشورى. https://tinyurl.com/yc37rver

91) وزير الداخلية القطري يعلن نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/2s3x6xkf

92) التحولات الدستورية التي شهدها مجلس الشورى، موقع مجلس الشورى. https://www.shura.qa/ar-qa

93) اختراق وكالة الأنباء القطرية، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/5n7xyc6b

94) المرجع نفسه.

95) الحكومة القطرية تشكيل فريق تحقيق، مكتب الاتصال الحكومي. https://tinyurl.com/38dppat4

96) العلاقة بين قطر والسعودية قبيل الأزمة الخليجية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. https://tinyurl.com/4az876yh

97) العلاقة بين قطر والإمارات قبيل الأزمة الخليجية، نيوز كم. https://tinyurl.com/yy3xv28u

98) أمير قطر يزور السعودية. الجزيرة نت. https://tinyurl.com/2svdpwuw

99) قطر تمتنع عن مباركة الانقلاب العسكري في مصر، مركز مالكوم كير-كارنيغي. https://tinyurl.com/4nmzb52w

100) المرجع نفسه.

101) موقف مدير وكالة الأنباء البحرينية، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/2svdpwuw

102) اندلاع الأزمة الخليجية، وكالة الأناضول. https://tinyurl.com/ykm6kz5s

103) المرجع نفسه.

104) ردّة فعل دولة قطر على تفجّر الأزمة الخليجية. فرانس 24. https://tinyurl.com/adeecfah

105) معاملة مواطني الدول الأربعة في قطر، موقع وزارة الخارجية. https://tinyurl.com/3n4bu93z

106) طبيعة الضغوط التي مارستها الدول الأربعة، لموند الفرنسية. https://tinyurl.com/nuycx45m

107) قانون التعاطف مع قطر، العربية نت. https://tinyurl.com/4c24jvzm

108) المطالب الثلاثة عشر المقدّمة إلى دولة قطر، سي إن أن عربية. https://tinyurl.com/5t2u22jd

109) المطالب الثلاثة عشر تتحوّل إلى مبادئ ستة، بي بي سي عربية. https://tinyurl.com/38jkbzxm

110) قطر توثق علاقاتها مع تركيا، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/ye3fvuju

111) محطات من عمر الأزمة الخليجية 2017، معهد الدوحة. https://tinyurl.com/3b8aw2k7

112) تداعيات الأزمة الخليجية، مركز الزيتونة للدراسات. https://tinyurl.com/4zz2j2fb

113) نهاية الأزمة الخليجية 2017، معهد واشنطن. https://tinyurl.com/af5fmzan

114) المرجع نفسه.

115) جامعات المدينة التعليمية في قطر، موقع المدينة التعليمية. https://tinyurl.com/4ecwh3hh

116) دور مؤسسات التعليم العالي في التدخلات الدبلوماسية، موقع جامعة حمد بن خليفة. https://tinyurl.com/bdeh3jk9

117) الاستثمارات القطرية خارجيًا، موقع جهاز قطر للاستثمار. https://tinyurl.com/mpt46btu

118) الدبلوماسية الإنسانية القطرية، موقع الهلال الأحمد القطري. https://tinyurl.com/mrnx8m84

119) محمد بن نويمي، الدبلوماسية الثقافية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

120) الدبلوماسية الرياضية لدولة قطر، مركز الجزيرة للدراسات. https://tinyurl.com/4uuaa4ca

121) الدبلوماسية السياحية القطرية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/mryex2cb

122) الدبلوماسية الصحية القطرية، موقع صندوق قطر للتنمية. https://tinyurl.com/2jpu5uny

123) تطور الدبلوماسية الدفاعية القطرية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/48h3c2kh

124) حالات ونماذج من الوساطات القطرية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/38whr8m2

125) المرجع نفسه.

126) دور دولة قطر في مجلس التعاون الخليجي، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/8w9vxxan

127) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

128) مجلس التعاون الخليجي – 43 عاما من التفاعل الإقليمي. موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/yu47whx4

129) المرجع نفسه.

130) سحب سفراء السعودية والإمارات والبحرين من قطر، بي بي سي. https://tinyurl.com/3rs9scbs

131) دور قطر في منظومة جامعة الدول العربية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/znnsdm9

132) دور قطر في دعم القضايا العربية، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/5b8jckkp

133) المرجع نفسه.

134) دور قطر في إصلاح جامعة الدول العربية، موقع الخليج أونلاين. https://tinyurl.com/y3h58e63

135) موقع منظمة التعاون الإسلامي في السياسة الخارجية القطرية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/2ex7btvv

136) مواقف قطر من القضايا الخلافية داخل منظمة التعاون الإسلامي، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/3774pwwz

137) إسهامات قطر في مبادرات التنمية والتعاون الإسلامي، صندوق قطر للتنمية. https://tinyurl.com/3m69vxzz

138) الشراكة بين دولة قطر والأمم المتحدة، مكتب الإعلام الدولي. https://tinyurl.com/yv3pxx27

139) اختصاصات كل من إدارة المنظمات الدولية وإدارة التعاون الدولي. موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/3y5wdjeb

140) مساهمات قطر في المبادرات الأممية، الوفد الدائم لدولة قطر في الأمم المتحدة. https://tinyurl.com/8cxywanw

141) دور قطر في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في الأمم المتحدة، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/2288nffj

142) الأمم المتحدة تفتتح مقرها الجديد في العاصمة القطرية الدوحة، موقع الأمم المتحدة. https://tinyurl.com/mwr7wjhv

143) المرجع نفسه.

144) أهداف السياسة القطرية في التعاون الدولي. موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/3aax3b78

145) المرجع نفسه.

146) التعاون متعدد الأطراف، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/3cttehbj

147) ملامح العلاقات الثنائية، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/3urmkjcx

148) الخطوات القطرية لتعزيز الحوار والتحالف، اللجنة القطرية لتحالف الحضارات. https://tinyurl.com/kknzjcf3

149) المرجع نفسه.

150) المرجع نفسه.

151) المساعدات الإنسانية والإنمائية القطرية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. https://tinyurl.com/ye289jab

152) المرجع نفسه.

153) الجمعيات الخيرية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. https://tinyurl.com/29z2jt8u

154) المساعدات الإنسانية والإنمائية القطرية، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية. https://tinyurl.com/ye289jab

155) موقع قضايا المناخ في السياسة القطرية، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/ks8z9cax

156) المبادرات القطرية للبيئة والمناخ، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/9acfuzye

157) المشاركة القطرية في الملفات الدولية للمناخ، وزارة البيئة والتغير المناخي. https://tinyurl.com/4taps5nh

158) المبادئ القطرية في مكافحة الإرهاب، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/mrxyjvb7

159) التعاون الدولي لقطر في مجال مكافحة الإرهاب، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/58spma5w

160) الجهود القطرية في الوقاية من التطرف، موقع الأمم المتحدة. https://tinyurl.com/bde3x49d

161) التوجهات العامة للسياسة القطرية في مكافحة الفساد، منظمة الشفافية الدولية. https://tinyurl.com/22zve3t6

162) جائزة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الدولية للتميّز في مكافحة الفساد، موقع الجائزة. https://tinyurl.com/2fzzu5wn

163) المرجع نفسه.

164) قطر وإيران تتقاسمان أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، موقع رويترز. https://tinyurl.com/3r3hej4s

165) العلاقة بين تركيا وقطر، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/y2vjhw54

166) خطر القرصنة في باب المندب على التجارة الدولية، موقع الشرق الأوسط. https://tinyurl.com/yf5fpsa5

167) الحرس الثوري الإيراني يغلق مضيق هرمز، إذاعة مونت كارلو الدولية، 2 مارس 2026. https://tinyurl.com/ymsavspa

168) بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران. موقع الجزيرة. يونيو 2026. https://tinyurl.com/2hmw9c7e

169) دور قطر في القضايا العربية، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/5b8jckkp

170) حقل الشمال أكبر حقل للغاز الطبيعي في العالم، موقع مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. https://tinyurl.com/ys7ac654

171) رؤية قطر الوطنية 2030، موقع الديوان الأميري. https://tinyurl.com/4prx5u6a

172) جهود قطر في الأمن الغذائي، موقع وزارة التجارة القطرية. https://tinyurl.com/3dxunz87

173) قرصنة وكالة الأنباء القطرية في مايو 2017، الجزيرة نت. https://tinyurl.com/27s5y4fy

174) دور قطر في مكافحة الإرهاب، موقع وزارة الخارجية القطرية. https://tinyurl.com/mrxyjvb7

175) نسبة المقيمين في قطر من إجمالي السكان، موقع قطر للسياحة. https://tinyurl.com/yextyhud

176) القوانين والتشريعات العمالية في قطر، موقع وكالة الأنباء القطرية. https://tinyurl.com/yc8paxce

177) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

178) المرجع نفسه.

179) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

180) المرجع نفسه.

181) المرجع نفسه.

182) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

183) المرجع نفسه.

184) المرجع نفسه.

185) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

186) ديفيد هيلد وأنطوني ماكغرو، العولمة والدولة الليبرالية الديمقراطية، لندن: بوليتي برس، 2002.

187) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

188) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

189) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

190) المرجع نفسه.

191) تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما بشير، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

192) المرجع نفسه.

193) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

194) المرجع نفسه.

195) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

196) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

197) المرجع نفسه.

198) كريس بروان، كريستين إنلي، فهم العلاقات الدولية، ترجمة محمد محمود العشماوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2022.

199) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

200) المرجع نفسه.

201) داريو باتيستيللا، جيريمي كورنيه، إيلي بارانيه، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة مروان إسبر، بيروت: دار الليبرالية، 2024.

202) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر، 2014.

203) المرجع نفسه.

204) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

205) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

206) بيير رنوفان، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، القاهرة: دار المعارف، 1980.

207) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم الناهي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2010.

208) المرجع نفسه.

209) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

210) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

211) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

212) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

213) بريان وايت، وآخرون، قضايا في السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

214) كينث آن والتز وندت، نظرية السياسة الدولية، ترجمة هيث غالب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2021.

215) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

216) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد، 2016.

217) المرجع نفسه.

218) المرجع نفسه.

219) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

220) سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

221) المرجع نفسه.

222) كينث آن والتز وندت، نظرية السياسة الدولية، ترجمة هيث غالب، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2021.

223) المرجع نفسه.